وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر -3-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

فرع: تحليل اقتصادي

الموضوع:

انعكاسات السياسة الفلاحية على تطور قطاع الصيّد البحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالب:

- بن لاغة محمد رضا

إشراف الأستاذ:

أ. د. بن ديب عبد الرشيد

أعضاء لجنة المناقشة :

أ. د/ فاضل عبد القادر	رئيسًا
أ. د/ بن ديب عبد الرشيد	مقررًا
د/ بايسي الياس	عضوا
د/ لرقام جميلة	عضوا
د/ بلوكيل رمضان	عضوا

السنة الجامعية: 2012-2013

شكر وتقدير

وفي الختام لا يسعني وأنا أضع حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله " نصب عيني إلا أن أقول الحمد لله على ما تزايد من النعم والشكر له على ما أولاني من الفضل والكرم ثم أتوجه بخالص الشكر والعرفان وواسع التقدير والامتنان إلى من تحمل عناء الإشراف المنفرد على هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن صارت بحثا يستحق أن يقوم اليوم من طرف صفوة العلماء إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بن ذيب عبد الرشيد الذي كان بحق نعم المعلم والمشرف ونعم الموجه والمرشد لي في هذه الرسالة بعلمه الوفير وتواضعه الكبير وأدبه الجم وثقافته الواسعة الذي أعطى فأجزل العطاء ونصح فاخلص ولم يبخل علي بعلمه ولا وقته رغم مسؤولياته الكثيرة ولا أدّعي أنني استطيع أن أوفيه حقه بكلمات فاللهم اجزه عني خير الجزاء وادخله الجنة مع الأنبياء.

كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور فاضل عبد القادر على تفضله بقبول مناقشة رسالتي هذه وجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول للأستاذ الفاضل الأستاذ يايسي إلياس لتفضل سيادته بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة فالّهم جازه عني خير الجزاء

والشكر موصول للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور بلوكيل رمضان لتفضل سيادته بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة فالّهم جازه عني خير الجزاء

ولا يفوتني في هذه المناسبة الكريمة أن أرفع كفي لله عز وجل بالدعاء الخالص للأستاذ الفاضلة لرقم جميلة والتي شاءت الأقدار أن تغيب عن مناقشة هذه الرسالة لالتحاقها بالرفيق الأعلى فاللهم أغفر لها وارحمها وعافها واعفو عنها وأبدلها دارا خيرا من دارها وأهلا خيرا من أهلها وجازها عني وعن كافة الطلبة خير جزاء واحشرها في زمرة العلماء.

هذا والشكر موصول إلى والدي الكريمين الذين أسأل الله عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل

كيف أهدي وكلكم هدايا أرسلهم الله لي.

إلى أعزما ما أملك في هذا الوجود إلى من أنار قلبي ودرب حياتي مع كل خطوة خطوتها.

إليكما أمي الفاضلة وأبي المحترم.

إلى أخي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء والأقرباء

إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما

فهرس المحتويات

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي وإمكانياته في الجزائر

الفصل الثاني: مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر

الفصل الثالث: دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر

شكر وتقدير

وفي الختام لا يسعني وأنا أضع حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله " نصب عيني إلا أن أقول الحمد لله على ما تزايد من النعم والشكر له على ما أولاني من الفضل والكرم ثم أتوجه بخالص الشكر والعرفان وواسع التقدير والامتنان إلى من تحمل عناء الإشراف المنفرد على هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة إلى أن صارت بحثا يستحق أن يقوم اليوم من طرف صفوة العلماء إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور بن ذيب عبد الرشيد الذي كان بحق نعم المعلم والمشرف ونعم الموجه والمرشد لي في هذه الرسالة بعلمه الوفير وتواضعه الكبير وأدبه الجم وثقافته الواسعة الذي أعطى فأجزل العطاء ونصح فاخلص ولم يبخل علي بعلمه ولا وقته رغم مسؤولياته الكثيرة ولا أدّعي أنني استطيع أن أوفيه حقه بكلمات فالله ما اجزه عني خير الجزاء وادخله الجنة مع الأنبياء.

كما يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور فاضل عبد القادر على تفضله بقبول مناقشة رسالتي هذه وجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصول للأستاذ الفاضل الأستاذ بايسي إلياس لتفضل سيادته بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة فالّهم جازه عني خير الجزاء

والشكر موصول للأستاذ الفاضل الأستاذ الدكتور بلوكيل رمضان لتفضل سيادته بقبول مناقشة رسالتي المتواضعة فالّهم جازه عني خير الجزاء

ولا يفوتني في هذه المناسبة الكريمة أن أرفع كفي لله عز وجل بالدعاء الخالص للأستاذ الفاضلة لرقم جميلة والتي شاءت الأقدار أن تغيب عن مناقشة هذه الرسالة لالتحاقها بالرفيق الأعلى فاللهم أغفر لها وارحمها وعافها واعفو عنها وأبدلها دارا خيرا من دارها وأهلا خيرا من أهلها وجازها عني وعن كافة الطلبة خير جزاء واحشرها في زمرة العلماء.

هذا والشكر موصول إلى والدي الكريمين الذين أسأل الله عز وجل أن يرحمهما كما ربياني صغيرا.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل

كيف أهدي وكلكم هدايا أرسلهم الله لي.

إلى أعزما ما أملك في هذا الوجود إلى من أنار قلبي ودرب حياتي مع كل خطوة خطوتها.

إليكما أمي الفاضلة وأبي المحترم.

إلى أخي وأخواتي

إلى كل الأصدقاء والأقرباء

إلى كل من سلك طريقا يبتغي فيه علما

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر الزراعة من القطاعات الاقتصادية الأساسية، فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات كل الدول العالم، وتتعاظم أهميتها أكثر بالنسبة إلى البلدان العربية، نظرا إلى ما تتوفر عليه من إمكانيات، فهي بالنسبة إلى معظم هذه الدول (باستثناء النفطية منها) الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل، كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة. وعليه، فإن المحافظة على قطاع الزراعة في البلدان العربية، وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار إلى محاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار، سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية، كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمّعات عديدة، سواء كانت جهوية، أو إقليمية، أو دولية.

ونظرا إلى الكثير من الخصائص والسمات الغير الملائمة التي تميّز القطاع الزراعي في الدول النامية والعربية، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا، مما ترتب عليه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، التي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان ومحدودية الموارد وتداعيات العولمة، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية، ومن بينها الجزائر.

كذلك هو الحال بالنسبة لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات وعلى غرار بعض القطاعات التي تعتمد في جزء كبير من نشاطها على الموارد الطبيعية، من الممكن أن يؤدي أدوارا اقتصادية واجتماعية بارزة، لا سيما المساهمة الفعالة في توفير الأمن الغذائي والقضاء على الفجوة الغذائية، إضافة إلى أنه مصدر من مصادر الدخل القومي وكذا المساهمة في خلق فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، وتمويل خزينة الدولة بالعملة الصعبة عن طريق تصدير المنتجات البحرية إلى العالم الخارجي، وخلق الثروة سواء كان نشاط الصيد البحري في السواحل البحرية أو في عمق البحار والمحيطات أو بنشاط تربية المائيات والصيد القاري في المسطحات المائية الطبيعية أو الاصطناعية... كما يسمح القطاع من جهة أخرى وبفضل الأنشطة الصيدية بامتداد النسيج التصنيعي والتحويلي للبلدان الساحلية بل وحتى تلك التي لا تتوفر على سواحل بحرية، إلا أنه يبقى الدور الغذائي لهذا القطاع من أهم الأدوار التي يساهم بها، وتزداد أهمية هذا القطاع في الدول التي تتوفر على موارد طبيعية ومادية خاصة بالقطاع، كما تنتج هذه الأهمية من مدى حدة وخطورة المشكلة الغذائية التي تواجه الإنسانية عموما والبلدان النامية على وجه الخصوص.

وتزداد الأهمية الاقتصادية للصيد البحري في الدول النامية التي تتوفر على إمكانيات طبيعية مؤهلة لزيادة هذا القطاع، خاصة في العقدين الأخيرين نظرا لارتفاع أسعار الحبوب واللحوم وبعض المنتجات الغذائية الأخرى.

من جهة أخرى، فإن المتبع لبنود اتفاقية الشراكة الجزائرية الأورومتوسطية وشروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدرك أن بلادنا لا تستطيع أن تنافس الدول المتقدمة أو الدول الصناعية الكبرى، ما لم تلجأ الجزائر إلى إعطاء اهتمام كبير خاص للقطاعات ذات الميزة النسبية من حيث الموارد الطبيعية، ويعتبر قطاع الصيد البحري أحد القطاعات التي لا بد أن تأخذ نصيبها من الاستراتيجيات التنموية للدولة.

الإشكالية:

تعتبر قضية الأمن الغذائي بأبعادها السياسية والفنية والاقتصادية والاجتماعية من القضايا التي أصبحت تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات العالمية، وبما أن قضية الأمن الغذائي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتنمية الزراعية، فإنّ قطاع الصيد البحري في الجزائر يعد حلقة من حلقات سد الفجوة الغذائية في الجزائر، ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تؤثر السياسات الفلاحية على قطاع الصيد البحري وبالتالي على الأمن الغذائي في الجزائر؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مكانة القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ما هو مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر؟
- ما هي أهم السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر؟
- ما هي سبل النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر؟

الفرضيات:

- ألا يلعب قطاع الصيد البحري في الاقتصاد الجزائري دورا يتناسب مع إمكاناته ومقوماته الطبيعية بسبب عدم إعطاء هذا القطاع أهمية في الإستراتيجية التنموية للدولة.
- مقومات قطاع الصيد البحري الطبيعية والمادية يمكن لها أن تجعل هذا القطاع يساهم في عملية من خلال الآثار المتوقعة على إيرادات الدولة من النقد الأجنبي وكذا التشغيل والأمن الغذائي.

- وجود إستراتيجية لتنمية قطاع الصيد البحري في الجزائر.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد دور قطاع الفلاحة.
- تحديد دور قطاع الصيد البحري في التنمية الاقتصادية ومدى مساهمته في سد الفجوة الغذائية وتوفير فرص الشغل.

المنهج العلمي المتبع:

للإجابة على هذه الإشكالية سوف يتم اتباع المنهج الوصفي للوقوف عند حالة وضع السياسة الفلاحية وتطور قطاع الصيد البحري والمنهج التحليلي، من أجل القيام بتحليل تطور وضع القطاع البحري في الجزائر.

حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على الدولة الجزائرية.

ب- **الحدود الزمنية:** تم تحديد فترة الدراسة بين سنتي 2000-2010 .

الدراسات السابقة:

فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر وتناولت الدراسة ستة فصول، حيث خصص الفصل الأول لدراسة الأمن الغذائي في سياق التنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فقد تناول الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، أما الفصل الثالث فقد تناول السياسات الزراعية في البلدان العربية عموما وفي الجزائر خصوصا أما الفصل الرابع فقد تناول واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر، أما الفصل الخامس فقد تناول التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية، وفي الفصل السادس والأخير تناول هذا الفصل مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.

أحمد قاسم محسن مقبل، القطاع السمكي ومساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية: وتناولت الدراسة خمسة فصول إضافة إلى النتائج والتوصيات، حيث خصص الفصل الأول لأهمية الأسماك وإنتاجها على المستويين العالمي والعربي، أما الفصل الثاني فقد تناول واقع الإنتاج السمكي في اليمن من خلال التطرق إلى مراحل تطور الإنتاج السمكي في اليمن ومقومات الإنتاج به إضافة إلى الصيد الصناعي والصيد

التقليدي في اليمن، أما الفصل الثالث فقد تناول فيه الباحث الصناعات السمكية وتسويق الأسماك في اليمن، أما الفصل الرابع فقد تناول فيه الباحث دور القطاع السمكي في الاقتصاد اليمني، وفي الفصل الخامس والأخير تناول هذا الفصل آفاق نمو وتطور القطاع السمكي في اليمن.

أعمر بوزيد محمد، تحليل نشاط الصيد البحري في الجزائر، دراسة قياسية، حيث تم التطرق في الرسالة إلى مفهوم الصيد البحري ومختلف أنواعه وخصائصه المميزة، وكذلك نظرة عامة على الاستزراع السمكي في الجزائر إضافة إلى أهداف قطاع الصيد البحري، الغذائية والاقتصادية والاجتماعية،كما تناولت الدراسة الإنتاج السمكي والاستهلاك السمكي والتجارة الخارجية للأسماك والتشغيل والعمالة في القطاع في الجزائر ثم تمت الدراسة القياسية لدوال إنتاج الصيد البحري في الجزائر.

محتويات الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تحتوي على مقدمة وخاتمة تتضمن نتائج وتوصيات.

حيث تناول الفصل الأول واقع القطاع الزراعي وإمكانياته في الجزائر، خصص المبحث الأول لدراسة الإطار المفاهيمي في التنمية الاقتصادية، وخصص المبحث الثاني لتناول مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري.

أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر، خصص المبحث الأول لدراسة مقومات الإنتاج بقطاع الصيد البحري وحجم الثروة السمكية في الجزائر.

أما المبحث الثاني جاء بعنوان فجوة الاستهلاك السمكي في الجزائر، أما المبحث الثالث خصص لدراسة واقع الاستثمار والتمويل في قطاع الصيد البحري في الجزائر.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر، قسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول بعنوان مساهمات القطاع السمكي في الاقتصاد الجزائري، أما المبحث الثاني تناول التجارة الخارجية للأسماك في الجزائر، المبحث الثالث تطرق إلى معوقات نمو القطاع السمكي وسبل التغلب عليها أما المبحث الرابع جاء بعنوان الإستراتيجيات الزراعية الجديدة للنهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر.

الفصل الأول

واقع القطاع الزراعي وإمكانياته في الجزائر

الفصل الأول: واقع القطاع الزراعي وإمكانية في الجزائر

تمهيد:

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى المورد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار، سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جهوية، إقليمية أو دولية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للزراعة، وخصص المبحث الثاني لدراسة أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية، وخص المبحث الثالث مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائر، أما المبحث الرابع والأخير تطرقنا إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للزراعة

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تحديد مفهوم الزراعة، وإبراز تطور المسألة الزراعية في مدارس الفكر التاريخي الاقتصادي، ومن ثم التطرق إلى أهمية القطاع الزراعي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة وتطور أهميتها في الفكر الاقتصادي.

تعبر الزراعة عن جوهر الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان منذ فجر التاريخ، وهي تشمل كل الأنشطة الموجهة للعناية بالأرض وسائر المخلوقات، حيث أن الزراعة بالمفهوم الحديث لم تعد تقتصر فقط على الأعمال المتعلقة بالأرض (الفلاحة)، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى الأنشطة الأخرى التابعة، كتربية الحيوانات والحشرات، صيد الأسماك...الخ، وبذلك فإن الزراعة أصبحت تشمل كل من الثروة الفلاحية من أرض وما عليها من محاصيل، الثروة الغابية، الثروة الحيوانية ومنتجاتها من لحوم وألبان وجلود، الثروة الداجنة ومنتجاتها، الثروة الحشرية ومنتجاتها كالنحل ودودة القز، وثروات البحار وفي مقدمتها الثروة السمكية. وهذا هو المفهوم الواسع للزراعة المتبع من طرف منظمة الأغذية والزراعة (fao)(*) (التابعة لهيئة الأمم المتحدة، إلا أنه وبدلا من تشتيت الدراسة على كامل الأنشطة الزراعية، سأحاول في هذا البحث التركيز على فلاحة الأرض وتربية الحيوانات والعناية بالنحل باعتبارها أعمالا عادة ما تقوم بها المزرعة الواحدة، ويسهل علينا تناولها مع بعض.

وقد اختلفت نظرة المفكرين والعلماء عبر الزمن في تقييم وتحديد أهمية القطاع الزراعي، كما أن المسألة الزراعية لم تحظ بنفس الاهتمام في نظريات التنمية المختلفة.

فبالنسبة لأفكار مدرسة التجاريين، والذين تعد كتاباتهم من أوائل الكتابات التي تضمنت بعض قواعد وعناصر نظريات التطور (النمو) الإقتصادي، فقد كان موقفهم سلبياً اتجاه دور الزراعة، نظراً لكون الثروة وفقا لاعتقادهم تتمثل فقط في التجارة واتساع التداول بالنقود المعدنية من الذهب والفضة، وبذلك فإنهم قد أكدوا على أهمية الدور الإستراتيجي للتجارة والصناعة دون إعطاء أي اهمية لدور القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية.

لتأتي بعد ذلك مدرسة الطبيعيين (الفيزيوقراط) التي أولت اهتماما فائقاً بالنشاط الزراعي، حيث عملت على إبراز أهمية الطبيعة والأرض والتأكيد على أهمية دور الزراعة، بعد الإهمال الكبير الذي لقيته في

(*)– organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture.

الكتابات الواردة في عصر التجاريين، فبالنسبة للطبيعيين، تعد الأرض المصدر الأول للثروة، بل وذهبوا إلى القول بأنها العنصر الإنتاجي الوحيد القادر على إنتاج الثروة، دون غيره من العناصر الإنتاجية الأخرى، حيث أن الأرض في الزراعة، وبصفة عامة الطبيعة تتعاون مع الإنسان بفاعلية لتعطي منتجات تفوق كميات البذور المزروعة بكثير، في حين أن بقية الأنشطة الإقتصادية، وبالرغم مما لها من أهمية، فإنها تعد –في اعتقاد الفيزيوقراطيين– أنشطة عقيمة لا تضيف شيئاً للثروة.

أما الفكر الكلاسيكي، فقد ركز بحثه في تحديد أهمية ودور القطاع الزراعي على خصائصه الإقتصادية، مما جعل تحليله لا يخرج عن إطار دراسة هذه الخصائص من طلب، عرض وأسعار. وإن الفكرة الأساسية التي ناقش بها الكلاسيك دور الزراعة في التنمية الإقتصادية، مرتكزة أساساً على مبدأ تناقص الغلة[1]، وهو القانون الذي يمثل أحد أهم المبادئ التي بنيت عليها أفكار الكلاسيك، وعلى رأسهم آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" (la richesse des nations) سنة 1771[2]. ووفقا للكلاسيك، فإن المصدر الأساسي للتنمية والتطور هو التركيم الرأسمالي (زيادة الإدخار والاستثمار). وإن تقسيم العمل – والذي يعد أحد وسائل زيادة إنتاجية العامل– وإدخار التطور التكنولوجي في عمليات الإنتاج، بإمكانهما أن يلغيا بصورة جد واسعة آثار تناقص الغلة في القطاع الصناعي، ما بالنسبة للزراعة، فإن نجاح الإختراعات فيها غير قادرة على إلغاء أو رفع آثار تناقص الغلة، حيث أن عرض الموارد الطبيعية بما فيها الأرض الزراعية –نسبة للكلاسيك– محدود نسبيا، كما أن استمرار النمو السكاني يدفع إلى استغلال كامل الأراضي، حتى تلك الأقل الخصوبة، مما يؤدي بالضرورة إلى تناقص الغلة في الزراعة.

وهكذا، وانطلاقاً من خلفية قانون تناقص الغلة الذي يسود حسب اعتقاد أصحاب الفكر الكلاسيكي في القطاع الزراعي بشكل كبير، ونظراً لظاهرة التزايد الواسع للكثافة السكانية، فإن الكلاسيك قد أعطوا أولوية خاصة للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، حيث أن إهتمامهم الأكبر كان منصباً على الحافز الذي توفره الصناعة للزراعة.

غير أن المدرسة الكلاسيكية قد غالت كثيراً في سردها لآثار هذين العاملين، فبالنسبة لعامل السكان، لم تتحقق الزيادة بالصورة القائمة التي رسموها، بل مرت بعض الفترات التي كانت فيها بعض الدول الأوروبية

---

[1]– بافتراض مثلا وجود عنصرين للإنتاج: الأرض والعمل، ومع تثبيت أحد لعناصر الإنتاجية وليكن الأرض، فإن قانون تناقص الغلة يعني أن زيادة عنصر العمل مثلا بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج لكن بمعدل متناقص.

[2]– خديجة على بودية خرافي، **دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 03.

والأمريكية تعمل على تشجيع زيادة النسل، ليمكنها ذلك من تحقيق زيادة مطردة في الإنتاج. وحتى بالنسبة لشبح النمو السكاني في الدول المتخلفة، فإنه لم يكن بالصورة التي رسمها مالتس (أحد أهم رواد الفكر الكلاسيكي). أما فيما يتعلق بظاهرة تناقص الغلة، فقد جاء التقدم التكنولوجي بأساليب من شأنها زيادة الإنتاج في كلا من قطاعي الزراعة والصناعة، وبمعدلات لم تخطر على بال الكتاب الكلاسيك[1].

وقد جاءت بعد المدرسة الكلاسيكية، المدرسة ونيوكلاسيكية والماركسية مسلمة هي الأخرى –على وجه العموم– بأن الزراعة مقيدة بغلال مبدأ تناقص الغلة، ومع ذلك فإن رواد هذه المدارس قد حاولوا دراسة كيفية التقليل من هذه الظاهرة، من خلال إدخال بعض العناصر الأخرى التي يمكن أن تكون قد أهملت عند الكلاسيك، مثل: عنصر التنظيم، التطور العلمي والتكنولوجي.

وأما بخصوص فكرة إنفراد الزراعة بظاهرة تناقص الغلة عن باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، فعموماً لقد جاءت كتابات أصحاب الفكر الاقتصادي الحديث ما بين معارض لهذه الفكرة وبين مؤيد لها، فمنهم من يرى أن أي قطاع اقتصادي، بما في ذلك القطاع الصناعي، قد يتسم بهذه الظاهرة إذا ما اتسمت عناصره الإنتاجية بالمحدودية. أما بالنسبة للمؤيدين فهم يقرون بأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يتصف بهذه الظاهرة. وما بين تأييد ومعارضة، انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية إلى قسمين أساسيين: قسم يعتمد على أولوية الزراعة، وآخر يعتمد على أولوية الصناعة.

فبالنسبة للإستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الزراعة، فتنطلق من فكرة أن ضعف مستوى الإنتاج الزراعي يعيق تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية، فتنطلق من فكرة أن ضعف مستوى الإنتاج الزراعي يعيق تنمية القطاعات الأخرى غير الزراعية، حيث أن تطور هذه الأخيرة مرهون بزيادة اليد العاملة فيها، والتي تتم من خلال إنتقال اليد العاملة من القطاع الزراعي نحو القطاعات الأخرى، مما يتطلب إنتاجية العامل الزراعي، قصد تحرير نسبة من العمالة الزراعية. كما أن تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يمكننا من تموين تلك الصناعات بالمواد الأولية الزراعية وبالعملة المحلية والاجنبية. وبذلك فإن دعاة هذه الاستراتيجية يرون ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي في المخططات التنموية، من خلال إعطائه القسط الاكبر من الاستثمارات. غير أن – وفي الحقيقة– فإن القطاع الزراعي قد لا يستطيع رفع راية التنمية الإقتصادية وحده؛ إذ أنه سوف يحتاج في مراحل تنميته إلى معدات وتجهيزات لا نستطيع توفيرها إلا بالصناعة. وإن إعتمدنا على السوق الخارجية من أجل توفير هذه التجهيزات، قد يؤدي إلى استنزاف كامل

---

[1]– رمزي علي إبراهيم سلامة: **إقتصاديات التنمية**، الإسكندرية، 1991، ص 131.

رأس المال الأجنبي الذي يمكن أن نجنيه من تنمية الزراعة، كما أن القطاع الزراعي قد لا يدر علينا القدر الكافي من رأس المال الأجنبي اللازم لعملية الاستيراد تلك.(1)

أما بالنسبة للاستراتيجية الثانية –إستراتيجية التنمية المبنية على أولوية الصناعة– فيرى أصحابها أن الإنتاجية في القطاع الصناعي أكبر من تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي؛ وذلك بسبب اختلاف بنية تكاليف الإنتاج وأسعار مختلف السلع، التي تجعل إنتاجية العامل في القطاع الصناعي أغلى منها في القطاع الزراعي.

ويرى "شارل بتلهايم"charles bettelheim"، أن الحد الأقصى لمعدل النمو السنوي الذي يمكن أن يبلغه القطاع الزراعي خلال فترة عشر سنوات فأكثر هو 3 إلى 4%، في حين أن معدل النمو في القطاع الصناعي يتراوح ما بين 12% إلى 15%. ويعلل إنخفاض معدل النمو في القطاع الزراعي وفقاً لهذه الاستراتيجية، إلى تميز القطاع من حيث البنية بالجمود والصعوبات المرتبطة بتحديثه وتطويره، إضافة إلى تميز إنتاجه بالتقلبات الكبيرة لأسباب مناخية؛ مما يجعل فعالية الاستثمارات الموجهة إليه محدودة.(2)

وقد زعم العديد من أصحاب هذه الأفكار أن تقدم الزراعة في حد ذاته مرهون بتوافر المدخلات الصناعية، كالآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية، وحتى بالنسبة لبعض الكتاب من الفريق الأول الذين حاولوا أن يناقشوا دور القطاع الزراعي في عملية التنمية الإقتصادية في الدول النامية، فقد زعموا بأن التنمية في هذه الدول لا تكون إلا بإنكار حقوق الملكية الفردية، واتباع نظام المزارع الجماعية، حتى يكون من الممكن إستخدام الميكنة الزراعية(3).

إلا أن التاريخ الإقتصادي للدول المتقدمة يتناقض تماماً مع هذه الآراء، فقد كان للتنمية الزراعية الدور الأعظم في صنع تاريخ العديد من هذه الدول، حيث أنها قد إعتمدت في المراحل الأولى من حياتها على القطاع الزراعي، ولم تنطلق صوب التنمية إلا بعد أن حقق قطاعها الزراعي زيادة جوهرية، كلفت تمويل المراحل التالية من التنمية. كما أن إعطاء الأولوية شبه الكلية للقطاع الصناعي ضمن خطط التنمية الإقتصادية، أدى إلى فشل عمليات التنمية في أغلب الدول التي إتبعت هذه المنهجية.

1– خديجة على بودية خرافي، **دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

2– حاجي العلجة: **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الجزائر، 1997، ص ص 26 –27.

3– أ.د حامد عبد المجيد دراز: **الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والتشر والتوزيع**، الإسكندرية، 1986، ص ص 128 –130.

أما عن فكرة ضرورة إتباع نظام المزارع الجماعية الواسعة (الكبيرة)، وضرورة إدخال الميكنة الزراعية عليها، فإن "شولتز" T.W schultz قد بين سنة 1964 في كتابه "تغيير الزراعة التقليدية" la transformation de l’agriculture traditionnelle"، عدم أهمية مساحة ونوعية الأراضي الزراعية في إنجاح التنمية الزراعية مقارنة بالإمكانيات الذاتية للمزارع، كالمهارة والخبرة الزراعية، حيث بين أن توافر الموارد الطبيعية في الزراعة التقليدية قد لا يحقق زيادة ملموسة في الإنتاجية، وأن العامل الأساسي المحدد للإنتاجية في المجال الزراعي هو مهارة اليد العاملة الزراعية، ومدى تطبيق المعارف والنماذج العلمية، واستعمال التقنيات الحديثة، مثل: استعمال البذور المحسنة والأسمدة الكيماوية.... كما أن التاريخ الإقتصادي ليؤكد لنا ذلك، ففي إيطاليا واليونان والنمسا مثلاً، بالرعم من إنخفاض جودة الأراضي الزراعية وكذلك نصيب الفرد منها في هذه البلدان مقارنة بما هو عليه الحال في الهند، فإن هذه البلدان الثلاث تمكنت من زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات 3%، 3.3%، 5.7% سنوياً على التوالي، في حين بلغ هذا المعدل 2.1% سنوياً بالنسبة للهند... ولم يكن هذا بسبب إستخذام المزارع الجماعية وأساليب الزراعة الواسعة، ولكن كان بسبب تحسين مدخلات الإنتاج الزراعي وفنون الزراعة، وتوافر المزارعين القادرين على تفهم واستخدام المدخلات الحديثة. (1)

ومن خلال كل ما سبق، وبعدما تأكد فريق واسع من الإقتصاديين بأهمية كل من التنمية الزراعية والصناعية على حد سواء، إتجه هذا الفريق نحو استراتيجية ثالثة ألا وهي استراتيجية التنمية المتوازنة، إلا أن المشكل الذي كان يواجه أصحاب هذه الإستراتيجية هو: كيف يتم تحقيق التوازن ما بين الطرفين (الصناعة والزراعة)، خاصة بالنسبة للدول التي تفتقر إلى بعض عوامل الإنتاج.

وفي الواقع، وبدلاً من الوقوع في متاهة كيفية تحقيق التنمية المتوازنة ما بين القطاعين الزراعي والصناعي، لا بد من أن تتوصل كل دولة على حده إلى ذلك المزيج الأمثل من الأنشطة الإقتصادية المختلفة، الذي يسمح لها باستخدام كامل مواردها الإقتصادية بالصورة التي تمكنها من تحقيق التنمية الشاملة، كما يتضح لنا أن التنمية الزراعية تعد شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول –خاصة الغير متقدمة– التي تملك من عوامل الانتاج الزراعي ما يؤهلها للقيام بذلك. كما يتضح لنا أن التنمية

---

[1]– خديجة علي بودية خرافي، **دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الزراعية لا تتطلب اتباع أساليب الزراعة الواسعة، ولكنها تتطلب تحسين مدخلات الإنتاج وصقل العنصر البشري. (1)

المطلب الثاني: أهمية الزراعة في الجزائر.

تعد الجزائر دولة ما زالت في بداية طريق النمو، ولها من الموارد ما يمكنها من دفع عجلة نمو قطاعها الزراعي. ومع ذلك، ووفقاً لما يرويه لنا التاريخ الإقتصادي لهذه الدولة، فإنها قد أعطت أولوية شبه كلية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي ضمن خططها التنموية، وبذلك قد تكون أوقعت عتبة هامة من سلم التنمية الإقتصادية، حيث قامت باتباع استراتيجية تنموية اعتمدت على التصنيع دون الزراعة، كما أنها أهملت الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن لدولة ما زالت في بداية طريق نموها أن تديرها، وأعطت الأولوية للصناعات الثقيلة التي تستلزم رأس مال كثيفاً وتكنولوجيا عالية، يتعذر توافرها في دولة نامية، وذلك بهدف الوصول إلى مستوى التنمية المساند بالدول المتقدمة بأسرع وقت ممكن. وبذلك تكون الجزائر قد عملت على اختصار حقبة أساسية من تاريخ التنمية الإقتصادية، الأمر الذي أدى وفقاً لجميع الدراسات التي تناولت تطور إقتصاد الجزائر، إلى فشل القطاع الصناعي في تحقيق الأهداف المنوطة به، بالرغم مما استنزفه من أموال طائلة، إضافة إلى إزدياد تدهور القطاع الزراعي بسبب عدم إلمامه بالإهتمام اللازم.

فمن الضروري زيادة إنتاجية القطاع الزراعي الجزائري إلى طاقاته المثلى، حتى يمكنه توفير المواد الغذائية التي ازداد الطلب عليها مع الزيادة الصافية لعدد السكان، حيث ارتفع عدد السكان في الجزائر من 11.421 مليون فرد سنة 1926، إلى 40 مليون فرد في سنة 2010، أي ما يعادل 13 فرداً/كلم^2، وبمعدل نمو قدر في سنة 2004 ب 1.28% (2).

كما أن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي الجزائري تمكننا من توفير المواد الأولية والأيدي العاملة الصناعية بالكميات اللازمة وبتكاليف منخفضة، خاصة أننا نعلم أن الصناعات الناشئة في الدول التي لا تزال تشق طريق التنمية، غالباً ما تكون ذات مستويات منخفضة من الكفاءة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي، مقارنة بما

1- حامد عبد المجيد دراز: **الضرائب العقارية والتنمية الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره ، ص 137 -138.

2 - Fao (organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture) : **« données agricoles de faostat (population) »**, dernière mise à jour 2 mars 2005.
Http// : faostat.fao.org

هو سائد في صناعات الدول المتقدمة، وبذلك فإن توفير المواد الخام والأيدي العاملة لها بتكاليف منخفضة، بإمكانه أن يعوض هذه المزايا، ويعطي لها دفعاً قوياً لمنافسة الصناعات الأجنبية[1].

كما أن الزراعة تعد سوقاً استهلاكية كبيرة لمخرجات القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبذلك فإن تنمية القطاع الزراعي، وزيادة إنتاجيته في الجزائر من شأنها أن تخلق أسواقاً جديدة، وتساعد على توسيع تلك القائمة منها، عن طريق زيادة الطلب على منتجات القطاعات الإقتصادية الأخرى، كالآلات الزراعية، والأسمدة الكيماوية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع الخدمات، من خلال زيادة الطلب على خدمات التسويق، التأمين، الإرشاد الزراعي... . ومن هنا فإن تنمية القطاع الزراعي بالجزائر تساعد على تنمية القطاعات الإقتصادية الأخرى، خاصة القطاع الصناعي الذي طالما عملت الدولة الجزائرية جاهدة منذ الاستقلال على تنميته.

كما أن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في الجزائر، سوف يساعد على توفير رأس المال المحلي والأجنبي اللازمين لتمويل مسار التنمية، وذلك من خلال زيادة الصادرات الزراعية الوطنية، أو التقليل من الواردات الزراعية التي أصبحت تلتهم جزءاً كبيراً من رأس المال الأجنبي الذي توفره صادرات الجزائر البترولية. فوفقاً لآخر الإحصائيات، فإن الواردات الزراعية لهذا البلد قدرت سنة 2003 بـ 2659.7 مليون دولار[2]، وبذلك فهي تلتهم من إيرادات صادرات الجزائر البترولية 11.12% [3]. أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي لم تمثل سنة 2003 إلا ما نسبته 0.2% من إجمالي صادرات الجزائر[4]. وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن القطاع الزراعي الجزائري حالياً لا يوفر أي رأس مال محلي أو أجنبي، بل يستنزف الكثير مما تتيحه القطاعات الإقتصادية الأخرى من أموال.

كما أن الهدف الأساسي من زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في الجزائر، كان وسيظل يمثل تغطية الطلب الوطني من المواد الغذائية، ومنه فإن مشكلة القصور الدائم للزراعة الجزائرية تبرز بالدرجة الأولى في صورة أزمة غذاء، فمثلاً لم يغط الإنتاج الوطني من الحبوب – التي تمثل أحد أهم المواد الغذائية للفرد الجزائري–

1– أ. د حامد عبد المجيد دراز: **الضرائب العقارية والتنمية الإقتصادية**، مرجع سابق، ص 146.

2- Fao .annuaire commerce, vol 57, Rome, Italie, 2003, P 2.

3–The world Bank, **world bank development indicators**, Washington, 2005, P214.

4- Fao (organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture), **Statistiques principales du commerce extérieur agro-alimentaire**, 2006.
www.fao.org/es/ess/toptrade/trade.asp

سنة 2003 إلا ما نسبته 38.91% من الاستهلاك الوطني لهذه المادة الغذائية الأساسية[1]، كما قدر عجز الإنتاج الوطني من الحليب سنة 2005 بـ 1,1 مليار لتر.

كما أن عدم قدرة الإنتاج الوطني على تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، واللجوء إلى الاستيراد ورفع الدعم عن الأسعار، قد يوقد نار الإضطراب السياسي من جديد، والتي ما فتأت الدولة أن أخمدتها بعد عشرية طويلة من العراك، بالإضافة إلى أن لجوء الدولة إلى إستيراد المواد الغذائية الاستراتيجية من أجل تغطية عجز الإنتاج الوطني عن تحقيق الإكتفاء الذاتي، قد يحد من استقلالية القرار السياسي لديها، خاصة وأن الدول المصدرة للغذاء أصبحت تستعمل هذا الأخير كوسيلة ضغط سياسية على الدولة المستوردة.

ونستخلص من ذلك، أن تنمية القطاع الزراعي، ومن ثم تقليص التبعية الغذائية للخارج، تساعد على تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، إضافة إلى الحفاظ على السيادة الوطنية من خلال استقلالية القرار. كما أن إزدياد تدهور حالة القطاع الزراعي، وما قد ينجم عنه من مشاكل اقتصادية وسياسية، قد يؤدي إلى إحداث الكثير من المشاكل الإجتماعية وإلى تأزيم تلك القائمة منها. فضعف القطاع الزراعي وتدهوره، وعدم إحاطته بالإهتمام اللازم، أدى وبصورة واضحة إلى تدهور حالة الاهتمام المجتمع الزراعي، وبذلك حدث تمييز اجتماعي واضح ما بين الريف والمدن الجزائرية، سواء على مستوى خدمات المقدمة أو على مستوى الأجور، مما أدى وبصورة واضحة إلى حدوث نزوح ريفي واسع، زاد من حدة تدهور القطاع الزراعي واكتظاظ المدن وما يرافقه من مشاكل اجتماعية خطيرة، كأزمة السكن، البطالة، التشرد...

ومن كل ذلك، يمكننا أن نستخلص أن ضعف القطاع الزراعي في الجزائر لا يمثل مشكلة محدودة الآثار، وإنما أزمة متعددة الجوانب، تكاد تخنق الإقتصاد الجزائري ككل، وتدفعه أكثر فأكثر نحو الوقوع في شبكية التبعية الغذائية وما يترتب عنها من آثار إقتصادية وسياسية. ويزداد الأمر حدة في هذه الفترة، حيث انه وفي ظل الظروف التي إتسم بها الإقتصاد الجزائري، وفي ظل التحولات التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإبرام اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي يتطلب منها فتح حدودها الجمركية على مصراعيها، لتسمح بالمنتجات الأجنبية، بما فيها الزراعية والغذائية، لأن تنافس المنتجة الوطني داخل السوق المحلي، وبدون أي حماية إن صح القول. وإن هذا الأمر ليبين ضخامة الجهود التي يتعين علينا بذلها لإيقاظ وتحريك القطاع الزراعي؛ حتى يمكننا تقليص الهوة الكبيرة ما بين الإنتاج الوطني والإستهلاك الزراعي الوطني، والتخفيض من حدة الإعتماد على السوق

[1]- Fao (organisation des nations unies pour l’alimentation et l’agriculture), op.cit.

الأجنبي لتوفير المواد الغذائية، خاصة أننا في وقت أصبح فيه الغذاء سلاحاً إقتصادياً وسياسياً تشهره الدول المتقدمة المصدرة في وجه الدول الضعيفة المستوردة له.

المطلب الثالث: أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية

تؤدي الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول، وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.

وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة إلى أغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية، والجزائر واحدة منها. ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثورة النفطية غير دائمة، وإنما هي آيلة إلى الزوال إن آجلا أم عاجلا.[1] ولهذا، فإن الزراعة بالنسبة إلى هذه الدول النامية هي التي تمدّ الإنسان بمعظم غذائه وكسائه، وغالبا ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيث إنّ حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة. وتأييدا لذلك، يكاد يجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية.

ورغم أن أغلب الدول النامية تعتبر زراعية، فإنها لا تركّز على إنتاج المحاصيل اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين بما فيه الكفاية، نتيجة لضعف قطاعها الزراعي. ويرجع سبب هذا الضعف في المقام الأوّل إلى إستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها بعض هذه الدول[2]، وما قد ينجرّ عن ذلك من تبعات، إذ نجد أن وزن هذا القطاع في الاقتصاد الكلي لا يرقى إلى ما تحتله باقي القطاعات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الصناعة مثلا، بحيث تبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي محدودة، نظرا إلى طابعه المميز المتمثل في كثافة استخدام رأس المال البشري، مقابل الانخفاض في كثافة رأس المال المالي والتكنولوجيا، ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض. فلا نجد ما يفوق تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للعاملين في هذا القطاع، الذي يمكن تصديره إلى الخارج من أجل توفير العملة الأجنبية،

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، <u>محرّر، مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي</u> ، القاهرة، 2001، ص44.

[2]- مسيكة بوفامة، "<u>نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر</u>"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص286.

ليتم مقابل ذلك استيراد سلع أو تجهيزات أو مواد تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع. ولهذا تزداد القناعة بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في النمو، هو أمر لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية، سواء بسبب تنشيطه أو دعمه لنمو الصناعة، ومن ثم المساهمة في التنمية عموما. ولن يتسنى ذلك دون استيعاب خصائص القطاع الزراعي وفهمها، حتّى يمكن تطويره والاستفادة منه بصورة فعالة.

الفرع الأول: سمات العمل الزراعي:

يتميّز العمل الزراعي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة إلى غيره من القطاعات الأخرى، وليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلّف أو بمستوى التقدّم الذي وصلت إليه الدولة وقطاعها الزراعي. ومن بين أهم هذه السمات البنائية النمطية ما يلي:

أ- أن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية يتطلبان عمليات بيولوجية معقّدة تتفاعل بطرق هي في تغيّر مستمر. ورغم التقدّم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بكلّ تفاصيلها غير وارد، فهي دائما تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.(1)

ب- يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوّعة، فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة، كما إنّ تربية الرعاة الرحل للماشية تختلف عن عمليات التسمين بالطرق المكثفة، زيادة على اختلاف طرق الإنتاج في المزارع الفردية عنها في المزارع الجماعية أو المزارع المملوكة للدولة. وتختلف بالنسبة إلى من يشتغلون في الزراعة كلّ الوقت، ومن يشتغلون فيها بعض الوقت، وبالنسبة إلى المستأجرين والملاّك، كما تختلف في ظلّ الظروف المتماشية مع الزراعة التجارية أو زراعة الكفاف... الخ.

ج- غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقّد من إجراءات التحديث، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع لا بدّ من أن تعتمد الأساليب الجديدة والمتطورة، وإشراك عدد هائل ممن يتخذون القرارات، بحيث تطول المدة وتتطلب موارد كبيرة.

د- ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ إنّ الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية. ولهذا، فإن أي ابتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر في نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير هذا الابتكار نفسه أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، حيث تكون فرص العمل منفصلة عن

[1]- فوزية غربي، **<u>الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر</u>**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص64.

تدابير العمل المنزلي، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ، في حين إن العمل الزراعي يتداخل فيه الكثير من العوامل.

هـ-تعتمد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الأنشطة، فالاستثمار في الزراعة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، يمكن أن يهدف إلى استصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، وتطوير الري واستخدامه، وإجراء بحوث التطوير التكنولوجي، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتوفير المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات)، والائتمان من أجل اقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات، وغيرها من الاستثمارات الأطول أجلا، وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، والطرق الريفية، والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية، وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية.[1]

و- هشاشة التقدّم العلمي، وبطء تطوره في الزراعة، حيث إنّ التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه في غيره.

ز- على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الزراعة إيقاعا طبيعيا للأحداث لا مفرّ منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية، من تغيّرات جوية وظروف مناخية (كالجفاف، والفيضانات، وغيرها من الآفات الزراعية)، بشكل كبير في نوعية الإنتاج وكميته، بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها، فالناتج الزراعي يتأثر تأثرا كبيرا بالأحوال المناخية، بالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكّم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة، ويبقى قائما باستمرار.

ح- غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة، وذلك نظرا إلى محدودية الأراضي الخصبة، مما يضطر المزارعين من أجل زيادة كميات الإنتاج إلى اللجوء إلى استغلال أراض أقل خصوبة أو تشغيل عمال أقل خبرة، لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي، وبذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج.

ط- يتميّز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيّرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيّرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أم ينقص من محصول بعض المنتجات التي تغيّر سعرها، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

---

[1]- عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1986، ص 31-35.

ي– نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ إنّ الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغيّر مع تغيّر الإنتاج، وتقدّر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة، وذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

ك– الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة، وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة، وكذلك نظرا إلى استعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة، مما يخلق فائضا في الأيدي العاملة.

ل– يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة، وكذلك مراحل أخرى غير زراعية، كعمليات التخزين والتبريد والتسويق، وهي كلها تابعة لبعضها البعض، وكل مرحلة تستدعي شروطا تتوافر في كلّ منها. كما إنّ هذه الشروط تتنوّع وتتعدّد، فمنها ما هو بيولوجي، وما هو متعلق بالكائن الحيّ، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي، أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب... إلخ. ولهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الزراعية، حيث تطول مدّة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج والحصول على الإنتاج، وذاك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة، بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة، لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان.[1]

كلّ هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، هي مواصفات عامة وخصائص تشترك فيها كلّ الدول، سواء كانت متقدمة أو غير ذلك، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي، ولا ترتبط بمستوى التقدّم الذي وصلت إليه الدولة.

الفرع الثاني: أهمية التنمية الزراعية في الدول النامية:

فإن القاسم المشترك الأكبر الذي تتسم به الدول النامية والمتخلفة، هو كونها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات مواطنيها، حيث يسود الاعتقاد أن الدول النامية هي دول زراعية، في حين إن الدول المتقدمة هي دول صناعية. ولهذا نجد أن القطاع الزراعي يستأثر بالجزء الغالب من النشاط الاقتصادي في الدول النامية، وذلك بعكس ما عليه الحال بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي توفق بين

[1]– مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1997، ص25 – 42.

القطاعين، بحيث يساهم كلّ منهما، تبعا لطبيعته البنائية، في التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية مستمرة في تحسين مستوى معيشة السكان.(1)

وإذا حكمنا جدلا بأن التصنيع هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك لا ينبغي أن يخفي عنا أهمية دور الزراعة في التنمية، على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومتداخلة في ما بينها، ويبدو التساند والتكامل والترابط بين الزراعة والصناعة أكثر قوة ووضوحا. ولهذا، فقد نالت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي، وعرفت طرح نماذج نظرية كثيرة تبرز كلها مدى مساهمة الزراعة في مدّ القطاع الصناعي باليد العاملة وبعض المنتجات الخام، إلى جانب توفير مصادر مالية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة.(2) كما إنّ الفائض الزراعي يمكن نقله إلى القطاع الصناعي، لتمويل الأجور مثلا. ولهذا، يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية في الدول النامية، وذلك نظرا إلى الدور الذي يؤدي هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة لهذه الدول، ولو أن ذلك يختلف من دولة إلى أخرى، انطلاقا من اختلاف ظروف كل دولة، إلا أن هناك اعترافا متزايدا بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في التوسع والنمو أمر لا بد منه، ولا يمكن الاستغناء عنه من أجل التنمية الاقتصادية. كما إنّ زيادة معدل التصنيع يتطلب توفير عنصر العمل وتوفير المواد الأولية، وحتّى رأس المال، وطبعا فإن مهمة القطاع الزراعي هي تلبية هذه المتطلبات.

ولهذا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج من ارتفاع معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبّي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، وفي المقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع القطاعات غير الزراعية. فعلى مرّ التاريخ الاقتصادي لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدرا لا يستهان به من التحسن في الإنتاج الزراعي، على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية، ودونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، فإذا كانت تعدّ مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد

1– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2– محمد مدحت مصطفى، **مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الأولية البشرية التي تحتاج إليها. ولهذا، فإن تخلّفها يحدّ من تقدّم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالزراعة في أي اقتصاد معيّن يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدّم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين.

واستنادا إلى الشواهد التاريخية المتوفرة، فإن الزراعة الولايات المتحدة واليابان[1] وغيرهما من الدول المتقدمة مثلا، قد قامت بدور فعال في التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات، وأن الزراعة في هذه الدول قد عرفت تطورات ملحوظة قبل أن تبدأ الخطوة الأولى في التصنيع، بحيث ساعدت هذه التغيّرات الزراعة بأن تمدّ الصناعات النامية بالعمل،. وفي مجالات كثيرة جاء رأس المال المستثمر في الصناعة من القطاع الزراعي[2]، بينما ما تزال الزراعة في أغلب الدول النامية متخلّفة وغير فعالة، لأنها لم تنل العناية اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية، نظرا إلى سيادة الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدّم هو حالة مرادفة للتصنيع. ولهذا السبب، فقد كرّست اهتمامها الكبير للصناعة، وفي المقابل تقاعست عن تطوير زراعتها وتحديثها، حيث كان بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن الاستثمار في مجال الصناعة هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، كما كان الساسة يردّدون ذلك، بحجة أن التقدّم في نظرهم هو مرادف للتصنيع، وخاصة أن تخلّف دولهم اقترن بالزراعة التي ظلّت إلى عهود طويلة بمثابة النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه الدول. وقد ترتب على ذلك أن ساد الاعتقاد لدى المهتمين بالشؤون الاقتصادية، بأن تنمية الإنتاج الزراعي أمر من السهل تحقيقه، إذا أمكن التغلب على عقبة ما، أو بعض العقبات التي تقف في طريق هذه التنمية. وتتلخص العقبات التي كان النقاش يدور حولها في عجز أجهزة التمويل الزراعي، وتخلّف وسائل الري والصرف والمشاكل التي تترتب على العلاقات الإنتاجية الخاصة بملكية الأرض أو بالعلاقة بين ملاّكها ومستأجريها، وجهل المزارعين للمسائل المرتبطة بنشاطهم من ناحيتي الإنتاج والتسويق. ويبدو أن مثل هذا الاعتقاد من الناحية الاقتصادية البحتة، قائم على أساس ظهور تناقص الغلة بشكل واضح في الزراعة، وخاصة أن تقنية الإنتاج الزراعي ثابتة تقريبا. وهذا الرأي، وإن كان يبدو صائبا من الناحية النظرية، إلا أن فرضية ثبات تقنية الإنتاج الزراعي فرضية يشوبها الشك وعدم اليقين، لأن تطور التقنية الإنتاجية ظهرت بشكل واضح ومهم في النشاط الزراعي، كما هو الحال بالنسبة إلى النشاط الصناعي، مما يجعل من الضروري الاهتمام الكبير بالقطاع الزراعي عند تحليل عملية التنمية الاقتصادية، ويجب أن تنال حظا وافرا في ذلك بما قد يفوق باقي القطاعات الأخرى[3].

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 355.

[2]– عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف، **الزراعة العربية**، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، ص 124.

[3]– عبد العزيز هيكل، **التصنيع والزراعة في البلدان النامية**، معهد الإنماء العربي، بيروت،1981، ص51 – 52.

وحري بنا في هذا الصدد لفت الانتباه إلى خطورة إهمال الزراعة في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتركيزها على المشاريع التي تكوّن رأس المال الاجتماعي الثابت (كالمدارس والمستشفيات والطرق... إلخ)، وما يترتب عنه من تضخم يصاحب مثل هذه المشاريع، وبالتالي يحدّ من الانتعاش الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تميل المداخيل نحو الارتفاع دون أن تتزامن مع ذلك زيادة موازية في توفر السلع الاستهلاكية، خاصة إذا كانت مثل هذه السلع تستورد من الخارج بالعملة الأجنبية النادرة أصلا.(1) ولعل السبب في الإقبال على إقامة مثل هذه المشاريع (الجذابة) من طرف القائمين على التنمية الاقتصادية، هو أنّها تستجيب لطموحات عامة الناس، وهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة للدعاية، كما أنّها غالبا ما تلقى تأييد الهيئات الدولية وتحظى بمساعدتها، بسهولة. وإهمال مثل هذه المشاريع يكلف الدولة فقدان مصادر خارجية هي في أمسّ الحاجة إليها لدعم نشاطها الاقتصادي، وعليه ينبغي على الدولة أن تتجه نحو ترقية مثل هذه المشاريع تماشيا مع حاجات النمو الحاصلة، ولكن دون أن تهمل القطاع الزراعي.

ورغم انتشار مثل هذه التيارات الفكرية – التي تقلل من شأن القطاع الزراعي – إلا أنها قوبلت من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد من التحفّظات كونها ترتكز على تحليل يتسم بالقصور.(2) وكانت هذه الآراء المعارضة تستند إلى أن هناك علاقات تبادلية قوية ما بين التنمية الزراعية من جانب، والتنمية الصناعية من جانب آخر، حيث إنّ التنمية الزراعية تحتل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أنّها تؤدي دورا رئيسيا في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة. ولهذا تصبح أهميتها كبيرة في تنمية مقدّرات الدول النامية والمتخلفة للخروج من هذه الوضعية.(3)

وفي هذا الصدد، لا ينبغي لمثل هذه الدول انتظار المعجزة، وإنما الانطلاق من الأرض، وهي متوفرة كمادة خام لدى الجميع، وزراعتها تتم بالوسائل البسيطة المتوفرة محليا، ويستمرّ السعي إلى ترقية ذلك، مما يساهم ولو تدريجيا في تلبية بعض الاحتياجات اللازمة إلى حدّ الكفاف، وتجاوز الحلقة المفرغة من التخلّف والفقر، وبالتالي تجاوز وضعية انعدام الأمن الغذائي. ولهذا، لا بد من أن تنال الزراعة ما تستحقه من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا إلى أنها النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية، حيث يعمل فيها ما بين 50 و80 بالمائة من سكان هذه البلدان.(4)

1– مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص71.

3– صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، 1993، ص289.

4– عبد العزيز هيكل، **التصنيع والزراعة في البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثاني: مؤشرات أداء القطاع الزراعي الجزائري

من أجل التعرّف على مدى تحقيق القطاع الزراعي للاستغلال الأمثل لموارده، سنقوم في المبحث الحالي بدراسة كامل إنجازاته، معتمدين في ذلك على أهم مؤشرات الأداء الزراعي، المتمثلة أساسا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج محلي الإجمالي ومتوسّط نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي، إنتاجية الأراض الزراعية، إنتاجية العامل الزراعي، حجم الإنتاج الزراعي الوطني ومدى مساهمته في تغطية الطلب الوطني على المنتجات الزراعية، وكذلك وضعية الميزان التجاري الزراعي.

وسنحاول فيما يلي التطرّق إلى كل نقطة من هذه النقاط بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: حجم القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري:

يحتلّ القطاع الزراعي المرتبة الثالثة في الاقتصاد الجزائري من حيث مدى مساهمته في GDP (الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك بعد قطاع المحروقات وقطاع الخدمات، ودائما قبل قطاع الصناعة والبناء.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (01)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مساهمة القطاع الزراعي	8.4	7.9	9.3	9.6	9.4	7.7	7.6	8.1	8.7	9.2	9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد، أعداد مختلفة 2007، 2008، 2010.

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت خلال كامل الفترة تذبذبا مستمرا، كما نلاحظ أنه في سنة 2005 سجلت أضعف نسبة حيث قدرت ب 7.6% ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك السنة إلى أعلى مستوياته، وبذلك فإن انخفاض نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي لا يعني أن القطاع الفلاحي ضعيف فقد يرجع الأمر إلى ارتفاع الناتج المحلي لأحد القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع المحروقات مثلا.

الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

سنقوم بما يلي بتتبع تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 للحكم على أداء القطاع الزراعي الجزائري.

جدول رقم (02)

متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر

الوحدة: دولار أمريكي

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	151	/	/	208.51	248.58	238.27	261.31	300.15	321.70	363.96	376

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموّحد، أعداد مختلفة 2007، 2008، 2010.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حيث وصل سنة 2010 إلى 376 دولار، وهي نسبة عالية مقارنة بسنة 2000 حيث كانت 151 دولار، أي بنسبة زيادة 50% تقريبا خلال فترة 10 سنوات.

الفرع الثالث: تطوّر مساهمة القطاع الزراعي في تغطية الطلب الوطني:

إنّ تغطية الطلب الوطني من المواد الزراعية، خاصة تلك المواد الغذائية الإستراتيجية، يعد من بين أولويات أهداف النهوض بالقطاع الزراعي الجزائري وسنحاول فيما يلي تتّبع مدى تحقّق هذا الهدف في الجزائر من خلال الاعتماد على المعادلتين التاليتين:

متوسط العجز في الفترة = (متوسط الاستهلاك في الفترة – متوسط الإنتاج في الفترة) *100% / متوسط الاستهلاك في الفترة

متوسط الاستهلاك في الفترة = متوسط الانتاج + متوسط الواردات – متوسط الصادرات

ومن خلال تصفّح ما توافر لنا نمن البيانات اعتمادا على هاتين المعادلتين، يتّضح لنا، أنّ العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي في الجزائر من أغلب المواد الزراعية، قد ازداد بنسب مخيفة، بل وإنّ القصور في تغطية الطلب الزراعي الوطني لم يكن من سمات بعض منتجات القطاع الزراعي في الماضي، وقد أصبح حاليا يمسّ مختلف منتجاته. فالقطاع الزراعي في الماضي – على سبيل المثال – لم يكن يسجّل أي عجز في الستينيات من مادة العدس، التي تعد أحد أهم البقوليات الجافة، في حين أصبح العجز حاليا يقدر ب 97.75% من إجمالي الطلب الوطني على هذه المادة. أما بالنسبة للنتجات التي كان الإنتاج الوطني أصلا يحقّق فيها عجزاً في الماضي/ فقد ازداد هذا العجز لدرجة أصبحت فيه هذه الكلمة عاجزة عن إعطاء التعبير الصحيح للوضع، فعلى سبيل المثال، قدّر عجز الإنتاج الوطني عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح فيما بعد سنة 2000 ب 67.54% في المتوسط، في حين أنها لم تكن تتعدى في الستينيات 13.54%.

كما أنّ الانخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي قد مسّت بدرجة أكبر المواد الغذائية الأكثر أهمية، مثل: القمح والحليب، حيث قدر نسبة العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب في الفترة (2001–2003) بـ 12.36%، في حين أنّه لم يكن يمثّل 9.76% في الفترة (1962–1965)، ومع ذلك فلابدّ أن نشير إلى العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي في آخر فترة زمنية من الدراسة قد عرف تحسنا مقارنة بالفترات الدراسية التي تلت الستينيات.

كما وصلت نسبة العجز في بعض المواد الزراعية إلى ما يقارب 100% كما هو الحال بالنسبة لمادة السكر، ويرجع ذلك إلى استمرار انخفاض المساحة المخصّصة لزراعة الشمنذر السكري إلى أن أختفت نهائيا. وإنّ ما قد يثير الدهشة والاستغراب هنا، هو أنّ قيمة وارداتنا من السكر المكرّر تكاد تصل إلى قيمة الواردات من السكر الخام، فإذا كان اختفاء الإنتاج الوطني من السكر الخام قد حوّل مصانع السكر الوطنية إلى مجرّد معامل لتكرير السكر الخام، فإنّ استيراد السكر المكررّ قد يلغي هذه المصانع من قائمة مشاريع الاقتصاد الوطني ككل.

وبصورة عامة، لقد بلغت قيمة العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي في الجزائر درجة مقلقة، حيث قدّت سنة 2003 ب 2609.9 مليون دولار أمريكي، مثلث منها قيمة تاعجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ما قدره 2326.4 مليون دولار.

الفرع الرابع: تطور وضع الميزان التجاري الزراعي

إنّ قصورالقطاع الزراعي في توفير القدر الكافي من المواد الزراعية، سواء كانت موجّهة للاستهلاك الغذائي للفرد مباشرة، أم متعلّقة بمتطلّبات النهوض بالقطاعات الأخرى، وعلى رأسها القطاع الصناعي، أجبر الجزائر على الدخول في مجال الاستيراد، بل وعلى التوغّل في قاع التبعية الزراعية للخارج، حيث أصبح عجز الميزان التجاري الزراعي يمثّل على كاهل ميزان المدفوعات، فعلى سبيل المثال، بلغت ورادات الجزائر من المواد الزراعية سنة 2003 ما يقدر ب 2659.7 مليون دولار[1]، في حين أنّها لم تكن تمثّل سنة 1962 إلا 153.004 مليون دولار[2]، وبذلك تكون قد ازدادت ما بين السنتين بنسبة 1638.32%، وبمتوسط سنوي قدره 37.23%، وهي نسبة كبيرة تثير الكثير من الدهشة والاستغراب. ومن جهة أخرى تدهورت صادرات الجزائر من المواد الزراعية، بسبب زيادة الاستهلاك الوطني وعدم قدرة الإنتاج الزراعي الوطني على مسايرته، حيث قدرت صادرات الجزائر من المواد الزراعية سنة 2003 ب 48.5 مليون دولار[3]، في حين أنّها سنة 1962، كانت تمثل 280.978 مليون دولار[4]، وهذا يعني أنّها قد انخفضت ما بين السنتين بنسبة 82.73%، وبمتوسط 1.88%سنويا. وبذلك قد تحولّ وضع الميزان التجاري الزراعي من فائض لا بأس به (127.974 مليون دولار سنة 1962)، إلى عجز هائل قدر ب 2611.2 مليون دولار سنة 2003. ووفقا لبيانات المديرية الوطنية للإحصائيات الزراعية ونظم المعلومات، فإنّ مستوى تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية، أصبح منذ التسعينيات ضعيفا جدا. وخلال كامل القدرة (1998 إلى 2003)، فإنّ إيرادات صادراتنا من هذه المواد لم تغط في المتوسط إى ما نسبته 3.8% من تكاليف وارداتنا من نفس المواد.

1- FAO. Annuaire ‘’ commerce’’ . vol 57.Rome .ITALIE.2003.P2.

2- FAO (Organisation des nations unies pour l’alimentation et l’agriculture), statistique principale du commerce extérieur agro-alimentaire, op.cit.

3- FAO. Annuaire, commerce, op.cit.

4- FAO (Organisation des nations unies pour l’alimentation et l’agriculture), statistique principale du commerce extérieur agro-alimentaire, op.cit.

جدول رقم (03)

الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة (1989-2004)

(الوحدة: مليون دولار)

البيان / السنوات	1989-91	1999-01	2002	2003	2004
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	2647.1-	2552.9-	2995.8 -	3006.8 -	3995.1 -
مجموع التجارة	3146.2	8300.3	6451.4	12297.0	14100
الواردات: مجموع التجارة	8925.5	9420.4	11968.6	12400	18200
مجموع السلع الزراعية	2693.4	2581.9	3036.0	3061.9	4050.1
الصادرات: مجموع التجارة	12071.7	17720.7	18420.0	24697	32300.00
مجموع السلع الزراعية	46.3	29	40.2	54.8	55.0
نسبة تغطية الواردات بالصادرات الزراعية	1.7	1.1	1.3	1.8	1.4

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، رسالة ماجستير، مركز دراسات، بيروت، 2010، ص 250.

تشير بيانات الجدول إلى أن السلع الزراعية سجلت عجزاً مستمراً على طول الفترة (1989-2004)، ماعدا للفترة (1999-2001)، حيث سجلت تراجعا مقارنة بالفترة السابقة (1989-1991)، وذلك بمعدل 3.5 بالمئة، بينما سجل العام 2002 زيادة في العجز مقارنة بالفترة السابقة بنحو 16 بالمئة، وقد ارتفع في العام 2003 ارتفاعاً ضئيلا يقدر ب 1.4 بالمئة ليسجل في العام 2004 ارتفاعا أكثر حدة، قدر بحوالي 33 بالمئة. وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي اللذين عرفتهما الواردات الزراعية للفترة نفسها، حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية نحو 17.6 بالمئة في العام 2002 مقارنة بالفترة السابقة، ثم سجل ارتفاعا طفيفا في العام 2003 بلغ حوالي 0.9 بالمئة، بينما سجل في العام 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالي 32.3 بالمئة. وفي المقابل، لم تعرف الصادرات الزراعية نمواً متوازياً مع ذلك الذي عرفته الواردات في الفترة نفسها، وإنما عرفت تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض. فقد سجلت الفترة (1999-2001) انخفاضا في معدل نمو الصادرات قدر بنحو 37.4، كما سجلت الواردات الزراعية للفترة نفسها انخفاضا قدر بحوالي 4.1 بالمئة. غير أن العام 2002 عرف معدلات مرتفعة نسبياً مقارنة بالعام الذي سبقه، وذلك بتسجيله نسبة 38.6 بالمئة. وسجل العام 2003 زيادة في

معدل نمو الصادرات الزراعية بما قيمته 36.3 بالمئة، بينما لم يسجل العام 2004 سوى زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق قدرت بنحو 0.4 بالمئة.

كما تشير بيانات الجدول رقم (03) كذلك إلى أن تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، حيث بلغت في أحسن الأحوال خلال الفترة الزمنية المذكورة 1.8 بالمئة، وذلك في العام 2..3، مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات.

المطلب الثاني: إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر

سنتطرّق في هذا المطلب إلى أهم ما يتعلّق بإمكانيات القطاع الزراعي وأقصى طاقاته والإنتاجية سواء تعلّق الأمر بالأرض الزراعية، ومدى التوسّع فيها أفقيا أو أسيا اليد العاملة، رأس المال أو غيرها من عوامل الإنتاج الزراعي.

الفرع الأول: الأرض الزراعية:

تبلغ مساحة الجزائر 2,381,741 كيلومتر مربع، وهي بذلك تحتلّ المرتبة الحادية عشرة عالمياً من حيث المساحة. أما بالنسبة للأرض الزراعية، والتي تعد من بين أهم مكونات عناصر الإنتاج الزراعي، فإنّ المصادر الوطنية والأجنبية تؤكّد أن للجزائر رصيداً هاماً من الأراضي القابلة للزراعة[*]، يقدّر بـ 40,9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية، إلا أنّ هذه الأراضي تعاني من عدّة مشاكل أهمّها: قلّة المساحة الصالحة للزراعة وتناقصها، تدهور إنتاجية وجودة الأراضي الصالحة للزراعة، وانخفاض المساحة المحصولية.

فبالرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر، إلا أنّ المساحة الصالحة للزراعة لا تتعدى سنوياً 20% من المساحة القابلة للزراعة، فقد قدّرت سنة 2005، على سبيل المثال، بـ 8458680 هكتار فقط[1]، ولعل هذا التباين ما بين المساحة الصالحة للزراعة والقابلة للزراعة يعد من بين أهم النقاط التي تظهر لنا على الأقل الإمكانيات الضخمة للتوسّع الأفقي في الزراعة الجزائرية.

---

*- الأراضي القابلة (Superficie exploitable)، مصطلح يطلق على الأراضي المستغلة زراعيا فعلا، وكذلك تلك الأراضي للزراعة التي تجدى فيها عمليات الاستصلاح الزراعي

1 - FAO (Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture), Données agricoles de faostat, 'Utilisation des terres, op.cit.

وإنّ زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، تتوقّف على مدى فعالية حماية المتوافرة منها من أيّ اعتداءات، كالتصحّر والتجريف والبناء، وكذلك على مدى القيام باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة. وإنّ استقراء ما توافر لنا من بيانات حول هذا الموضوع، يبيّن لنا أنّه وبالرّغم من الإمكانيات الواسعة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، فإنّ قطاع الفلاحة لم يستطع منذ الاستقلال حتى الآن إلاّ اكتساب حوالي 1,008 مليون هكتار، أي بمعدّل زيادة 36,232 ألف هكتار في السنة، وهذه الزيادة تعد ضعيفة جدا مقارنة بباقي المساحة القابلة للزراعة، فهي تمثّل منها إلاّ 0,08%.

جدول رقم (04)

تطوّر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر (من 1962 – 2005)

السنوات	المساحة الصالحة للزراعة (ألف هكتار)	قيمة الزيادة في الأرض الصالحة للزراعة (ألف هكتار)
1962	6900	–
1965	6784	116–
1970	6800	16
1975	7495	695
1980	7509	14
1985	7511	2
1990	7635	124
1995	8029	394
2000	8192	163
2005	8458	266

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 43.

أما بخصوص مدى حماية الأراضي الصالحة للزراعة، أو بالأحرى بيانات الأراضي الزراعية التي يخسرها القطاع الزراعي في الجزائر سنويا، فإنّ الدراسات لتبيّن لنا كبر حجم هذه الأراضي، كما أنّ أغلبها

يقع في المنطقة العالية الخصوبة، ففي سهل متّيجة[1] وحده، خسر القطاع الزراعي 60 ألف هكتار خلال الفترة (1970– 1985) بفعل البناء أو السكن الحضري[2].

كما سجّل القطاع الزراعي سنة 2005 فقط، العديد من الخسائر في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، فمثلاً قد تم ضياع أو إتلاف 365 هكتار بـ "سعيدة" بفعل الحرائق، منها 125 هكتار من غابات الصنوبر والفلين، و240 تتعلّق بالحلفاء والأحراش المختلفة و10 هكتار من المحاصيل الزراعية. كما تشير الإحصائيات أنّ ما قدره 130 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية قد حوّلت عن نشاطها الأصلي بفعل عوامل عديدة أهمها عمليات البناء.

إضافة إلى قلّة المساحات الصالحة للزراعة وتناقصها، تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر من مشكلة تدهور إنتاجيتها وجودتها بفعل العديد من المظاهر أو الأسباب، مثل التصحر، والاستغلال الزراعي السيء، اللذان يعدان من بين أخطر المشاكل التي تواجهها الأراضي الزراعية بالجزائر. فلهذا البلد 2 مليون كلم من الصحراء يسودها العديد من الواحات المعرّضة بصورة كبيرة لخطر التصحر والجفاف وارتفاع نسبة ملوحة أراضيها، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتها. وإنّ الوضع لا يقل سوءا في الشمال، فالغابات والأراضي الزراعية الواقعة على الجبال مهدّدة بالحرائق والانجرافات المائية، كما أنّ الزراعة العشوائية للحبوب على المراعي واستغلالها الغير عقلاني، عرّضت أراضيها الهشّة إلى التآكل والحتّ بفعل الرياح. وبهذه العملية يتم تسجيل خسارة سنوية من مساحة المراعي مقدّرة بـ 300,000 إلى 350,000 هكتار سنوياً[3]. وإنّ هذا الاستغلال الغير عقلاني للمراعي المتخصّصة لتربية المواشي، قد ولّد انخفاضاً في عرض العلف، وكذلك انخفاض في إنتاجية المراعي من 120– 150 وحدة مخصّبة/ الهكتار [unité fertilisante(UF)/ha] في سنة 1978 إلى أقل من 60 وحدة/الهكتار (UF/ha) حالياً[4]، وهذا ما يبيّن لنا ضرورة العمل على وقف تدهور إنتاجية أراضي المراعي بسبب الاستغلال السيء لها.

كما تشير دراسة أجراها قسم الزراعة التابع لمنظّمة الأغذية والزراعة عن استعمال الأسمدة الكيماوية في الزراعة الجزائرية، إلى أنّ متوسّط المردودية (الإنتاجية) المحقّق للهكتار الزراعي في الجزائر أقل بكثير من

1– يعد سهل متيجة من بين أهم المناطق الزراعية في الجزائر، ذلك أنّها غنيّة بالعوامل الطبيعية للإنتاج، سواء من حيث سقوط الأمطار بها أم من حيث ارتفاع خصوبة وجودة أراضيها الزراعية.

2– رابح زبيري، **<u>الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره</u>**، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1996.

3- Organisation, Mouvement écologique algérien (MEA), **<u>la désertification en Algérie</u>**, décembre 95. http://www.enda.sn/energie/desertif/algerie.htm

4 - Organisation, Mouvement écologique algérien (MEA), **<u>la désertification en Algérie</u>**, op.cit.

الممكن تحقيقه، فعلى سبيل المثال: بيّنت الدراسة أنّ متوسّط المردودية للسنوات الأخيرة لزراعة القمح قد بلغ في الجزائر 1200 كلغ/هكتار، في حين أنّه كان من الممكن أن يصل – وكان يصل – إلى 5000كلغ/هكتار، ويرجع هذا الأمر إلى قلّة استخدام الأسمدة اللازمة للحفاظ على جودة التربة، كما وقد يرجع – حسب نفس الدراسة – إلى اتّباع التسميد المكثّف للأرض بما يفوق احتياجاتها.

الفرع الثاني: الموارد المائية

تعد الموارد المائية من بين أهم عوامل الإنتاج اللازمة للقيام بأيّ نشاط زراعي، ولذلك، نرى أنّ دراسة القطاع الزراعي بالجزائر، تتطلّب منا تخصيص عنصر كامل من البحث لمناقشة موضوع الموارد المائية، ذلك إنّ إدخالها ضمن دراسة الأرض الزراعية – وهو الأصل[1]– قد يمنعنا من التّطرق لهذا العنصر بالقدر الذي يوفي له حقّه من الدراسة وفقاً لأهميته.

وفيما يلي سنحاول بلورة أهم ما يدور حول الموارد المائية المستعملة في الزراعة الجزائرية، من خلال التطرّق إلى ثلاثة نقاط أساسية هي: حجم ومصادر المياه في الجزائر، مشاكل استغلالها، وطرق استعمال المياه في الزراعة الجزائرية.

أولا: حجم ومصادر المياه في الجزائر:

إنّ دراستنا للموارد المائية في الجزائر، قد تتطلّب منا تقسيم البلد إلى قسمين أساسيين: القسم الشمالي، والقسم الجنوبي، وذلك بسبب الاختلاف الكبير ما بين القسمين في كمية ومصادر المياه المتوافرة لديهما.

1– حجم ومصادر المياه في الشمال الجزائري:

تنقسم الموارد المائية في الشمال الجزائري إلى ثلاثة موارد أساسية هي:

أ– **الموارد المطرية:** وهي أهم الموارد المائية في الجزائر الشمالية، ويتراوح العائد المتوسّط السنوي لسقوط الأمطار في الجزائر الشمالية ما بين 95 إلى 100 مليا م^3 [2]، يتغيّر توزيعها جغرافياً بين أكثر من 200ملم/ سنة على ساحل البحر، وأقل من 100 ملم/سنة في شمال الصحراء. ونظراً لارتفاع درجة الحرارة، فإنّ حوالي 80 مليار م^3 يتعرّض للتبخّر، أي ما نسبته 80 إلى 84%، وفقط ما قدره 3 مليار م^3 يساهم في

[1]– حيث أن عوامل الإنتاج بالنسبة لأي عملية إنتاجية هي : الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم، ويدخل عنصر الماء والمناخ ضمن عامل الأرض.

[2]- Boualem REMINI, **la problématique de l'eau en Algérie**, office des publications universitaire, Alger, 2005, p.14.

تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك بسبب شدّة الانحدار التي تميّز أغلب مناطق الشمال الجزائري، وسرعة تساقط وانسياب الأمطار على هذه الأراضي. أما الباقي من الموارد المطرية (12,5 مليار م^3) أي ما نسبته 12,5 إلى 13% فإنّه يتدفّق على مجاري الأنهار والوديان. ولغاية 2002، فإنّ الجزائر كانت تملك مجموعة من السدود لا تزيد سعتها عن 5,2 مليار م^3. وهذا يعني أنّ 7,3 مليار م^3 من المياه السطحية تتدفّق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

جدول رقم (05)

معدّل تساقط الأمطار في المناطق الأربعة الأساسية من الشمال الجزائري

	الشط الوهراني الشرقي	منطقة شلف	حضنة الصومام الجزائرية	منطقة سيبوس القسطنطنية	الشمال الجزائري
المساحة (كلم^2)	76000	562000	50000	43000	225200
معدّل تساقط الأمطار (مليار م^2)	24,5	23,5	21	26	95

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 50.

ب- الموارد السطحية:

وتتمثّل أساساً في مجموعتين من الموارد، وهي الوديان والسدود:

ب-1- الوديان في الشمال الجزائري:

- وادين سعتهما أكثر من 1000 مليون م^3 سنوياُ وهما: واد الشلف، وواد كبير رمل.
- أودية سعتها ما بين 500 إلى 1000 مليون م^3 /سنة مثل واد سيبوس وواد الصومام.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م^3 /سنة مثل واد تافنة والحراش.
- أودية سعتها ما بين 100 إلى 20 مليون م^3 مثل واد الصفصاف وواد بودوادو.

جدول رقم (06)

سعة أهم الوديان المتواجدة في الجزائر

سعة الوديان (م^3)	العدد	إجمالي المردود أو الناتج
أكثر من 1000 م^3 سنة	2	2268
ما بين 500 إلى 1000	5	3410
ما بين 100 إلى 500	11	2530
ما بين 30 إلى 100	16	718
سعة الوديان الباقية	أقل من 100	3502
		12428

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 51.

ب-1- السدود في الشمال:

تمتلك الجزائر 113 سداً، وهي بهذا تحتل المرتبة الأولى من حيث العدد في الوطن العربي، والثانية في القارة الإفريقية بعد إفريقية الجنوبية(1)، لكن إذا ما وجّهنا اهتمامنا إلى سعة هذه السدود، فنجد أنّها لا تتعدى 5,2 مليار م^3 ، في حين أنّ المغرب مثلاً بـ 90 سداً فقط يجمّع سنوياً 14 مليار م^3.

جدول رقم (07)

عدد وسعة السدود في الشمال الجزائري

	الشط الوهراني الشرقي	منطقة شلف	حضنة الصومام الجزائرية	منطقة سيوس القسطنطنية	الشمال الجزائري
العدد	12	13	12	15	52
القدرة الاستيعاب (مليون م^3)	685	1950	818	1530	5000

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 51.

1- Boualem REMINI, **la problématique de l'eau en Algérie**, **Op.cit.** p 17.

ج- الموارد المائية الجوفية:

تقدّر الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري بما يزيد عن 2 مليار م^3. والعديد من الأحواض الجوفية تستخدم حالياً بصورة جد مكثّفة من خلال ما يزيد عن 5000 نقطة مائية (آبار يدوية وأنبوبية (Forages)[(*)].

جدول رقم (08)

الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري

المنطقة / الموارد) المائية الجوفية (مليون م^3	الشط الوهراني الشرقي	منطقة شلف	حضنة الصومام الجزائرية	منطقة سيبوس القسطنطينية	الإجمالي
الموارد المائية الجوفية (مليون م^3)	400	240	775	580	2000

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، ص 52.

2- حجم ومصادر المياه في الجنوب الجزائري:

يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، بمساحة تقارب 2156000 كلم^2. وهو يدخل ضمن المناطق الشبه جافة والجافة، ويبلغ متوسّط معدّل تساقط الأمطار فيه ما يقل عن 100 ملم/سنة.

وتتمثّل الموارد المائية الأساسية لهذه المنطقة الكبيرة في المياه الجوفية، والتي تتواجد أساسا في مكمنيين مائيين أساسيين هما: المكمن القاري المتداخل (la nappe du contimental intercalaire) ومكمن المركّب النهائي (la nappe du complexe terminal). يتمثّل الأوّل في حوض مائي كبير يقع تحت كامل الصحراء الإفريقية الشمالية، ويحوي ما يقدّر بـ 60000 مليار م^3، أو ما يساوي 12000 ضعف من القدرة الاستيعابية الكلية لكامل سدودنا الحالية، ولكن هذه المياه تعدّ غير متجدّدة، حيث أنّ الوقت اللازم لتجدّدها يقدّر بـ 70 سنة (بمعدّل 0,85 مليار م^3 في السنة)، وهذا ما يجعل الكمية القابلة للاستغلال منها وفقاً لجميع الاحتياطات، تقدّر بحوالي 5 مليار م^2/سنة، كما أنّ استخراج مياه المكمن القاري المتداخل،

* - هي آبار عميقة، ذات عمق يفوق 50 متراً.

يتطلّب حفراً عميقاً يكلّف الكثير، أما بالنسبة لمكمن المركّب النهائي، فهو يمثّل حوض مائياً أقل عمقاً من الأوّل[(1)].

وبالإضافة إلى هذين المكمنين المائيين، يوجد في الصحراء العديد من الأحواض الجوفية الصغيرة كتلك المتواجدة في منطقة أدرار، بسكرة، إيليزي، إلاّ أنّها تعتبر ذات سعة نوعاً ما قليلة. كما يوجد في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى كامل هذه الموارد الجوفية، 3 سدود أساسية بسعة قدرها 415,85 مليون م^3.

ثانيا: استخدام المياه في الزراعة الجزائرية:

تعتمد الزراعة في الجزائر أساساً على الزراعة المطرية، حيث أنّ 90% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع من الزراعة، إلاّ أنّ الأمطار في الجزائر تتّسم ببعض ببعض الصفات التي تقلّل من إمكانية الاعتماد عليها في هذا المجال يلحق الضرر بالقطاع الزراعي ذاته، ومن تلك الصفات نذكر: انحصار سقوط الأمطار في فترة تمتد في الغالب ما بين ديسمبر إلى فبراير، سقوطها بغزارة لمدّة ساعات قليلة بالطريقة التي تؤدي إلى إحداث فيضانات مضرّة بالزراعة[(2)] (وإن كانت غير مضرة لها، فإنّها لا تستفيد منها)، وقصر دورة الجفاف التي تتكرّر في الغالب كل 4 إلى 6 سنوات... كما تتسّم كذلك الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، وكذلك التوزيع الغير معتدل، فبالرّغم من أنّ جملة هطول الأمطار على الجزائر تقدّر بحوالي 100 مليار م^3 سنوياً، إلاّ أن مساحة الأراضي التي تستقبل أكثر من 400 ملم[3] من الأمطار في السنة، لا تزيد عن 1,4 مليون هكتار، وهي تقع في الجزء الشمالي للجزائر، والذي يحظى جزءه الشرقي بكميات جد وفيرة من الأمطار، إلا أنّه ومن الناحية الطوبوغرافية، يغلب عليه طابع السلاسل الجبلية التي يبلغ متوسّط ارتفاعها 800 متر، أما الجزء الغربي من الشمال الجزائري، فيستقبل كميات غير كافية وغير منتظمة من الأمطار[(3)].

أما بالنسبة للصحراء الجزائرية، والتي تمثّل ما نسبته 85% من المساحة الإجمالية للجزائر (2156000 كلم^3.)[(4)]

---

[1]- Boualem REMINI, **la problématique de l'eau en Algérie,** op.cit, P. 26- 27.

[2]– في المتوسّط، نسجّل في الجزائر 30 حالة فيضان كل سنة، قد تصل شدّة سقوط الأمطار فيها إلى 224 ملم في 24 ساعة، منها: تلك المسجّلة في 25 إلى 31 مارس عام 1974، ومن 9 إلى 10 نوفمبر عام 2001.

[3]- C.N.E.S (conseil national économique et social), rapport sur la conjoncture économique et social, 2001. www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture /conjseml01.htm

[4]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة سبل تطوير الريّ السطحي والصرف في الدول العربية**، القاهرة، بدون سنة، ص8.

الفرع الثالث: الموارد البشرية

يمثّل العنصر البشري أحد أهمّ عناصر الإنتاج الزراعي، خاصة في الدول النامية بما فيها الجزائر، حيث أنّ أغلب العمليات الزراعية لا تزال تنجز يدوياً، بسبب عدم توافر التجهيزات اللازمة لذلك، أو لتعذّر ميكنة بعض العمليات الزراعية التي تتّسم بخصائص معيّنة، ولذلك فإنّ زيادة الإنتاج الزراعي، بما يمكّن من رفع مستوى الأمن الغذائي الذاتي للجزائر، والتقليل من تبعيتها الغذائية للخارج يعتمد كثيراً على كمية ونوعية اليد العاملة بقطاعها الزراعي، ولذا سنخصص هذا الجزء لدراسة العنصر البشري، كأحد أهمّ عوامل الإنتاج الزراعي في الجزائر، من خلال التطرّق إلى ثلاث نقاط أساسية هي: حجم القوّة العاملة الزراعية، نوعيتها وعنصر التنظيم في القطاع الزراعي.

أولا: حجم القوّة العاملة الزراعية وتطوّرها في الجزائر:

بلغ حجم القوى العاملة في الجزائر 10544000 فرد سنة 2009، وقد وظّف القطاع الزراعي وحده في نفس السنة 2358340 عاملاً، والذي يمثّل 22% من حجم القوى العاملة، وهي تعدّ نسبة ضعيفة. كما أنّه إذ قمنا بتتبّع توزيع السكان النشيطين في الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية، فسنجد أنّ القطاع الزراعي قد عرف بوجه عام انخفاض في قدرته الاستيعابية لقوّة العمل، مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، بحيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من 67,79% من إجمالي حجم القوى العاملة سنة 1962، إلى 53,43% سنة 1970، لينتقل إلى 35,83% 1980، وبعدها إلى 26,13% من إجمالي حجم القوى العاملة سنة 1990، ثمّ إلى 24,38% من إجمالي حجم القوى العاملة سنة 2000، ليصل إلى 23,55% سنة 2003، ويقدّر أن القطاعات الأخرى الغير زراعية مقارنة بإجمالي حجم القوى العاملة ارتفاعا مستمرا طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يوضّحه لنا الجدول (09).

جدول رقم (09)

توزيع السكان النشطين في الجزائر ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى(1962– 2003)

السنوات	حجم القوى العاملة في الجزائر (ألف فرد)	العاملين في القطاع الزراعي		العاملين في القطاعات الأخرى	
		(ألف فرد)	%	(ألف فرد)	%
1962	3335	2261	68,79	169	32,05
1970	3530	1944	53,43	1694	46,56
1980	4867	1744	35,83	3123	64,16
1990	6979	1824	26,13	5155	73,86
2000	10353	2525	24,38	7828	75,61
2003	11585	2729	23,55	8856	76,44

المصدر: خديجة علي بودية خرافي، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006، ص 59.

وقد يرجع السبب الأساسي لانخفاض حجم القوّة العاملة في القطاع الزراعي، إلى مشكلة تهميش القطاع ذاته ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى[1]، وحتى عندما بدأ الوعي بأهمية القطاع الزراعي ينشر في أوساط متخذي القرارات في الجزائر مؤخرا، فإنّ المشاكل الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة، اضطرّتهم إلى الخوض في سياسات التحرير، والإصلاح الاقتصادي، والذي كان يرتكز بصورة كبيرة على تقليل نفقات الدولة الموجّهة للقطاعات الاقتصادية ككل، وتحرير أغلب العمليات الاقتصادية، مع تركيز نفقات الدولة على إصلاح ما قد ينتج من انعكاسات اجتماعية سلبية عن هذه الإصلاحات[2]، كما وقد يرجع ذلك إلى حدوث تفاوت كبير في الدخول بين العمل الزراعي والعمل خارج القطاع الزراعي، وهو ما أدّى إلى حدوث هجرة زراعية كثيفة تجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث نلاحظ مثلاً، أنّ دخل العمال الزراعيين قد ازداد من 3,9 دليار دينار إلى 4,3 مليار دينار خلال الفترة (1962– 1973)، أي بنسبة نمو قدّرت بـ 15% وهي مساوية لنسبة النمو الديموغرافي لتلك الفترة، وهذا يعني أنّ الدخل الفردي للعامل الزراعي لم يتغيّر، في حين نلاحظ أنّ

[1]– حاجي العلجة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية، مرجع سبق ذكره**، ص 137.

[2]– بطاهر علي ، **التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، 2004، ص 178، 179.

دخل العمال في القطاعات الأخرى، قد انتقل من 8,1 مليار دينار إلى 11,1 مليار دينار في نفس الفترة، أي بمعدّل نموّ قدر بـ 37%، وهي نسبة فاقت معدّل نمو حجم القوة العاملة في هذه القطاعات بكثير، مما أدى إلى تحسّن الدخل الفردي في هذه القطاعات[1].

ثانيا: الإمكانيات المادية:

يشير عنصر التنظيم إلى القائمين على عمليات اتخاذ القرارات في المجال الزراعي بما تتضمّنه من قرارات إنتاج، أساليب إنتاج، تمويل، .... إلى غير ذلك[2].

وفي الجزائر تمثّل المستثمرات الزراعية ذات الملكية الخاصة للأرض 75,9% من إجمالي عدد المستثمرات، وهي تحتل 69,3% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وهذا دون تلك المستثمرات القائمة على أراض تابعة للملكية الخاصة للحكومة، والتي تمثّل 17,7% من إجمالي المستثمرات، وتحتّل ما قدره 30% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

ومن خلال هذا السرد، يتّضح لنا بجلاء غلبة القطاع الخاص على العام في الزراعة الجزائرية إذ أنّه يضم ما يفوق ثلثي المساحة الصالحة للزراعة، مما ينبّئنا بأنّ زمام التنظيم في القطاع الزراعي هي بحوزة القطاع الخاص أكثر من القطاع العام. ولكن، بالرّغم من ذلك – وفي الحقيقة – فإنّ الحكومة لا تزال تحتل نصيبا معتبرا في عمليات اتخاذ القرارات الزراعية، عن طريق التأثير المباشر أو غير المباشر على القطاع الزراعي، من خلال سياساتها المختلفة سواء كانت مالية، اقتصادية حتى خلال إصدار بعض القوانين أو الأوامر والمراسيم التنفيذية .

وبالنسبة للقطاع الخاص، فإنّ نسبة كبيرة منه تقوم على مساحات محدودة ومبعثرة من الأراضي الزراعية، حيث أنّ حوالي 70% من إجمالي المستثمرات الزراعية في الجزائر تمثّل مستثمرات صغيرة، تتراوح مساحتها ما بين 0,1 إلى 10 هكتارات، وهي تحتّل 25,4% فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وتمثّل المستثمرات المتوسّطة فقط ما نسبته 22,6% من إجمالي المستثمرات الزراعية، وبمتوسّط 10 إلى 50 هكتاراً للمستثمرة الواحدة، وهي تحتّل 51,8% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. في حين تمثّل المستثمرات الكبيرة فقط 1,9 %، لكنّها تحتل 22,7% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، علماً أنّ

---

[1]– حاجي العلجة، **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، **مرجع سابق**، ص 48.

[2]– محمد عمر حماد أبو درح، **إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظلّ أحكام منظمة التجارة العالمية**، رسالة دكتوراه الفلسفة، اقتصاد عام (مالية عامة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002، ص 95.

أغلب المستثمرات المتوسّطة والكبيرة هي مستثمرات تابعة للحكومة، في حين أنّ معظم المستثمرات الصغيرة هي تابعة للقطاع الخاص[1].

ووفقاً للدراسات السابقة، فإنّ هذه الوضعية تعدّ من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى توسّع وانتشار ظاهرة اتخاذ قرارات الإنتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي، والامتناع عن الإنتاج التسويقي، وهو ما يباعد بين الاستغلال الزراعي الفعلي والممكن[2]. ولعلّ أحسن مثال يمكن أن يوظّف هنا ليبيّن لنا مدى كبر هذه المشكلة بالنسبة للقطاع الزراعي الجزائري، هو ما يتعلّق بمجال إنتاج الحليب. حيث يقدّر العجز في تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الغذائية الأساسية في الجزائر بـ 1,1 مليار لتر سنوياً، ويكلّف الدولة فاتورة استيراد تقدّر بـ 600 مليون دولار كل سنة، في حين أنّ إنتاج الحليب في الجزائر قادراً على تغطية كامل احتياجات الوطن من هذه المادة، حيث يقدّر بـ 1,9 مليار لتر سنوياً، إلا أنّه لا يجمّع منه إلا ما نسبته 10% من إجمالي الإنتاج، أي ما يعادل 108 مليون لتر، في حين أنّ البقية، أي 1,7 مليار لتر– وهي تفوق الكمية المستوردة بكثير– تبقى خارج الكميات المجمّعة، وهي تعدّ من الناحية الاقتصادية قيمة ضائعة من الإنتاج. وإنّ أهم أسباب وجود هذه القيمة الكبيرة الضائعة من الحليب سنوياً، هو اتّساع عمليات الاستهلاك الذاتي على مستوى أغلب المستثمرات الزراعية.

كما أنّ وجود العديد من المستثمرات الزراعية الخاصة والصغيرة في الجزائر، يعني وجود العديد من متخذي القرارات في القطاع الزراعي دون أن تكون خطّة شاملة تنسّق ما بين برامجهم الإنتاجية والإنمائية – خاصة بعدما سحبت الحكومة يدها بشكل شبه تام من هذا المجال–

1- FAO (Organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture), utilisation des engrais par culture en algerie, op.cit.

2– محمد عمر حماد أبو دوح، **إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظلّ أحكام منظمة التجارة العالمية**، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

خلاصة الفصل:

أن تنمية الزراعة تعتبر أمر لا بد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية. ومن أجل بدء عملية التنمية هذه، لا بدّ من استغلال الموارد المتاحة، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ولضمان استمرارية التنمية يجب السعي إلى زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية. ولتحقيق هذه الغاية، يكون من المحتّم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الاقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسيّة لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

الفصل الثاني

مكانة قطاع الصيد البحري

في الجزائر

الفصل الثاني: مكانة قطاع الصيد البحري في الجزائر

تمهيد:

تختلف أهمية قطاع الصيد البحري في العالم بالنظر إلى حجم الثروة السمكية المتاحة والإمكانيات البشرية المدخرة لاستغلالها في كل بلد، فقطاع الصيد البحري وتربية المائيات على غرار بعض القطاعات التي تعتمد في جزء كبير من نشاطاتها على الموارد الطبيعية، وكذا على القدرات المادية والبشرية، يؤدي أدوار اقتصادية واجتماعية بارزة لاسيما المساهمة الفعالة في توفير الأمن الغذائي وخلق مناصب الشغل، كما يوفر القطاع آفاقاً واسعة للتصدير تمد الاقتصاد الوطني بالنقد الأجنبي، وتهدف إستراتيجية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الإنتاج والصادرات السمكية وخاصة المصنعة منها مع الحفاظ على المخزون السمكي من خلال منع الاصطياد الجائر.

ويعد قطاع الأسماك من القطاعات الواعدة في المرحلة القادمة نظراً لما تمتلكه الجزائر من مخزون كبير للثروة السمكية، باعتبارها تمتد على شريط ساحلي طويل وتتوفر على إمكانيات بشرية ضخمة، إضافة إلى توفر ظروف ملائمة تساعد على إقامة مزارع حديثة للأسماك والأحياء المائية ذات القيمة التجارية العالية، وهذا يتطلب التركيز على استغلال التكنولوجيات الحديثة في الاستزراع والصيد والحفظ والتعليب لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة وبالتالي تنمية القطاع السمكي.

ويتناول هذا الفصل شرحاً مفصلاً لوضعية قطاع الصيد البحري من خلال شرح إمكانيات وقدرات القطاع وحجم الثروة السمكية في الجزائر في المبحث الأول،ثم يتناول في المبحث الثاني واقع الإنتاج والاستهلاك بالقطاع في الجزائر ومدى تغطية الإنتاج للاستهلاك كما خصص المبحث الثالث إلى واقع الاستثمار والتمويل بالقطاع في الجزائر.

المبحث الأول: مقومات الإنتاج بقطاع الصيد البحري في الجزائر

تشكل موارد الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر ثروة اقتصادية كبيرة، تتمثل في واجهة بحرية تفوق 1280كلم ومساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحر يقدر بـ 95 مليون هكتار، ومخزون من السمك يقدر بـ680000 طن سنة 2005 [(1)] حسب دراسات قام بها خبراء وباحثون لتقدير حجم المخزون في الجزائر،كما تتميز بتنوع الطحالب ذات الاستعمالات المتنوعة في الطب ومواد التجميل إذ يصل عددها إلى حوالي 600 نوع، وكذلك مخزون معتبر من الأسماك كثيرة الترحال (السمك الأبيض، القشريات، السردين..).

لقد ظل الاستغلال لهذه الثروة لعقود في حدوده الدنيا مقتصراً على إنتاج الصيادين التقليديين الذين كانوا ينتجون في حدود احتياجاتهم الذاتية والمحيط الساحلي، وذلك لانعدام وسائل وإمكانيات حديثة لحفظ وتبريد وبالتالي توزيع الأسماك إلى المناطق الداخلية.

وأمام هذه الثروات التي تزخر بها الجزائر في مجال الصيد البحري نجد أنفسنا مجبرين على تحليل الإمكانيات والقدرات الواجب توفيرها من أجل استغلال هذه الثروة، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تطوير الإنتاج وتجاوز الصعوبات، وعليه يتعين علينا دراسة التطور التاريخي لقطاع الصيد البحري وكذا تطور القدرات والإمكانيات البشرية والمادية الخاصة بالقطاع.

المطلب الأول: نشأة وتطور قطاع الصيد البحري في الجزائر:

مر قطاع الصيد في الجزائر بمرحلتين أساسيتين، عرفت المرحلة الأولى بعدم الاستقرار سواء في تسيير القطاع أو الخطط المنتهجة لتطويره، أما المرحلة الثانية فقد عرفت اهتمام كبير بهذا القطاع من حيث تسيير شؤونه وجعله وزارة مستقلة، ووضع خطط وإستراتيجيات له ضمن البرامج التنموية للدولة.

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، الجزائر 2006، ص 37.

الفرع الأول: مرحلة عدم الاستقرار: (1962– 1999)

اتصف قطاع الصيد البحري في الجزائر لعقود مضت بحالة عدم الاستقرار وذلك بعدم اهتمام الدولة الجزائرية بقطاع الصيد البحري وتجاهلها للأهمية التي يحتلها في تحقيق الأمن الغذائي خصوصاً والتنمية الاقتصادية عموماً، ونتاجاً لعدم اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع، فالسياسات الاقتصادية المتعاقبة لم تستطع إعطاءه المكانة اللائقة به بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، والوقوع في الإلحاق الهامشي بعدد من القطاعات التي لا تعلوه شأناً ولم تمنحه الاهتمام اللازم، حيث أوكلت مهمة تسييره منذ الاستقلال إلى سنة 1999 إلى وصايات متعددة ومختلفة.

فمن سنة 1962 إلى 1984 عرف قطاع الصيد البحري 5 وزارات مختلفة ونظراً لعدم الاستقرار لم تستطع أي سياسة اقتصادية مطبقة في هذا القطاع من تحقيق الأهداف المرجوة.

في عام 1962 تم إنشاء مديرية الصيد البحري تابعة لوزارة الفلاحة وتحت رعاية الديوان الوطني للصيد ONP ومقسمة إلى 6 تعاونيات (Cooperatives) حيث كان هذا التنظيم استمراراً لما تركه الاستعمار الفرنسي، وفي سنة 1969 ثم إنهاء مهام الديوان الوطني للصيد البحري وحله وإنشاء الديوان الجزائري للصيد البحري، الذي وضع تحت وصاية الوزارة المكلفة بالملاحة البحرية وقد تمثلت مهامه أساساً في:

تحسين ورفع مستوى الاستهلاك الداخلي وترقية الصادرات السمكية، وتنظيم وتأسيس تعاونيات وجمعيات إنتاجية لتحويل وتسويق المنتوجات البحرية وتحسين نوعية منتوجات الصيد البحري سواء على مستوى الأسواق الداخلية أو الخارجية، وقد زود الديوان بأسطول مخصص للعمل في مياه البحر الأبيض المتوسط ومياه المحيطات [1].

وابتداء من مارس 1979م تم فصل نشاطات الإنتاج عن المهام الإدارية الموكلة للإدارة المركزية، وهذا عن طريق إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري التي أوكلت لها مهام تدور حول توحيد وتنسيق ومتابعة كل النشاطات المرتبطة بالتمويل والإنتاج والتحويل في القطاع، كما تعمل على تطوير القطاع وتنشيطه وتوجيه نشاط القطاع الخاص فيه.

وفي نوفمبر 1979م تم إنشاء المؤسسة الوطنية لبناء وتصليح سفن الصيد البحري، وصناعة عتاد الصيد، والمؤسسة الوطنية للصيد البحري،كما تم حل الديوان الجزائري للصيد البحري. ومن جديد تم إلحاق القطاع بوزارة النقل والصيد البحري مع تدعيمها دائماً بكتابة الدولة للصيد البحري.

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل**، الجزائر 2002، ص 37-38.

وفي جانفي 1982 تم إعادة تنظيم الوزارة من جديد، حيث تم ربط المديرية العامة للملاحة لوزارة النقل والصيد البحري بكتابة الدولة للصيد البحري لتشكل كتابة واحدة هي كتابة الدولة للنقل البحري والصيد البحري، وابتداء من جانفي 1984 عاد الارتباط ثانية مع قطاع الفلاحة، حيث أصبح تحت وصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري وذلك بإنشاء نيابة وزارة مكلفة بالصيد البحري، أوكلت لها مهمة وضع برامج خاصة للحفاظ على الثروات الصيدية وكذا تنمية نشاطات تربية المائيات وكل ما يتعلق بمؤسسات تربية السمك والصيد البحري.

ومرة أخرى يقع الانفصال الظرفي في جويلية 1989م، ليصبح قطاع الصيد خاضعاً لوصاية وزارة الري، ويتم بعد ذلك في أفريل 1990م إنشاء الوكالة الوطنية للصيد البحري ووضعها تحت وصاية وزارة الفلاحة، ثم تعيين كتابة الدولة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري في جانفي 1996م. وأخيراً أنشأت المديرية العامة للصيد البحري لدى وزارة الفلاحة والصيد البحري التي تولت مهام القطاع إلى غاية إنشاء وزارة خاصة به [1].

الفرع الثاني: مرحلة استقلالية القطاع وانخراطه في البرامج التنموية للدولة (2009/1999)

عانى قطاع الصيد البحري من مرحلة عدم الاستقرار المؤسساتي وكذا تعدد الجهات المسيرة لشؤونه، فمن وزارة الفلاحة إلى وزارة النقل إلى وزارة الري.

وفي ظل مرحلة جديدة تقتضي ضرورة توجيه الموارد وتنمية الثروات وتوفير مناصب الشغل من أجل القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي. إرتأت الدولة الجزائرية إقامة وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ابتداء من ديسمبر 1999 [2]، حيث منح القطاع الاستقلالية التامة من أجل تدارك الوضعية المزية التي كانت تميزه، وترقية فضاءات جديدة يمكن من خلالها تعزيز مكانته في بنية الاقتصاد الوطني.

وفي خضم هذا التوجيه أوكلت للوزارة الوصية (وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية) العديد من المهام والصلاحيات يأتي على رأسها إعداد سياسة وطنية خاصة بميدان الصيد البحري والموارد الصيدية والمحافظة على الثروات الصيدية والمائية الوطنية والتحكم في تسييرها واستغلالها، والعمل على ترقية سياسة خاصة بتربية المائيات مع دمجها بالزراعة والسعي لإنشاء أقطاب مصغرة لنشاطات مصغرة على الساحل

---

1 – Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, **programme d'activite de secteur, Alger**,fevrier, 2000, p2.

2 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 40.

وعلى مستوى المسطحات المائية من أجل خلق محيط "صيد بحري- سياحة" في سبيل تحقيق تكامل بين قطاع السياحة وقطاع الصيد البحري.

وفي هذا الشأن تتعدد المهام وتتنوع إذ يستوجب على وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية أن تساهم من خلال برامجها في السعي لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل وكذا ترقية الشراكة (المشاركة) والاستثمارات الخارجية وتحقيق الاستقرار السكاني والتنمية الاجتماعية، ولأجل بلوغ هذه الأهداف اتخذت الوزارة سياسة شاملة ترتكز على مجموعة من المبادئ: صيد قاري، صيد مستديم، صيد مسؤول، صيد ذكي ورشيد، صيد احترافي، وصيد ايكولوجي، كل هذه المبادئ التي تنطلق منها السياسة العامة لوزارة الصيد البحري ترتكزعلى ثلاثة مخططات خماسية هي:

المخطط الخماسي لتربية المائيات، والمخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات، والمخطط الخماسي لدعم الصيد التقليدي والهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو مواجهة التحديات المفروضة عليها في الوقت الراهن، وهي رفع نسبة استهلاك الفرد الجزائري إلى المستوى العالمي الذي تحدده المنظمة العالمية للصحة، وكذا رفع مستوى الإنتاج من أجل الزيادة في نسبة الصادرات وتوفير مداخيل هامة بالعملة الصعبة وكذا خلق منصب شغل دائمة من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية [1].

إن القرار الذي اتخذ في ديسمبر من عام 1999م مكن هذا القطاع من التعبير عن قدراته الكامنة ومن الإصرار على فرض نفسه ضمن نسق الاقتصاد الوطني كمصدر لخلق الثروات، وقبلها، كعامل إستراتيجي يسهم في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر علماً أن الثروة السمكية مصدر للبروتين الحيواني المنتج طبيعياً واصطناعياً.

لقد كان إنشاء وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية بمثابة الحلقة المفقودة في سياق نمو وتطور هذا القطاع إذ خولت لها صلاحية إعادة البناء والتنظيم. وإدارة وتسيير كل ما له علاقة باقتصاد قطاع الصيد البحري وتربية المائيات.

---

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1980– 2000**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص61.

المطلب الثاني: إمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر

تحتوي مياه الصيد الجزائرية على أنواع كثيرة من الأسماك والأحياء البحرية، وتنتشر الأسماك الغضروفية في جميع المياه الإقليمية للجزائر، كما توجد أيضاً الأسماك العظمية ذات الزعانف الزوجية والفردية، وتوجد أيضاً بعض الأنواع التجارية من القشريات والرخويات والمرجان.. الخ.

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية:

إن تحليل أهمية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر يستدعي أولاً وقبل كل شيء التعرف على الإمكانيات الطبيعية والخصائص التي تميز هذه القدرات الطبيعية التي يتميز بها قطاع الصيد البحري وتحليل مختلف الخصائص المميزة للثروات الطبيعية.

تتوفر الجزائر على شريط ساحلي يصل امتداده إلى 1280 كلم على البحر الأبيض المتوسط[1]، بالإضافة إلى التداخلات والتضاريس الجبلية والرملية ومنحدرات الأودية والتي تصب في البحر الأبيض المتوسط وتكون الخلجان الطبيعية التي تشكل نحو 10% من طول الساحل والفجوات العميقة، وبذلك فإن طول الشريط الساحلي للجزائر يتجاوز 1280 كلم،ويمتد الشريط الساحلي الجزائري على البحر الأبيض المتوسط من القالة ولاية الطارف شرقاً (مع الحدود التونسية) إلى بني صاف ولاية تلمسان غرباً (مع الحدود المغربية)، ويضم هذا الشريط الساحلي مساحة بحرية خاضعة للقضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار، كما تتوفر أيضاً على مساحات مائية اصطناعية وطبيعية موزعة على التراب الوطني مخصصة لتربية المائيات تقدر بـ 100000 هكتار[2]، تحتوي مياه البحر الأبيض المتوسط على مخزون معتبر من الأسماك كثيرة الترحال وكذا أنواع أخرى ذات قيمة تجارية عالية وحوالي 600 نوع من الطحالب البحرية ذات الاستعمالات المتنوعة، إضافة إلى مخزون هام من المرجان والأسفنجيان.

وتتميز الأعماق البحرية الجزائرية بتنوع شكلها وتكوينها، ففي غرب البلاد، توجد السهول المنبسطة والواسعة، في حين تصبح هذه الأعماق وعرة ومتعرجة في الجزء الأوسط من البلاد، بينما تصادف في الجزء الشرقي هضبات مغمورة بالمياه قد تظهر منها في بعض الأماكن جزر ومرتفعات مما يؤثر على قدرات تجهيز السفن، وكذا قدرات الصيد بواسطة الجيابات [3]. كما يعتبر البحر الأبيض المتوسط شبه مغلق، نظراً

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **سيرة العطاء والتنمية**، مجلة الصياد المسؤول، عدد خاص، ديسمبر 2001، ص8.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، قدرات وآفاق**، الجزائر، 2001، ص 3.

[3] – الجيابات (Chalutiers): وهي نوع من المراكب مخصصة للصيد وتستعمل في ذلك شباكاً جيبية الشكل.

لكونه لا يتصل بالخارج إلا بواسطة مضيق جبل طارق، وبالتالي فهو لا يتلقى إلا القليل من المياه من المحيط الأطلسي كما أنه لا يتقبل إلا كميات قليلة من الأمطار.

وتتميز مياه البحر الأبيض المتوسط بارتفاع نسبي في درجة الحرارة وملوحة المياه، علماً بأن هذه الأخيرة تتحدد بعاملين اثنين وهما: درجة الحرارة وحدة التبخر من جهة وحجم المياه العذبة التي تصب في هذا الحوض من جهة أخرى [1]، ونظراً لتميز البحر الأبيض المتوسط بهذه الخصائص فإنها تؤثر سلبياً على العوالق والنباتات والأسماك التي تعيش في تلك المياه، وهو ما يفسر أيضاً المحدودية الكمية للمخزونات السمكية في البحر الأبيض المتوسط، حيث يعتبر هذا الأخير من البحار الفقيرة من حيث الثروات البحرية[2].

ورغم الخصوصيات التي يتميز بها الساحل الجزائري وفقر مياهه نسبياً من حيث الموارد البيولوجية إلا أن قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية في الجزائر يزخر بإمكانيات وقدرات هائلة من شأنها أن ترفع التحدي لتجعل منه قطاعاً رائداً مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: الإمكانات المادية:

تتمثل الإمكانيات المادية لقطاع الصيد البحري في الجزائر، في بنية أسطول الصيد البحري من حيث العدد والنوع، وكذا البنية الأساسية للقطاع والمتمثلة أساساً في المواني.

أولا: بنية أسطول الصيد البحري الجزائري:

يمارس نشاط الصيد البحري بواسطة مراكب متنوعة تتميز عن بعضها البعض من حيث الحمولة، القدرة المحركة، عدد الصيادين العاملين على متنها، معدل العمر، هذا الاختلاف في الخصائص مرده إلى اختلاف أماكن وأعماق الصيد وبالتالي اختلاف أنواع الأسماك المصطادة، وعليه اختلاف كميات الإنتاج. وعموماً يتميز أسطول الصيد المستعمل في الجزائر ما بين مراكب الصيد للسمك الأزرق، هذا النوع من المراكب يتكون من:

1) مراكب صغيرة سعتها لا تتعدى 5 طن وقدرتها تتراوح ما بين 12 و25 حصان بخاري.

2) مراكب La ring- net: وهي مركبة صغيرة يصل طولها إلى 10 أمتار وسعتها تصل إلى 15 أو 20 طن.

---

1 – عبد الرحمن مغاري، **اقتصاد الصيد البحري**، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر1995، ص92.

2 – Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, **programme d'activites du secteur**, op.cit, p3.

3) مراكب سردينات: وهي أهم مراكب صيد السمك الأزرق طولها من 11 إلى 22 متر، وتصل قوتها المحركة إلى 130 حصان بخاري [1].

4) مراكب صيد السمك الأبيض: وتشمل القوارب الصغيرة والجيبيات، فالقوارب الصغيرة عبارة عن مراكب لا يتعدى طولها 7 أمتار، وتعمل بواسطة محركات أو مجداف، وتستعمل شبك صيد صغيرة، بينما الجيبيات هي مراكب قد تصل سعتها حتى 28 طن، وعملية الصيد فيها تتم من جهتها الخلفية، وطولها يتراوح ما بين 16 و22 متر، وقوتها المحركة من 180 إلى 430 حصان بخاري.

ويتسى لنا دراسة التطور العام لأسطول الصيد البحري بالجزائر بتقييم الجهود التي بذلت في هذا الميدان من 1962 إلى سنة 1993، والجدول التالي يبين:

جدول رقم (10)

تطور أسطول الصيد البحري الجزائري من سنة 1962 إلى سنة 1993م

السنة	جيبيات	سردينيات	قوارب	المجموع
1962	156	324	-	480
1963	97	263	324	644
1964	76	276	334	686
1965	103	263	337	703
1966	100	211	316	627
1967	99	179	306	584
1968	101	171	306	578
1969	110	157	269	563
1970	115	154	292	561
1971	155	155	362	691
1972	148	165	331	644

[1] – أعمر بوزيد محمد، تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 58.

1973	120	163	337	660
1974	119	163	381	663
1975	122	168	352	642
1976	124	167	364	655
1977	150	206	491	847
1978	120	188	375	683
1979	182	220	498	900
1980	163	303	558	1024
1981	250	304	623	1177
1982	265	393	635	1293
1983	271	420	634	1326
1984	266	440	645	1351
1985	255	498	659	1412
1986	284	526	737	1547
1987	292	551	708	1551
1988	286	554	708	1548
1989	285	557	819	1681
1990	284	582	887	1753
1991	285	602	109	1977
1992	284	582	887	1753
1993	285	602	1090	1977

المصدر: الفترة من 1962 إلى 1982: إحصائيات مركز الدراسات والبحوث في الصيد (C.E.R.P)

الفترة من 1983 إلى 1987: إحصائيات وزارة الري والبيئة.

الفترة من 1988 إلى 1990: M. H. F. Derection de peche

الفترة من 1991 إلى 1993: الديوان الوطني للإحصاء منشروات 1994.

من خلال تحليلنا للجدول السابق نلاحظ أن الفترة من 1962 إلى 1980 تميزت ببطء نمو عدد مراكب الصيد البحري، ويعكس هذا المكانة التي كانت توليها الجزائر لقطاع الصيد البحري، أما خلال الفترة 1980 إلى 1984 تميزت بارتفاع عدد مراكب الصيد، وهذا راجع إلى التغير الحاصل في نظرة الدولة الجزائرية إلى أهمية ومكانة قطاع الصيد البحري في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في توفير الأمن الغذائي، حيث تواصلت سياسة التنمية بالنسبة لهذا القطاع سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة حتى أحصى سنة 1993 حوالي 1977 وحدة صيد جديدة.

وتواصل هذا التطور بالنسبة للأسطول البحري الجزائري خلال السنوات الأخيرة على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (11)

تطور أسطول الصيد البحري الجزائري خلال الفترة 1999- 2008

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
جيبيات	305	318	338	352	354	358	403	435	476	487
سفن صيد المرجان	40	46	31	18	16	14	14	12	11	11
سردينيات	635	643	660	692	712	747	836	906	980	1039
قوارب صغيرة	1184	1545	1663	1836	2210	2524	2731	2825	2974	2997
مركبات التونة (التونيات)	00	00	00	00	00	00	00	01	09	11
المجموع	2464	2552	2692	2898	3292	3643	3984	4179	4442	4542

Source: Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, le secteur de la pêche par chiffre 2008.

من خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن أسطول الصيد البحري يتطور بشكل إيجابي حيث كان حجم هذا الأسطول يقدر بـ 2464 وحدة (305 جيابات، 635 سردينات، 1184 قوارب صغيرة) سنة 1999م، ليصبح سنة 2008 عدد وحدات هذا الأسطول يقدر بـ 4542 وحدة موزعة على الشكل التالي: 487 جيابات، 1039 سردينيات، 2994 قارب صغير، 11 مركبات صيد التونة (التونيات)، بنسبة ارتفاع قدرت بنحو 90% مقارنة بحجم هذا الأسطول عام 1999م، ومن خلال الجدول أيضاً يلاحظ أن الصيد الساحلي التقليدي هو الميزة الأساسية للصيد في البحر الأبيض المتوسط، حيث تحترف السفن هذا النوع من الصيد في معظم الدول المتوسطية [1]، إذ يبلغ نصيب الصيد التقليدي في الجزائر أكثر من 70% من حجم الأسطول الإجمالي، وهذا باعتبار أن السفن الجيبيات والسردينيات والطونيات تنشيط ضمن الصيد الصناعي، أما الصيد التقليدي فتمثله القوارب الصغيرة التي تمارس نشاطها بالقرب من السواحل، وهذا ما يتماشى وطبيعة الأعماق البحرية الجزائرية.

وللتعرف أكثر على وضعية أسطول الصيد البحري في الجزائر نحاول التطرق إلى تركيبه ومعدل نشاطه في سنة 2005 من خلال الجدول الموالي:

---

[1] – أعمر بوزيد محمد، **تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 59.

جدول رقم (12)

توزيع أسطول الصيد البحري الجزائري حسب صنف السفن

ومعدل نشاطها سنة 2005

نوع السفن	الأسطول المسجل	نسبة كل نوع إلى إجمالي الأسطول	حالة الأسطول			
			نشط	نسبة النشاط %	متوقف	(%) الأسطول المتوقف
سفن جيبية (جيبيات)	403	%10	338	%83	65	17
سفن السردين (سردينيات)	836	%20	664	79	172	21
قوارب صغيرة	2731	%68	1727	63	1004	37
سفن صيد المرجان	14	%2	7	50	3	50
المجموع	3984	%100	2740	68	1244	32

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، التقرير السنوي لإحصائيات الصيد البحري لسنة 2006.

يشير هذا الجدول إلى تركيبة أسطول الصيد البحري في الجزائر لسنة 2005، إذ نلاحظ أنه يتكون من 1253 وحدة تمثل الصيد الصناعي أي ما نسبته 32% من مجموع الأسطول، و2731 قارب صغير ينشط في إطار الصيد التقليدي أي ما يعادل نسبة 68% من مجموع وحدات الأسطول، ورغم ارتفاع هذه النسبة نوعاً ما إلا أنها تبقى بعيدة مقارنة بالدول المتوسطية التي تفوق في معظمها 80%[1]، كما يبين الجدول أعلاه حالة الأسطول الوطني من حيث النشاط، إذ يلاحظ أن السفن الجيبية وسفن صيد السردين (83%، 79% على التوالي) أكثر نشاطاً مقارنة بسفن صيد المرجان والقوارب الصغيرة (63%، 50% على التوالي) في الوقت الذي تمثل فيه القوارب الصغيرة ما نسبته 70% من الأسطول الوطني، وذلك نتيجة لتقادم هذه

[1] – أعمر بوزيد محمد، __تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر__، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الوحدات وندرة قطع الغيار، ناهيك عن ارتباط إنتاجها بحالة البحر مما يفسر المردود الضعيف لهذا النوع من وحدات الصيد والمقدرة سنة 2005 بحوالي 12% فقط من مجموع الإنتاج الوطني.

وبصفة عامة نلاحظ أن الأسطول الجزائري للصيد البحري بمختلف أنواعه ووحداته قد سجل ارتفاعاً محسوساً في معمل نشاطه، حيث بلغ سنة 1999 حوالي 51% (1)، في حين سجل هذا المعدل ارتفاعاً محسوساً حيث سجل سنة 2005 معدل نشاط قدره 68% وحدة سنة 2005، بعد ما كانت تعادل 2561 قطعة (وحدة) عام 1999، هذا ما انعكس على الإنتاج إذ ارتفع الإنتاج من 88000طن عام 1999 ليصل إلى 139458 طن عام 2005 أي بنسبة زيادة قدرها 20% من إجمالي الإنتاج السنوي للأسماك.

ثانيا: الموانئ:

يمتلك قطاع الصيد البحري ما يزيد عن 39 (2) ميناء وملجأ صيد مخصصة لاستقبال مراكب الصيد وهي مكونة من موانيء صيد مختلفة النشاط وأخرى مختصة تستعمل أساساً من طرف سفن الصيد، كما يخصص 19 شاطئ للاستعمال في حالة اضطرابات البحرية وسوء الأحوال الجوية، ويمتلك أكثر من 300 وحدة صغيرة للتبريد، و10 وحدات للتعليب وتحويل المنتجات الصيدية، كما يخصص فيها 500 مركز لتصدير المنتجات السمكية (3)، والجدول الموالي يوضح توزيع الهياكل القاعدية المينائية حسب المناطق.

جدول رقم (13)

توزيع الهياكل القاعدية المينائية حسب المناطق في الجزائر عام 2007

المنطقة	الغرب	الوسط الغربي	الوسط	الوسط الشرقي	الشرق	المجموع
عدد الموانئ	8	6	12	5	8	39
مساحة السطح المائي (هكتار)	22.8	45.6	8.15	21.24	15.2	112.99
مساحة اليابسة (م^2)	33.9	30	22.52	23.14	20.59	130.15
الأرصفة المبنية والعائمة (م)	3607	2786	2590.5	4126	2130	15239.5

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات 2008.

1 – أعمر بوزيد محمد، **تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، آفاق 2025**، الجزائر 2008، ص 49.

3 – يايسي إلياس، **واقع وآفاق تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص 62.

إن الطول الخطى للرصيف حالياً يقارب 15240 متر، حيث كان يستقبل هذا الرصيف عام 2005 أسطولاً مشكلاً من 3984 وحدة صيد ما بين جيابات وسردينيات وقوارب صغيرة.

إن تحسين مردودية الطول الخطي للرصيف الموجود حالياً على أساس تطبيق معايير الاستغلال للمشاريع الجاري إنجازها يعطي ناتجاً حسب الطول الخطي الموجود، ويمكن لهذا الفارق والذي يمثل الطول الخطي الإضافي الغير مستغل أن يستقبل 1306 سفينة جياب و2755 سفينة سردين و5510 قارب صغير، أي ما يمثل الطاقة الاستيعابية لهذا الرصيف كلياً [1].

وبالنسبة لهذا القسم نرى أن ميناء الجزائر العاصمة، بني صاف، وهران، دلس، هي على درجة كبيرة من الأهمية، إلا أن ميناء الجزائر العاصمة يبقى أهمها في هذا المجال خاصة وأن معدل تطور مراكبه يبقى أعلى من معدل تطور أسطول الصيد في موانئ أخرى. إلا أن تحليل بنية أسطول الصيد البحري لميناء العاصمة يظهر ضعف عدد الجيابات والسردينيات أمام كثرة عدد القوارب الصغيرة، في حين أن موانئ بني صاف، مستغانم، شرشال، بوهارون، تتميز بكثرة الجيابات والسردينيات [2]. أما ما يتعلق بالنظام الخاص بمناطق الصيد البحري، فإن الصيد البحري يمارس في المناطق الآتية:

1) منطقة الصيد التي تقع داخل الأميال البحرية الستة (6) انطلاقاً من الخطوط المرجعية، مخصصة فقط لسفن الصيد الكجهزة والمزودة بالطاقم طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل والمتعلقين بالصيد البحري وأمن الملاحة البحرية وتتمثل الخصائص التقنية لسفن الصيد البحري المتدخلة في هذه المنطقة في الآتي:

- الحمولة الإجمالية: لا تتعدى 90 طن
- طول إجمالي: أقل من 24 متر
- طاقة المحرك: أقل من 370 كيلو واط

2) منطقة الصيد الواقعة وراء ستة (6) أميال بحرية وداخل العشرين (20) ميلاً بحرياً مخصصة فقط لسفن الصيد المجهزة والمزودة بالطاقم للصيد في عرض البحر طبقاً للتشريع والتنظيم الجاري بهما العمل والمتعلقين بالصيد البحري وأمن الملاحة البحرية وتتمثل الخصائص التقنية لسفن الصيد البحري في هذه المنطقة في الآتي:

- الحمولة الإجمالية: لا تتعدى 90 طن

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] – عبد الرحمن مغاري، **اقتصاد الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 103.

- طول إجمالي: يفوق أو يساوي 24 متر
- طاقة المحرك: تفوق 370 كيلو واط

3) منطقة الصيد الواقعة وراء منطقة الصيد بعرض البحر مخصصة للسفن المجهزة والمزودة بالطاقم لممارسة الصيد الكبير طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الصيد البحري وأمن الملاحة البحرية[1].

الفرع الثالث: الإمكانيات البشرية:

تتمثل الموارد البشرية في قطاع صيد الأسماك في الصيادين الذين يتوارثون مهنة الصيد التقليدية مثلهم مثل الفلاحين والبدو، كما يلتحق بمهنة الصيد أفراد من خارج الأسر التي توارثت مهنة الصيد وخاصة في المدن الرئيسية، حيث يلجأ بعض الأفراد والذين لا يجدون فرص عمل إلى احتراف مهنة الصيد لتوفير متطلبات الحياة، وتماشياً مع الزيادة في إنتاج مصايد الأسماك، فقد استمرت العمالة في مجال صيد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الجزائر بالارتفاع كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (14)

تطور اليد العاملة في قطاع الصيد البحري بالجزائر (1999- 2008)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الصيادين	26591	28225	30544	34046	34046	41195	44191	50665	53853	54664

Source: Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, bilan annuel des principales statitiques de l'année 2009.

ويلاحظ من الجدول أنه في عام 1999م كان عدد الصيادين 26591 شخص يعملون بصورة مباشرة في مجال الصيد واستزراع الأسماك، ثم تضاعف عدد الصيادين بنسبة 100% عما كان عليه مقارنة بعام 1999، حيث وصل عددهم عام 2008 إلى 54664 شخص، ينشطون في مختلف مناطق الصيد للسواحل الجزائرية، من بينهم 81% لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة، وهذا على عكس ما تتسم به القوة العاملة في مجال

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الأحكام الجديدة المتعلقة بشروط وكيفيات ممارسة الصيد البحري**، الجزائر، 2004، ص 7، 8.

الصيد البحري في الدول المقدمة، إذ تمثل فيها نسبة الشباب حوالي 20% [1]، ويرجع ارتفاع فئة الشباب في القوة العاملة لقطاع الصيد البحري بالجزائر إلى ربط تطوير القطاع بعامل التكوين والتأهيل للقوة العاملة بهذا القطاع.

أولا: قدرات البحث والتطوير لقطاع الصيد البحري في الجزائر:

يتكون هيكل البحث والتكوين لقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر من سبع (7) منشآت أساسية، تتوزع ما بين مدارس التمهين والتكوين، وعاهد عليا، ومدارس الصيد البحري، إضافة إلى المركز الوطني للتوثيق في نجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:

إن إنعدام أو ضعف التكوين للبحارة الصيادين ينعكس سلباً على مستوى الإنتاج، بحيث يؤدي إلى قصر مدة الإبحار، وضيق مجال الصيد.. الخ

من جهو أخرى، وبما أن هذا الجهاز لا يمكنه أن يؤدي الدور المنوط به إلا بتوفير الوسائل البيداغوجية المناسبة، فقد سخرت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، بعنوان ميزانية التجهيز (2006- 2009)، مبلغ 175 مليون دينار جزائري (2.18 مليون دولار)، لتجهيز مدارس التكوين وإعادة بناء بعضها الآخر[2].

بالإضافة إلى اقتناء جهاز مقلد الصيد البحري والملاحة البحرية والذي يعتبر الأول من نوعه على المستوى الوطني، وأداة عصرية في تكوين ضباط الصيد البحري.

هذا فيما يخص الوسائل المسخرة، أما فيما يخص الحصيلة البيداغوجية لجهاز التكوين فبالإمكان تسجيل تطور ملحوظ في هذا المجال كماً ونوعاً، وبالفعل فقد بلغ عدد المتكونين نهاية 2005، في مختلف الفروع المفتوحة على مستوى مؤسسات التكوين التابعة للقطاع 3225 متر بما فيهم 2451 متحصل على شهادة التخرج و695 حالياً في طور التكوين موزعين على الفروع التالية[3]:

1- ملازم في الصيد البحري: 12 عنصراً

2- ملازم في الميكانيك: 21 عنصراً

3- رئيس صيد ساحلي: 248 عنصراً

---

[1] – أحمد قاسم محسن مقبل، **القطاع السمكي ومساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006، ص 16.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

4- الكفاءة في الصيد البحري: 258 عنصراً

5- بحار مؤهل: 1496 عنصراً

6- كهروميكانيكي: 269 عنصراً

7- تقني في تربية المائيات: 32 عنصراً

8- عون تقني في تربية المائيات: 129 عنصراً

كما أنه تمت عمليات تكوين مشتركة بالتعاون مع مؤسسات التكوين البحري التابعة لقطاع النقل حيث تم تكوين 30 رئيس سفينة صيد ساحلي بمستغانم وفتح قسمين للتكوين بفرع الكفاءة في الصيد البحري وفرع رئيس الصيد الساحلي ببجاية.

وجدير بالذكر هنا، أن أهم المكاسب التي تمكن جهاز التكوين القطاعي من إحرازها خلال هذه السنوات الأخيرة، هو أنه تمكن من تخريج دفعة من الملازمين الأوائل في الصيد البحري في الميكانيك، وهي الدفعة التي لم يعرفها قطاع الصيد البحري منذ أزيد من 14 سنة.

المطلب الثالث: حجم الثروة السمكية في الجزائر

يعتبر جهد الصيد سواء كان ممثلاً بعدد القوارب، أو عدد الصيادين، أو عدد معدات الصيد أو أحجامها أو فترات الصيد من العوامل الأكثر أهمية على المخزون السمكي، وينتج جهد الصيد غالباً من استمرار تنامي الصيد الموجه لصيد نوع معين من الأسماك، مما يؤدي إلى اصطياد أعداد كبيرة من الأسماك حتى في مراحل نضجها وحرمانها من التكاثر لإثراء المخزون الطبيعي، مما يؤثر على صغار الأسماك والبدء في صيدها حيث تقل أو تختفي الأحجام الكبيرة منها ويؤدي ذلك إلى تدهور المخزون السمكي[(1)].

الفرع الأول: تقدير المخزون السمكي الجزائري:

اعتماداً على حملات التقييم المختلف التي أجريت على الثروة السمكية بالنسبة للجزائر نجد أنها لم تتعدى ثلاث (3) حملات رئيسية:

أولا: حملة منظمة الأغذية الزراعة والأمم المتحدة (FAO): هاته الحملة التي جرت بين شهري أفريل وماي سنة 1974، قدرت المخزون السمكي في المياه البحرية الجزائرية بما يقارب 168000 طن، ويتركز القسم الأكبر منه في الجزء الشرقي من البلاد [(2)].

---

[1] – مولاي إسماعيل ولد حسني، **دور القطاع السمكي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا** ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص 38.

[2] – المركز الوطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، **التقرير السنوي لاحصائيات الصيد الصيد البحري لسنة 1999**، الجزائر، ص 10.

ثانيا: حملة Thalassa: جويلية وأوت سنة 1982، هذه الحملة التقييمية ست مساحة قدرها 1192 ميل بحري مربع، ولقد سمحت هذه الحملة بتقدير احتياطي الأسماك السطحية بما يزيد عن 187000 طن تتكون أغلبها من سمك الصبر 108000 طن، في حين يتكون الاحتياطي الباقي من السردين والسيرين، كما أفادت هذه الحملة أن حوالي 81878 طن من السمك الصبر تتواجد بين رأس كرميس وأرزيو من الجهة الغربية من البلاد، مقابل 4557 طن فقط في المنطقة الشرقية، أما في تقييمها الثاني فقد قدرت هذه الحملة المخزون السمكي بحوالي 191468 طن [(1)].

ثالثا: ولقد قدر الاحتياطي السمكي الجزائري سنة 2003 بـ 500000 طن [(2)].

أما بالنسبة للمخزون السطحي من الأسماك، فقد تمت ملاحظة أسراب كثيفة جداً على طول الساحل الوطني في الغرب والوسط والشرق، مع تسجيل وجود كثافة أكبر في المناطق الوسطى والغربية للبلاد، حيث قدرت الأرصدة من أسماك السطح والمشكلة أساساً من السردين وسمك علاش والأنشوفة بـ 187000 طن، توزع حسب المناطق الثلاثة التي تم استكشافها على النحو الموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (15)

توزيع المخزون السطحي من الأسماك حسب المناطق والنوع (عام 2005)

(الكمية طن)

الأصناف (بالطن)	المنطقة الأولى	المنطقة الثانية	المنطقة الثالث	المجموع
السردين	64042	49278	25012	138332
الأنشوفة	10998	17400	12763	41161
الصوريل	2781	1015	45	3841
البوقة	2415	923	30	3368
المجموع	80236	68616	37850	186702

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات 2008، ص 46.

نلاحظ من الجدول أن المنطقة الأولى والتي تمتد من الغزوات إلى رأس تنس تمثل أكبر مخزون سمكي عن المناطق الأخرى بكمية تصل إلى 80000 طن، والذي يتميز بالتنوع من حيث الأصناف السم

---

1 – Ministère de la pêche et des ressources halieutiques**, <u>la peche par les chiffres</u>**, 2002, p3.

2 – يايسس إلياس، **واقع وآفاق تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

كية حيث يحتوي على السردين بكمية كبيرة تقارب 65000 طن أي ما يقارب نسبة 75% من إجمالي المخزون، وكذلك الأنشوفة بنسبة 15%، ثم تأتي المنطقة الثانية والممتدة من رأس تنس إلى أزفون في المرتبة الثانية من حيث المخزون والمقدر بـ 69000 طن وتأتي في المرتبة الثالثة المنطقة الثالثة والممتدة من بجاية إلى القالة بمخزون يقدر بـ 38000 طن، متميزاً بوفرة السردين والأنشوفة وندرة الصوديل والسبوقة.

الفرع الأول: أهم أصناف الأسماك المتواجدة بالمياه البحرية الجزائرية:

بالنظر إلى الخصائص الهيدرولوجية للمياه البحرية الجزائرية فإن هذه الأخيرة تتميز بتنوع ثرواتها السمكية، إلا أنه وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الموارد إلى صنفين أساسيين، حيث يتمثل أولهما في أسماك السطح، أما الثاني يتعلق بالأسماك التي تعيش بالقرب من الأعماق.

أولا: أسماك السطح Poissons Pelagiques

هذا النوع من الأسماك يعرف أيضاً بالأسماك الزرقاء (Poissons bleus)، وهي تعيش بالقرب من سطح البحر، وفي مجموعات كبيرة (أسراب) مهاجرة، بحثاً عن شروط بيئية ملائمة، وفي درجة حرارة مرتفعة نسبياً، وتتميز بالتكاثر السريع والقدرة الهائلة على التوالد [1]. ويمكن تقسيم هذا النوع من الأسماك بدوره إلى ثلاث مجموعات جزئية.

المجموعة الأولى: أسماك السطح الصغيرة les petites pelagiques

هذه المجموعة من الأسماك تتميز بقلة أنواعها، حيث يعتبر سمك السردين أكثرها وفرة في المياة الجزائرية، ويمثل حوالي 80% من مجموع الإنتاج السمكي الوطني، إضافة إلى السردين (Sardines) يمكن أن نجد ضمن هذه المجموعة أنواعاً أخرى من الأسماك، كالأنشوجة أو سمك الصبر (Anchoisc) والبوقة (Bogues)، وهي تتميز بصغر حجمها.

المجموعة الثانية: أسماك السطح المتوسطة Moyens pelagiques

تتميز هذه المجموعة من الأسماك بحجمها المتوسط، وهي أيضاً تعيش بالقرب من سطح البحر، ونجد من بينها الأنواع التالية: الأرسلية (Bonites)، الأسمقري (Maquereaux)، سمك الملفة (Malvas)، والباكورات (Thomines).. الخ

[1] – Bureau central d'etudes pour les equipements, **Etude general de la peche en Algerie**, Paris, 2000, p 8.

المجموعة الثالثة: أسماك السطح الكبيرة Grands pelagiques

مقارنة بالمجموعتين السابقتين، تعتبر أنواع الأسماك ضمن هذه المجموعة ذات أحجام كبيرة وهي تتشكل من: سمك التونة الأحمر (Thons rouges)، أبو سيف (Espadons).. الخ

وبصفة عامة تعتبر الأسماك الزرقاء سهلة المنال، كونها تعيش بالقرب من سطح البحر والسواحل في نفس الوقت، إضافة إلى أنها تنتقل بأسراب كثيرة العدد.

ثانيا: الأسماك التي تعيش في الأعماق Ressources demersales

تمثل الموارد البحرية التي تعيش بالقرب من قاع البحر الصنف الثاني للأحياء البحرية المشكلة للثروة السمكية الجزائرية والمتواجدة عبر المياه الإقليمية، ويتعلق الأمر بتلك الأحياء التي تعيش بالقرب من الأعماق والهضبات القارية وعلى جوانبها، وهي تتميز بأنها قارة وغير مهاجرة (Sedentaires)، ويمكن التمييز في هذا الصنف عدة مجموعات رئيسية هي[1]:

المجموعة الأولى: الأسماك البيضاء (Poissons blancs)

تتميز الأسماك البيضاء بكثرة أنواعها وتعرف أيضاً باسم أسماك القاع، ويمكن أن نجد ضمن هذه المجموعة: سمك سلطان إبراهيم (Rougets)، والغبر أو سمك البياض (Merlans)، البجيل أو أسماك السرير المتعددة الألوان (Pageots)، المذهب (Dorades) سمك موسى (Soles)، البغار (Pagres)، البزوق (Bazonques)، واسع العينين (Gros yeusc) شفنين البحر (Raies) .. الخ

المجموعة الثانية: القرشيات (Roquins et squales)

تمثل هذه المجموعة نسبة 3% من مجموع الإنتاج السمكي في الجزائر، وهي تضم سمك القرش (Roquins) وكلب البحر(Chien de mer).. الخ

المجموعة الثالثة: القشريات (Gustacés)

تتشكل الموارد البحرية في هذه المجموعة أساساً من الجمبري بنوعيه والأبيض (crevettes rouges et blancs)، الكركند أو جراد البحر (langoustes)، القرامانتو (langoustimes)، سرطان البحر (Hamard)، وتعتبر هذه المجموعة من الموارد السمكية ذات قيمة تجارية عالية.

1 – Chambre Algerienne de commerce et d'industrie, **Secteur des peches: un partenariat timide**, revue mutation n= 27, Alger 1999, p 22.

المجموعة الرابعة: الرخويات (Monlloousques)

تشمل هذه المجموعة كل أنواع الرخويات البحرية الفناصة ورأسيات الأرجل، والمعاريات وهي تتشكل من: الأخطبوط (Poule)، الحبار (Seiche)، الحبارة أو الكلمار (Calamar) بلح البحر (Moules)، أصداف البحر (Coquillages).. الخ

المجموعة الخامسة: الاسفنج البحري والمرجان (Coraills)

تتوف الجزائر في أعماقها البحرية على مخازن هامة من المرجان الأحمر، والاسفنج البحري، باعتبارها موردين هامين للمنتجات البحرية، ولايزال هذين الموردين غير مستعملين بصفة جدية.

المطلب الرابع: البنية الأساسية لقطاع الصيد السمكي في الجزائر:

تتمثل البنية الأساسية المكونة لقطاع الصيد السمكي في الجزائر في الهياكل القاعدية والفوقية والتي تتمثل في معامل الثلج وشاحنات التبريد ووحدات التحويل ...الخ، وتلعب البنية الأساسية دورا كبيرا في تحريك أداة الإنتاج أو زيادة الإنتاج و تنويعه، وتتوزع البنية الأساسية المشكلة لقطاع الصيد البحري كالآتي:

الجدول رقم (16)

تطور البنية الأساسية المكونة لقطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة (2000- 2008)

السنة	200	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نقاط بيع عتاد الصيد البحري وقطع الغيار	27	30	39	45	50	63	52	56	58
شاحنات التبريد	53	62	68	132	250	261	273	293	364
معامل الثلج	26	28	36	36	41	38	39	41	48
أنفاق التجميد	9	10	20	20	20	14	12	18	22
وحدات التحويل	20	21	24	24	25	20	18	18	18
محطات التزويد بالوقود	–	–	–	–	–	22	22	22	22
وحدات صنع قطع غيار مركبات الصيد	–	–	–	–	–	2	2	2	2
أسواق البيع بالجملة	–	–	––	–	–	10	10	14	16
ورشات بناء وتصليح السفن	–	–	–	–	–	33	32	43	53
غرف التبريد	–	–	–	–	–	66	66	80	87

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2009.

حيث يلاحظ من الجدول التطور المستمر الذي تشهده مختلف هياكل البنية الأساسية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2008 م، وهذا راجع أساسا إلى اهتمام الدولة بالقطاع وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية له ، من خلال استفادته من بعض البرامج التنموية التي سطرتها الدولة على غرار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو...

إضافة إلى ذلك ، تتكون البنية الأساسية لقطاع الصيد السمكي في الجزائر من:

الفرع الأول: ورشات بناء السفن:

أ- **سفن المهن الصغيرة:** حيث يتوفر القطاع على ثلاث (03) ورشات بناء سفن المهن الصغيرة موزعة في كل من قوراية (ولاية بجاية)، خميستي (ولاية بالشلف) و جيجل، بطاقة إنتاجية تقدر بـ 35 وحدة في السنة لكل ورشة.

ب- **سفن متوسطة الجمولة:** ويتوفر القطاع على خمس (05) ورشات تتواجد في كل من بني صاف، وهران، أرزيو، بوهارون و زموري، بطاقة إنتاجية تضاهي 15 وحدة في السنة لكل ورشة.

الفرع الثاني: معامل التصبير:

تتكفل معامل التصبير المتواجدة خارج الحظيرة المينائية بتصبير الأسماك السطحية الصغيرة في شكل مصبرات السردين، منتجات معدة أو شرائح أنشوفة، ويتوفر القطاع على (09) معامل تصبير ، تشتغل بطاقة إنتاجية تضاهي 10 طن في اليوم حيث تقوم بتحويل نحو 20% من الإنتاج السنوي للأسماك السطحية الصغيرة.

الفرع الثالث: وحدات صناعة مواد تغليف منتجات الصيد البحري: حيث يتوفر القطاع على أربع (04) وحدات موزع على المناطق الرئيسية للساحل الجزائري.

الفرع الرابع: أسواق البيع بالجملة: إن هذا النشاط باعتباره عاملا هاما للتنمية القطاعية، من حيث كونه قاطرة السلسلة التجارية، إضافة إلى كونها مكان المراقبة الصحية وبالتالي جودة المنتوج وكذلك مكان تسيير وضبط المنتوج (من حيث السعر، الضرائب ، الإحصائيات...)، فإن القطاع يتوفر على 16 سوق بيع بالجملة موزعة على طول الشريط الساحلي الجزائري.

الفرع الخامس: مخازن التبريد: بالإضافة إلى بعض السفن وخزانات التبريد وأنفاق التجميد فإنه من الضروري تثبيت هذه المخازن على اليابسة وعلى مستوى أسواق البيع بالجملة أو خارج الموانئ، وذلك لتفادي انقطاع سلسلة التبريد على المستوى الوطني، ويتوفر القطاع على (22) مخزن في شكل وحدات بسعة 20 م^3 لكل واحدة منها.

المبحث الثاني: فجوة الاستهلاك السمكي في الجزائر

تزخر المياه الإقليمية الجزائرية بموارد سمكية هائلة، حيث تمتد الشواطئ البحرية الجزائرية إلى 1280 كلم وتبلغ مساحة الجرف القاري الغني بالأسماك نحو 9.5 مليون هكتار، وقد شهدت الجزائر تطوراً كبيراً في مجال إنتاج الأسماك والذي يعود إلى تطور الإمكانيات المختلفة، المادية منها والبشرية، والتي تؤثر بصفة مباشرة على كمية الإنتاج، هذه الزيادة في الإنتاج السمكي أدت إلى زيادة ملحوظة في متوسط الاستهلاك الفردي للأسماك في المنطقة العربية بصفة عامة إلى 7 كلغ للفرد في العام، والجزائر بصفة خاصة إذ ارتفع هذا المعدل إلى حوالي 5 كلغ للفرد في العام، وهذا راجع إلى عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية نخص منها بالذكر التطورات التي حصلت في أنماط التسويق والتوزيع والنقل علاوة على النمو السكاني وارتفاع مستويات الدخول بالإضافة إلى زيادة الوعي الاستهلاكي خاصة الفوائد الغذائية للأسماك [1].

وعليه سيتعرض في هذا المبحث إلى عرض وتحليل مختلف النتائج التي توصل إليها قطاع الصيد البحري، في مجال إنتاج السمك والمرجان، وكذا تطور الاستهلاك والمرتبط بتطور الإنتاج، وكذا الفجوة القائمة بين العرض الفعلي والطلب الفعلي على الأسماك.

المطلب الأول: تطور إنتاج قطاع الصيد البحري في الجزائر

يعتبر الإنتاج من أهم المؤشرات الاقتصادية لنشاط الصيد البحري وتربية المائيات، إذ على أساسه تتحدد أهمية القطاع ومدى ثقله في الاقتصاد الوطني، وبالفعل فإن الإنتاج الصيدي الوطني، عرف تحسناً ملحوظاً بنسبة نمو تقدر بأكثر من 39% مقارنة بمتوسط المعدل للسنوات العشر الأخيرة قبل نشأة الوزارة، فخلال السنوات الست (6) الأخيرة عرف الإنتاج الصيدي ارتفاعاً بلغ 49640 طن، ناقلاً معدل الإنزال من 89818 طن سنة 1999م إلى 139458 طن مسجلة سنة 2005م[2]. والجدول التالي يوضح تطور حجم الإنتاج السمكي من 2000- 2008:

---

[1] – عبد الرحمن الجمل: **سمات تطور الإنتاج السمكي في مصر مقارنة بالوطن العربي مع التركيز على بعض المؤشرات التجارية**، المركز الدولي للأسماك، محافظة الشرقية، مصر، 2004، ص 5.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **احصائيات الصيد البحري 2000/ 2005**، الجزائر، جويلية 2006، ص 7.

جدول رقم (17)

تطور حجم الإنتاج السمكي الجزائري في الفترة بين 2000- 2008(الوحدة: طن)

السنوات	حجم الإنتاج
2000	113157.19
2001	133623.45
2002	134320
2003	141528.47
2004	137107.98
2005	139458.61
2006	157021
2007	148842.71
2008	149035

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2009.

وتشير بيانات الجدول رقم (18) إلى أنه بين عامي 2000 و2008، عرف الإنتاج السمكي تطوراً ملحوظاً، بلغ متوسطه السنوي حوالي 130 ألف طن، أي بمعدل نمو قدره 18%، حيث كان سنة 2000م (113157 طن) ثم وصل سنة 2001 إلى 134 ألف طن، بمعدل نمو قدره 20% واستمر حجم الإنتاج بالارتفاع إلى غاية سنة 2004 حيث شهد انخفاضاً محسوساً، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع الصيد بسبب الظروف المناخية الصعبة وكذا قدم الأسطول المستعمل في الصيد، ثم ارتفع حجم الإنتاج مرة أخرى ليصل سنة 2008م إلى ما يقارب 150 ألف طن، بنسبة زيادة مقدرة بـ 30% عن حجم الإنتاج سنة 2000م.

وبمقارنة هذه الأرقام مع الأرقام الموضحة لحجم الإنتاج قبل سنة 1999 نلاحظ ما يلي:

- نستطيع أن نقول أن حجم الإنتاج عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة 1962- 1999 حيث انتقل إنتاج السمك من 20700 طن عام 1982 إلى 37693 طن عام 1976، ثم وصل هذا الإنتاج إلى 83211 طن عام 1987 ليصل عام 1999 إلى ما يقارب 95 ألف طن.

ولكن هذه النسبة في زيادة الإنتاج ضعيفة ولا تواكب التطور الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، وبالتالي لا تساهم بالنسبة المرجوة في تحقيق الأمن الغذائي.

هذه النتائج كانت في ظلها الدولة الجزائرية لا تهتم بقطاع الصيد البحري أي قبل سنة 1999 التي عرفت إنشاء وزارة الصيد البحري والانطلاق في خطط التنمية في مجال الإنتاج السمكي والحفاظ على الثروة السمكية من خلال البرامج والخطط المعدة من طرف الوزارة.

الفرع الأول: إنتاج الصيد البحري الساحلي:

إن الصيد البحري الساحلي في الجزائر يعد نشاطاً اجتماعياً واقتصادياً متوارث عن الأجيال، يمارس منذ زمن بعيد على طول الساحل الوطني، بواسطة وحدات صيد متعددة بدءاً بالزورق الصغير وصولاً إلى المراكب المصنوعة حسب تصميمات حديثة غير أنها غالباً ما تكون ذات حمولة مختلفة، في حين تتميز بتنوع كبير من حيث أنواع ومستويات الاستغلال.

كان يمارس نشاط الصيد البحري دون خمسة أميال بحرية بصفة عامة ويتمركز غالباً في مناطق الصيد الواقعة بالقرب من المرافق القاعدية المينائية المهيكلة، أو بحوار مواقع إنزال المنتجات على مستوى شواطئ الرسو في المناطق المحرومة على وجه الخصوص [1].

تتميز الهضبة القارية (الأعماق البحرية التي تعتبر المنطقة المفضلة للصيد الساحلي) على طول السواحل الجزائرية بضيقها (امتداد بمعدل 5 أميال بحرية) ، كما أن 3/2 مساحتها عبارة عن أعماق وعرة، ويوفر هذا الشكل من حيث عمق البحر إمكانيات متنوعة لتنمية الصيد الحرفي مقارنة مع حرف الصيد الأخرى التي تستهدف نفس الأنواع (التجييب).

وبصفة عامة، تقسم الموارد الصيدية المستهدفة من طرف وحدات الصيد البحري إلى فئتين كبيرتين وهما أنواع قاع البحر أو عمق البحر أو بالقرب منه والتي تستعمل فيها مراكب صغيرة نوعاً ما كالسردينيات.. الخ، والفئة الأخرى أو ما يعرف بالأسماك الكبيرة أو المفترسة والتي توجد في عمق وعرض البحر وهذا ما يتطلب مراكب أكبر حجما وأحدث تكنولوجيا والجدول الموالي يوضح لنا توزيع الإنتاج حسب نوع الحرفة وصنف المركبة المستعملة بين سنتي 2000، 2007.

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 25.

جدول رقم (18)

توزيع الإنتاج حسب نوع الحرفة وصنف المركبة المستعملة

بين سنتي 2000 و2008

(الوحدة: طن)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجيبية	29119	27206	27843	34058	29503	38005	–	–	–
صيد السردين	73541	96299	94780	96261	85155	89995	–	–	–
الحرف الصغيرة	9796	8480	9594	9712	6991	9802	–	–	–
أنواع أخرى	700	1637	2102	1496	15457	2454	–	–	–
المجموع	113157	133623	134320	141528	13710	139458	157021	148842	149035

المصدر: 2005/2000: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2005/2000، جويلية 2006.

2008/2006: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2009.

يتبين من الجدول أعلاه زيادة حجم الإنتاج الناتج عن مركبات صيد السردين (السردينيات)، إذ تتراوح نسبة مساهمة السردينيات في الناتج الإجمالي بين 65% عام 2000، 72% عام 2001، 65% عام 2005، في حين توزع النسبة الباقية على المركبات الجيبية (جيابات) كالتالي: 25% عام 2000، 20% عام 2001، 27% عام 2005 في حين نلاحظ ضعف كبير في نسبة مساهمة القوارب الصغيرة في الناتج السمكي الكلي، وهذا راجع إلى طبيعة الجرف القاري وكذا العتاد المستعمل، وعلى العكس من ذلك نجد أن السردينيات تساهم بقسط كبير في حجم الناتج السمكي: والذي يرجع إلى حجم الوسائل وحداثتها من جهة ووفرة السردين وبعض أسماك السطح من جهة أخرى.

أما ما يتعلق بصيد الأسماك الكثيرة الترحال في الجزائر، ففي غياب تجهيز أسطول صيد وطني من شأنه استغلال هذه الثروة ذات القيمة التجارية العالية، وضعت الجزائر جهازاً تنظيمياً يسمح بتثمينها من خلال تدخل السفن الحاملة للراية الأجنبية. حيث وضعت الوزارة جهازاً تنظيمياً للاستغلال "يحدد شروط

الصيد التجاري للأسماك الكثيرة الترحال الذي تمارسه السفن الأجنبية في المياه الخاضعة للقضاء الوطني وكيفياته"[1] .

إن النتائج المسجلة خلال حملات الصيد البحري التي جرت في إطار هذه الترتيبات القانونية (الاستئجار)، قدرت بـ 482 طن سنة 1996، وبـ 672 طن سنة 1997، وبـ 524 طن سنة 2000، و395 طن في سنة 2001، وبـ 620 طن في سنة 2002، وبـ 571 طم سنة 2003، وبـ 300 طن سنة 2004، وبالنقابل قدرت الايرادات بالعملة الصعبة لفائدة الخزينة العمومية بمبلغ إجمالي يفوق 600 مليون دج (7.5 مليون دولار). وباستثناء تثمين الموارد من التونة وأسماك السطح الكبيرة من حيث الجانب التجاري والمالي، ينبغي الاعتراف بأن جهاز الاستغلال هذا لم يؤد إلى نقل التكنولوجيا ولا إلى استثمارات أجنبية مباشرة، هذا من جهة ، من جهة أخرى يلاحظ تناقص الاستغلال لهذه الثروة من طرف الشريك الأجنبي من خلال عقد الاستئجار، وتوجه الجزائر إلى عقد شراكة مع هذه الدول وكذا استيراد العتاد الخاص بذلك من جيبيات وسردينيات، والجدول الموالي يوضح توزيع الإنتاج السمكي حسب المهن وحسب مجموع أنواع الأسماك.

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

جدول رقم (19)

توزيع الإنتاج السمكي حسب المهن وحسب مجموع أنواع الأسماك (2005/2000)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005
جياب	سمك سطحي	16325.52	15639.74	15834	20536.13	17848.91	23133.00
	أسماك قاعية	7248.92	7730.12	8040	9579.01	7759.74	9972.74
	رخويات	864.63	783.52	627.38	1260.82	1267.56	1666.38
	قشريات	4680.15	3052.64	3107	2682.73	2627.06	2751.53
سردينيات (قوارب صيد السردين)	سمك سطحي	72791.83	96155.63	95016.6	96081.76	85087.40	89696.50
	أسماك قاعية	660.01	141.68	25	178.94	56.67	61.49
	رخويات	3.18	2.34	13	0.88	9.74	5.64
	قشريات	86.64	0	45	0	1.77	0
القوارب الصغيرة	سمك سطحي	6519.78	5205.37	6121	5881.72	844.04	6061.88
	أسماك قاعية	2976.38	3033.7	2834	3488.21	2859.75	3528.84
	رخويات	244.98	47.17	36.38	278.28	141.40	97.16
	قشريات	55.17	68.84	368.38	74.83	146.32	28.52
المهن الأخرى	الأسماك القاعية	700	1637.4	2102.59	1496.16	15457.62	2454.93
الإجمالي الوطني		113157.19	133623.45	134320.00	141528.47	137107.98	139458.61

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2007/2000، جويلية 2008.

من خلال استعراض الجدول السابق يتبين الآتي:

ارتفاع نسبة مساهمة قوارب صيد السردين (السردينيات) في الإنتاج الوطني حيث تفوق نسبة مساهمتها عن 70% من إجمالي الإنتاج الوطني، حيث كانت عام 2000 تساهم بنسبة 65% من إجمالي الإنتاج الوطني من الأسماك، لترتفع عام 2001 إلى ما نسبته 72% أما من حيث أنواع المجموعات السمكية المصطادة بواسطة السردينيات فنجد مجموعة أسماك السطح تمثل الأغلبية حيث توجد نسبة تفوق 95% من بين المجموعات الأخرى المصطادة ثم تليها الأسماك القاعية (أسماك القاع) بنسبة تتراوح بين 2% و4%.

ارتفاع الأهمية النسبية للصيد الساحلي على حساب الصيد الصناعي أو التجاري، إذ تتراوح نسبة مساهمته بين 80% إلى 90% من إجمالي الصيد الوطني.

انخفاض الأهمية النسبية لإنتاج القوارب الصغيرة، رغم كثرة عددها، حيث تساهم بنسبة تتراوح بين 10% و15% من إجمالي الصيد الوطني، وهذا راجع إلى التركيبة الجيولوجية للأعمال البحرية الجزائرية، وكذا تقدم عمر الأسطول.. الخ.

الفرع الثاني: إنتاج تربية المائيات والصيد القاري:

إسس القطاع استراتيجية لتنمية تربية المائيات على غرار نشاطات الصيد البحري. وعليه وفيما يخص معرفة إمكانيات تربية المائيات في الجزائر، أعد القطاع دراستين متعلقتين بـ:

أولا: التعرف على المواقع (القارية والبحرية) الملائمة لإقامة مؤسسات تربية المائيات، وتقديم خمسة عشر مشروعاً نموذجياً توجد منها في مرحلة التنفيذ وأخرى تم الانتهاء منها.

سمحت الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات الألماني من شهر ماي 2003 إلى شهر جوان 2005 يوضع مخطط وطني لتربية المائيات يهدف إلى:

- إبقاء المحافظة على مناطق تربية سمك المحار الموجودة.
- المحافظة على المواقع الجديدة المؤهلة لتربية المائيات وتخصيصها للمستقبل.
- البحث عن تعايش نشاطات تربية المائيات مع النشاطات الساحلية والداخلية تعايشاً حسناً.

وعليه تم انتقاء 286 موقع، (100 موقع ملائم لتربية المائيات البحرية، تربية الرخويات، تربية الأسماك، تربية القشريات، و160 موقع ملائم لتربية المائيات في المياه العذبة، تربية الأسماك، تربية القشريات، استزراع الطحالب، الصيد القاري للأسماك، استغلال الأرتيميا).

ثانيا: معرفة كتلة الكائنات الحية المتواجدة ببحيرتي أبيرة وملاح بولاية الطارف وإعداد قواعد التسيير الصيدي الخاصة بها، ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقييم كتل الكائنات الحية من الأسماك والرخويات ذات الفائدة التجارية في البحيرتين قصد إعداد مخطط تسيير خاص بكل موقع من أجل استغلال مستديم، محترم للبيئة مع إدماج نشاطات ذات طابع سياحي [1].

وكانت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة تتمثل فيما يلي:

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

1- تقييم كتلة الكائنات الحية في بحيرة ملاح.

- القفالة 3000 طن

- الأسماك 364 طن (37% ذئب البحر، 33% سمك البوري، 3% سمك القجوج)

2- تقييم كتلة الكائنات الحية في بحيرة أوبيرة

- الأسماك: 0.35 طن (شيوط أكل الأعشاب).

الفرع الثالث: في مجال الهياكل القاعدية للإنتاج:

إن نشاطات الصيد القاري ونشاطات تربية المائيات، التي تشهد حالياً في بلادنا تطوراً محسوساً تعرف ارتفاعاً ملحوظاً للإنتاج المحقق منذ 1999، وقد تميزت سنة 2001 بتنظيم عملية استزراع كبيرة مست 20 موقعاً على المستوى الوطني، تم من خلالها استزراع ما يزيد عن 17.4 مليون من صغار السمك وعشرين فحلاً مولداً، وذلك للتوصل إلى تكوين ثروة سمكية وطنية وإنتاج ما يقارب 50000 طن / السنة على المدى المتوسط [1].

(03) مشاريع في تربية الأسماك البحرية على مستوى:

– ولاية عين تموشنت: تقدر طاقة الإنتاج بـ 600 طن / السنة، تخص القاروس والقاجوج داخل الأحواض، مع استحداث 60 منصب شغل.

– ولاية وهران: تقدر طاقة الإنتاج بـ 1000 طن سنوياً، بتقنية التربية في الأحواض والأقفاص العائمة، مع استحداث 85 منصب شغل.

– ولاية تيزي وزو: تقدر طاقة الإنتاج بـ 1000 طن سنوياً، و15 مليون بلاعيط، باستعمال تقنية التربية في أحواض والأقفاص العائمة، مع استحداث 65 منصب شغل.

(03) مشاريع لتربية سمك المحار في مرحلة الإنتاج على مستوى:

– ولاية الجزائر: تقدر طاقة الإنتاج بـ 40 طن سنوياً.

– ولاية تيبازة: تقدر طاقة الإنتاج بـ 50 طن سنوياً.

– ولاية تلمسان: تقدر طاقة الإنتاج بـ 50 طن سنوياً.

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

(06) مشاريع لتربية أسماك المياه العذبة في إطار ما يعرف بإدماج فلاحة/ صيد بحري: توزع على الشكل التالي:

- (03) مشاريع للاستغلال الريفي في ولاية غيليزان، تقدر طاقة الإنتاج بـ 2 طن / السنة.
- (03) مشاريع للاستغلال لتربية الأسماك في الريف تقدر طاقة الإنتاج بـ 5 طن سنوياً (1 ولاية برج بوعريريج، 2 سطيف)

(04) مشاريع تربية أسماك المياه العذبة في المنطقة الصحراوية:

- ولاية سعيدة: تربية سمك البلطي بطاقة إنتاج 200 طن سنويا.
- ولاية تيارت: تربية سمك البلطي وسمك اللور في حلقة مغلقة، طاقة الإنتاج 500 طن سنوياً.
- ولاية غرداية: تربية سمك البلطي، طاقة الإنتاج 450 طن سنوياً.
- ولاية ورقلة: تربية سمك البلطي، طاقة الإنتاج 1000 طن سنوياً [1].

والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري حسب المواقع بين نسبتي 2008/2000.

جدول رقم (20)

تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري حسب المواقع (2008/2000)

الوحدة (الطن)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
بحيرة الملاح	96	107	12	10	41	–	–	–	–
بحيرة أبيرة	24	34	8	8	–	–	–	–	–
بحيرة طونقة ومفراق	50	50	23	21	–	–	–	–	–
الديوان الوطني لتنمية تربية	–	–	364	–	–	–	–	–	–
عين طاية	30	40	10	–	10	15	–	–	–
السدود	161	223	59	186	590	343	–	–	–
المجموع	351	454	476	225	641	368	288	404	2708

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2005/2000، جويلية 2006.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2008/2006، جويلية 2009.

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ومن خلال الجدول يتضح لنا أن إنتاج تربية المائيات يشهد تطوراً ملحوظاً، حيث سجل نسبة نمو قدرت بين 50% إلى 100% بين سنتي 2004/2000 باستثناء سنة 2003 حيث سجل الإنتاج من تربية المائيات تراجعاً بنسبة 50% مقارنة بعام 2000. وكذلك هو الحال بالنسبة لسنة 2005 حيث انخفض هذا الإنتاج إلى النصف مما كان عليه عام 2004، ثم بدأ في الارتفاع بداية من سنة 2007، وهذا راجع إلى بداية بروز ثمار المخطط الوطني لتنمية تربية المائيات والصيد القاري، ليبلغ عام 2008 إنتاج قدره 2700 طن أي ما يعادل سبعة أضعف ما كان عليه عام 2007م.

الفرع الرابع: إنتاج المرجان:

يعتبر صيد المرجان من النشاطات الفرعية لنشاط الصيد البحري بالرغم من أنه لا ينتج منتجات غذائية، إلا أن مجال إنتاجه ونوع الوسائل المستعملة لاستخراجه تجعله ينتمي لهذا القطاع.

إن المرجان عبارة عن حيوان بحري ينتمي إلى عائلات مجوفات البطن، ذات التجاويف البطنية والدرع الثانية، وهو يعيش في جماعات بالمياه النظيفة في أعماق قد تصل حتى 200متراً، وينمو في شكل شجيرات صغيرة يصل طولها حتى 40سم، مع العلم أن نموه بطيء لا يتجاوز 8 ملم سنوياً [(1)].

لقد كان استخراج المرجان إلى عهد قريب يتم باستخدام صليب يجر على قاع البحر من طرف سفينة مقتلعاً بذلك ما يصافه في طريقه من شجيرات المرجان، لكنه نظراً للأضرار البالغة التي تلحقها هذه الطريقة بالمرجان وبالوسط البحري تم اللجوء إلى الاستعانة بخدمات الغواصين للحصول على المرجان.

يعتبر استغلال المرجان عملية مربحة بسبب ارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية حيث يكثر الطلب عليه نظراً لاستخدامه في المستحضرات الطبيعية وفي صناعة أطقم الأسنان، والحلي.. الخ.

وبالرغم من توفر الجزائر على ثروة مرجانية هامة إلا أن إنتاج المرجان يبقى محدود للغاية ومحصوراً في منطقة القالة بولاية الطارف وأكثر من هذا فإننا نسجل تراجع الكميات المنتجة من المرجان خلال السنوات الأخيرة، بعد أن كان هذا الإنتاج يقارب 10طن سنوياً ما بين سنتي 1986 و 1990، ثم انخفض خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى يتراوح بين 300 كلغ و700 كلغ سنوياً، وهذا راجع إلى فرض الحماية على هذه الثروة وترشيد إنتاجها من طرف الوزارة وذلك حفاظاً على نموها وتكاثرها وتنظيم استغلالها.

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 64.

وإجمالاً فإن حجم الإنتاج السمكي قد تطور تطوراً ملحوظاً حيث كان في عام 1990م نحو 91088 طن وبلغ في عام 1995م ونحو 105872 طن أي بمعدل تغير بلغ نحو 40%، وبمعدل نمو سنوي يقدر بنحو 8% سنوياً، ووصل حجم الإنتاج في عام 2000م حوالي 113157 طن، أي بمعدل ارتفاع نحو 7%، وواصل حجم الإنتاج ارتفاعه إلى غاية عام 2003 أين قدر بـ 141528 طن، ثم انخفض في العام الموالي بمعدل 3% حيث قدر بـ 137107 طن عام 2006 إلى 157021، كما هو موضح في الجدول رقم (21):

أما قيمة الإنتاج السنوي فقدر سنة 2000م بـ 24.86 مليار دينار، وفي عام 2003م بلغ نحو 34.79 مليار دينار، كان نصيب الأسماك السطحية منها حوالي 83% من إجمالي القيمة، وجاء نصيب الأحياء البحرية الأخرى بنسبة قدرت بنو 6.5% من إجمالي القيمة، أما أسماك القاع فقدرت بنسبة ضئيلة حيث بلغت 0.5% من إجمالي القيمة [1]. وهو كذلك الحال بالنسبة للسنوات الأخرى (2004، 2006)، لتنخفض في العامين المواليين بسبب الظروف المناخية السائدة والتي أثرت بصورة مباشرة على الصيد في عرض البحار، إضافة إلى ذلك قضية الصيد الجائر وما يرافقه من تهريب لكميات معتبرة من الأسماك .

وأن النمو في حجم الإنتاج السمكي وخصوصاً السطحية ناتج عن:

- الزيادة السنوية لأسطول الصيد البحري وخصوصاً عدد السردينيات والقوارب الصغيرة.
- دعم الدولة لقطاع الصيد الساحلي أو الصيد التقليدي.
- زيادة الطلب على الأسماك وارتفاع أسعارها.
- زيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الإنتاجية وتحسن إنتاجيتها.

المطلب الثاني: استهلاك الأسماك في الجزائر:

تعتبر الأسماك واحدة من أهم السلع الغذائية انتشاراً في العالم، والتي تساهم بحوالي 10% من إجمالي المعروض من البروتين الحيواني، كما تساهم بطريقة غير مباشرة بحوالي 24% من إجمالي المعروض من الإنتاج الحيواني عن طريق ما تساهم به من دقيق السمك والذي يستخدم في تغذية الدواجن والماشية، ويعتمد أكثر من نصف سكان العالم في طعامهم على الأسماك كأحد المصادر الرئيسية للبروتين الحيواني [2].

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2003**، الجزائر ماي 2004، ص 3.

[2] – يوسف عبد المجيد فايد، **الموارد الاقتصادية**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2000، ص 411.

الفرع الأول: الطلب المحلي على الأسماك:

يتأثر الطلب على الأسماك في الجزائر بعدة عوامل منها: دخل المستهلك وأسعار الأسماك، عدد السكان، أسعار السلع البديلة كاللحوم الحمراء والبيضاء، والعادات والتقاليد، وكذلك أذواق المستهلكين، وبرغم تأثير هذه العوامل إلا أن استهلاك الأسماك للفرد الواحد مرتفع في مناطق الشريط الساحلي ومنخفض جداً في المناطق الداخلية والوسطى، باستثناء بعض مناطق المدن الرئيسية التي تتمتع بطرق مواصلات معبدة، وهناك مجال كبير للاستهلاك المتزايد، ولكن حالة الفقر وغياب طرق المواصلات، والمرافق لتخزين الأسماك والاتجار بها تكاد تكون معدومة في كثير من المناطق الداخلية، ويمكن أن يزداد استهلاك الأسماك لو تم تحسين مرافق التسويق وأحوالها الصحية في كثير من المناطق الداخلية والساحلية معاً.

باستعراض تطور إجمالي الاستهلاك السنوي من الأسماك في الجزائر خلال الفترة 1999- 2008م ومن بيانات الجدول رقم (21) يلاحظ ما يلي:

1-تراوح حجم الاستهلاك السنوي من الإسماك حتى عام 2003م بين حد أدنى بلغ 96.7 ألف طن عام 1999م وحد أقصى بلغ حوالي 161.4 ألف طن عام 2003م، بنسبة زيادة قدرها 59.9% وبمتوسط سنوي قدره حوالي 132 ألف طن.

2-ارتفع حجم الاستهلاك السنوي من الأسماك من حوالي 157 ألف طن عام 2004م إلى حوالي 174 ألف طن عام 2006م، بنسبة زيادة مقدارها نحو 10% وبمتوسط سنوي بلغ نحو 168 ألف طن، ثم سجل حجم الاستهلاك السنوي انخفاضاً بنسبة قدرت بحوالي 7% عن حجم الاستهلاك عام 2006 والمقدر بـ 174 ألف طن، أما بالنسبة لعام 1999 فقد سجل هذا الحجم ارتفاعاً بلغت نسبته حوالي 58%.

3- هناك تذبذب في الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة لحجم الاستهلاك السنوي، وهذا يرجع إلى تذبذب حجم الإنتاج لكن المؤشر العام يدل على الزيادة المستمرة في حجم الاستهلاك السنوي من الأسماك حيث ارتفع من نحو 96 ألف طن عام 1999م إلى نحو 164 ألف طن عام 2008، وبنسبة زيادة قدرها حوالي 60%، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 146 ألف طن.

جدول رقم (21)

تطور استهلاك الأسماك ومتوسط نصيب الفرد منها في الجزائر خلال الفترة (1999- 2008م)

	إجمالي الإنتاج السمكي (طن)	إجمالي الصادرات (طن)	إجمالي الواردات (طن)	إجمالي الاستهلاك (طن)	عدد السكان (بالمليون نسمة)	نصيب الفرد من الأسماك (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك%
1999	89818	905.42	7809.47	96722.05	29027.1	3.02	92.86
2000	113157	1452.0	7902.97	119607.9	29460.0	4.06	94.60
2001	133623	1631.5	7893.62	139884.4	30542.4	4.58	95.52
2002	134320	2478.6	11242.2	134083.5	30970.4	4.62	93.87
2003	141528	1851.8	21797.7	161473.8	3153.86	5.12	87.64
2004	137107	2357.9	22902.5	157651.6	31530.3	5.00	86.96
2005	139458	2248.7	20500.6	157709.9	32923.5	5.10	88.42
2006	157021	2109.2	19445.6	174357.4	33210.9	5.25	90.05
2007	148842	2186.1	18040.5	164696.4	33856.1	5.17	90.37
2008	149842	3121.6	18200.9	164921.3	34282.1	5.49	92.15
المتوســـ	132763	1913	15281	146131.3	3142609	4.65	91.14

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد بالأرقام 2007/ديسمبر 2008.

- إجمالي الاستهلاك: الإنتاج السمكي – الصادرات + الواردات
- عدد السكان: الديوان الوطني للاحصاء
- نصيب الفرد من الأسماك= حجم الاستهلاك مقسوم على عدد السكان
- نسبة الإكتفاء الذاتي = الإنتاج مقسوم على المتاح للاستهلاك مضروب في 100

تراوحت نسبة الإكتفاء الذاتي من الأسماك بين حد أدنى بلغ نحو 87% عام 2004 وحد أقصى بلغ نحو 95.5% عام 2001م، مسجلاً تذبذب طيلة فترة الدراسة حيث ارتفع هذا المعدل سنة 2001 إلى نحو

95.5% مقارنة بعام 1999م أين سجل نحو 93%، ثم بدأ هذا المعدل بالانخفاض إلى غاية 2005 حيث سجل نحو 88% أي بنسبة انخفاض قدرت بنحو 8%، ثم شهد ارتفاعاً في السنتين المواليتين حتى وصل إلى نسبة اكتفاء ذاتي قدرت بنحو 92% عام 2008، وبلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لاستهلاك الأسماك في الجزائر (جدول رقم 21) نحو 91%، مقابل متوسط إنتاج وطني يقدر بحوالي 133 ألف طن، ومتوسط الطلب الكلي المقدر بنحو 146 ألف طن سنوياً، وهو ما يقابله متوسط نصيب الفرد الجزائري من الأسماك والمقدر بنحو 4.65 كلغ سنوياً، والمستخلص من هذا الجدول هو عدم وجود اكتفاء ذاتي من هذه السلعة طوال السنوات العشر للدراسة، الأمر الذي يعني وجود فجوة غذائية سمكية في الجزائر مقدرة بنحو 10% عام 2007 أي ما يعادل 31700 طن من الأسماك.

الفرع الثاني: متوسط نصيب الفرد من الأسماك:

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من الأسماك خلال الفترة 1999- 2008م، ومن بيانات الجدول رقم (21) يتضح أن:

أولا: متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الجزائر خلال الفترة 1990- 1999 يتراوح بين 2.91 كلغ للفرد سنوياً عام 1990م[1]، 3.02 كلغ عام 1999م، أي نسبة نمو ضئيلة جداً خلال عشرة سنين كاملة.

ثانيا: تراوح متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الجزائر بين حد أدنى بلغ 3.02 كلغ للفرد عام 1999م، وحد أقصى بلغ 5.25 كلغ عام 2006م، وبلغت نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد خلال هذه الفترة بحوالي 58% وبمتوسط سنوي قدر بنحو 4.28 كلغ للفرد.

ثالثا: بلغ متوسط نصيب الفرد من الأسماك 5.12 كلغ عام 2003م، ثم أخذ يتذبذب بين الزيادة والنقصان حتى وصل حوالي 5.17 كلغ عام 2007م، بنسبة زيادة قدرت بنحو 1.03% وبمتوسط سنوي بلغ 5.13 كلغ للفرد.

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الأسماك في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث سجل أعلى مستوى له عام 2008م وقدر بنحو 5.49 كلغ، وهي السنة التي عرفت حجم إنتاج من الأسماك خلال الفترة قدر بنحو 150 ألف طن، وبلغ متوسط نصيب الفرد طول فترة الدراسة بنحو 4.65 كلغ للفرد الواحد، بمعدل نمو بلغ نحو 64% مقارنة مع عام 1999م.

[1] – عبد الرحمن مغازي، **اقتصاد الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 203

والملاحظ هو تدني نصيب الفرد من الأسماك رغم محاولات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية تحسين متوسط نصيب الفرد من الأسماك والعمل على رفع معدله، وذلك من خلال الخطط الموجهة للقطاع، في إطار المخطط الخماسي للصيد البحري وتربية المائيات (2001/ 2005م) ، وكذلك المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001/ 2005م) ، والمخطط الخماسي للصيد البحري في المحيطات (2001/ 2005م)، وكذا برنامج الانعاش الاقتصادي للقطاع (2001/ 2004)، حيث تم رفع نصيب الفرد من الأسماك إلى 5 كلغ للفرد الواحد، ومع ذلك فإن هذا المتوسط المحقق يظل منخفض مقارنة بمتوسط نصيب الفرد من الأسماك في الوطن العربي خلال نفس السنة والمقدر بنحو 11 كلغ عام 2004م [1]. وحوالي 11.9 عام 2005م [2].

ومقارنة مع الدول العربية كل على حدا، فإن معدل نصيب الفرد من الأسماك في موريتانيا بلغ نحو 83 كلغ عام 2007م، وفي الإمارات وسلطنة عمان بنحو 36.9 كلغ، 31.7 كلغ على التوالي، إضافة إلى المغرب وقطر ومصر والبحرين بمعدلات تراوحت بين 11.8 كلغ و25.5 كلغ للفرد الواحد[3].

حيث إن ضعف استهلاك السمك في الجزائر يظهر جلياً أيضاً بمقارنة هذا المعدل مع مستوى الاستهلاك الفردي للحصة النموذجية، فالمعدل العالمي المطلوب من طرف المنظمة العالمية للصحة هو 6.2 كلغ سنوياً، والجدول الموالي يوضح مقارنة معدل استهلاك الفرد الجزائري من الأسماك سنوياً بنظيره في العالم.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2004**، الخرطوم، ص 61.
[2] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2007**، الخرطوم، ص 32.
[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2004**، الخرطوم، ص 62.

جدول رقم (22)

مقارنة معدل استهلاك الأسماك في الجزائر ومعدل الاستهلاك العالمي والحصة النموذجية للفاو في الفترة 1999- 2007م

(الوحدة كلغ/سنة)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد من إمدادات الأسماك في العالم في السنة	15.8	16	16.2	16.1	16.3	16.6	16.6	16.6	16.7
نصيب الفرد الجزائري من إمدادات الأسماك في السنة	3.02	4.06	4.58	4.62	5.12	5.00	5.10	5.25	5.49
نسبة استهلاك الفرد الجزائري إلى معمل الاستهلاك العالمي %	19.1	25.3	28.2	28.6	31.4	30.1	30.7	31.6	32.8
نسبة استهلاك الفرد الجزائري إلى الحصة النموذجية للفاو (FAO) والتي تساوي 6.2 كلغ %	48.7	65.4	73.8	74.5	82.5	80.6	82.25	84.6	88.5

المصدر: * معدل استهلاك الأسماك في العالم: - من 1999 إلى 2002: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2004، ص3.

- من 2003 إلى 2007: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2008.

* معدل استهلاك الأسماك في الجزائر، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2007.

ومن خلال الجدول يتضح لنا ما يلي:

1-الإرتفاع المتزايد لنصيب الفرد من استهلاك الأسماك على المستوى العالمي ليصل إلى نحو 16.7 كلغ عام 2007، وهو ما يزيد بنسبة 29% عن عام 1992 (13.1 كلغ)، ونحو 5% عن عام 1999م

(15.8 كلغ)، ويعزي هذا النمو أساساً إلى الصين التي زاد نصيبها من الإنتاج العالمي من 16% سنة 1992 إلى 36% عام 2006[1]..

2-الارتفاع المتزايد لنصيب الفرد الجزائري من إمدادات الأسماك في الجزائر، حيث ارتفع بنحو 53% عام 2007 (5.49 كلغ) مقارنة بعام 1999 (3.02 كلغ) والذي يعزي أساساً إلى زيادة الإنتاج الوطني الخام من الأسماك.

3-ارتفع متوسط نصيب الفرد من السماك في الجزائر مقارنة بالحصة النموذجية المحددة من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، حيث كانت هذه النسبة سنة 1999م حوالي 48% ثم أخذت في الارتفاع تدريجياً إلى أن أصبحت نسبة التغطية حوالي 88% من الحصة النموذجية للفاو والمقدرة بـ 6.2 كلغ، إلا أن ذلك ليس بمؤشر إيجابي يوحي بزيادة الإنتاج أو تغطيته للحاجيات الوطنية، ويبدو الفرق جلياً بين نصيب الفرد في الجزائر من الأسماك ونظيره في العالم حيث يتجاوز معدل هذا الأخير الحصة النموذجية بالضعف، حيث يتراوح بين 15 كلغ و16.5 كلغ سنوياً، وتتراوح نسبة تغطية معدل استهلاك الفرد الجزائري بنظيره في العالم من الأسماك بين 19% عام 1999م و33% عام 2007م.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية لاستهلاك السمك بالجزائر:

تمثل الأسماك أهم البدائل لإنتاج البروتين الحيواني، وتعتبر الزيادة في استهلاك الأسماك ذات تأثير عكسي في الطلب على مصادرالبروتين الحيواني الأخرى، مما يؤثر على نسب الإكتفاء الذاتي من استهلاك الأسماك [2]، إضافة إلى حجم الطلب الكلي على الأسماك وكذلك الإنتاج الكلي للإسماك واللذان يؤثران بصفة مباشرة على معدل الإكتفاء الذاتي لاستهلاك الأسماك.

والجدول الموالي يوضح حجم الفجوة مع أخذ في الاعتبار الحصة النموذجية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):

---

[1] – محمد أحمد حافظ عثمان الشريف، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر وأثرها على الميزان التجاري في ضوء المتغيرات الدولية**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2007، ص 50.

[2] – أحمد قاسم محسن مقبل، **القطاع السمكي ومساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

جدول (23)

حجم الفجوة السمكية في الجزائر بين 1999– 2008

(الحصة النموذجية 6.2 كلغ)

(الوحدة = كلغ)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الطلب الكلي * (طن)	179968	182652	189363	192016	195534	195488	204125	205907	209908	212549
الإنتاج الكلي (طن)	89818	113157	133623	134320	141528	137107	139458	157021	148842	149842
حجم الفجوة ** (طن)	90150	76206	55740	57696	54006	58381	64667	47104	61066	62707

* الطلب الكلي= المعدل السنوي المقترح من طرف المنظمة العالمية للأغذية والزراعة X عدد السكان

** حجم الفجوة = الطلب الكلي – الإنتاج الكلي

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008.

وبدراسة وتتبع نسب الإكتفاء الذاتي من استهلاك الأسماك في الجزائر، ومن خلال بيانات الجدول رقم (23) نلاحظ ما يلي:

– ارتفاع الطلب الكلي على الأسماك بمتوسط زيادة يقدر بنحو 3% سنوياً، وهذا راجع إلى الارتفاع المتزايد في عدد السكان، مع اعتبار نصيب الفرد هو 6.2 كلغ سنوياً.

- بلغ الإنتاج الكلي عام 1999م ما يقارب 90 ألف طن ثم أخذ في ارتفاع تدريجياً إلى أن سجل عام 2006 أعلى قيمة له والمقدرة بنحو 157 ألف طن أي بنسبة زيادة مقدرة بـ 56% مقارنة بحجم الإنتاج الكلي عام 1999م.

- الانخفاض التدريجي في حجم الفجوة بين سنتي 1999 و2003، حيث انخفضت الفجوة السمكية من 90 ألف طن عام 1999 إلى نحو 54 ألف طن عام 2003م، بنسبة انخفاض مقدرة بنحو 40%. ويرجع هذا الانخفاض في حجم الفجوة إلى زيادة حجم الإنتاج الكلي، حيث أن حجم الإنتاج الكلي ذو تأثير عكسي على حجم الفجوة، ثم بدأ حجم الفجوة يتذبذب بين الزيادة والنقصان في الفترة ما بين 2004/ 2008، حيث سجل أدنى قيمة له عام 2006م، قدرت بنحو 47 ألف طن، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في حجم الفجوة إلى ارتفاع حجم الإنتاج إلى نحو 157 ألف طن خلال نفس العام.

ولأجل تدارك هذه الوضعية، ولتغطية الفجوة المسجلة هناك اختيارين يمكن اللجوء إليهما، فأما الأول فيتعلق الأمر بالاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية المستمدة من الصادرات دون المساس بمتطلبات التنمية الاقتصادية [1]، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، إذ رأينا أن الإنتاج المحلي من الأسماك قدر بحوالي 900 ألف طن سنة 2000 في حين قدر استهلاك الفرنسيين خلال نفس العام ما يقارب 1.5 مليون طن، إلا أن فرنسا تتمتع بدرجة عالية من الأمن الغذائي لأن صادراتها تولد دخلاً إضافياً يكفي لتغطية الواردات من الأسماك، أما بالنسبة للجزائر فالأمر يختلف وهذا الحل صعب التحقيق نتيجة لمحدودية الصادرات وارتباطها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية [2]، أما السبيل الثاني وهو الأنجع ويتمثل في زيادة الإنتاج ورفعه إلى المستوى الذي يسمح بتغطية حاجيات السكان من الأسماك، وذلك من خلال البحث عن موارد جديدة للأسماك عن طريق تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول الساحلية في إطار الصيد في المحيطات وأعالي البحار، إضافة إلى تنمية وتطوير صناعة تربية الأحياء المائية للانتقال من الاسترزاع الموسع إلى الاسترزاع المكثف[3].

---

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، القاهرة، 2008، ص 78.

[2] – محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص78.

[3] – أعمر بوزيد، تحليل **نشاط الصيد البحري دراسة قياسية –حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار والتمويل في قطاع الصيد البحري في الجزائر

يتطلب تحديث قطاع الصيد البحري القيام بحملة من الاستثمارات في الهياكل القاعدية وفي رأس مال الوحدات الإنتاجية، لهذا رأت الدولة الجزائرية بعد خروجها من وطأة الاستعمار الفرنسي، وجوب اضطلاعها بهذه المهمة من أجل تحقيق تنمية معتبرة في هذا القطاع، وتوفير بنية أساسية كافية من كهرباء ومياه صرف وطرق وموانئ ومطارات وشبكة اتصالات، مما يضمن توفير استثمارات بجميع أنواعها، وتشجيع القطاع الخاص بجميع أنواعه الدخول في هذا النوع من الاستثمار [1].

وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تطور حجم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر من 1966 إلى 2009، وكذلك تطور سياسة التمويل للقطاع.

المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر بين 1966م و1980م:

شهدت هذه الفترة قصورا معتبراً في حجم الاستثمارات المتعلقة بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، إلا أن توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات خلال هذه الفترة كان لصالح الصناعة على حساب الزراعة بما فيها الصيد البحري والقطاعات الاجتماعية، إضافة إلى ذلك عرفت الاستثمارات المخططة صعوبات عديدة تسبب في تأخير أو تعطيل إنجاز البرامج المسطرة.

وفي إطار تنمية الاستثمارات الخاصة بقطاع الصيد البحري في الجزائر، ركز المخطط الرباعي الأول على تطوير أسطول الصيد البحري وفتح مدارس ومعاهد التكوين، إضافة إلى تطوير معامل تصبير السمك وتصليح السفن [2]، في حين ركز المخطط الرباعي الثاني على تنمية تربية الأسماك بالإضافة إلى تطوير أجهزة تسويق السمك وحفظه وتوزيعه[3]، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات المخططة والممنوحة والمنجزة في القطاع من 1966 إلى 1979م.

---

1 – أمين محمد محي الدين، **البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوق اقتصادية عربية ، العدد 28، القاهرة 2002، ص 64.

2 – FAO- ONV, Develepement des peches**, algerie raport imterimaire programme des nations unis pour le developpement**, Rome 1980, p1.

3 - ONS, **rapport général du deuxième plan quadriennal**, 1974- 1977, alger, Mai 1974, p123.

جدول رقم (24)

تطور حجم الاستثمارات المنجزة والممنوحة والمخططة خلال الفترة 1966إلى 1979

(الوحدة مليار دج)

	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي	المخطط الرباعي
الاستثمارات المخططة	0.01	0.12	0.12
الاستثمارات الممنوحة	–	0.22	0.22
الاستثمارات المنجزة	–	0.07	0.09
نسبة الإنجاز	–	%34	%36

Sourse: Ministère de la planification et de l'amenagement du territoire, **rapport général du deuxième plan quadriennal**

من خلال الجدول يتضح لنا أن نصيب قطاع الصيد البحري من الاستثمارات المخططة لم يعرف تطوراً كبيراً ما بين 1966، 1980، وأن ما خص به هذا القطاع من مبالغ مالية لا يشكل إلا نسبة محدودة من مجموع الاستثمارات المقررة طيلة تلك الفترة، فخلال المخططين الرباعيين الأول والثاني بلغ نصيب قطاع الصيد البحري على التوالي 0.43% و0.585 [1]، من إجمالي الاستثمارات المخططة.

كما يلاحظ من الجدول أيضاً ضعف معدلات الإنجاز الخاصة بمشاريع القطاع إذ لم تتجاوز هذه النسبة 40% من مجموع المشاريع أو الاستثمارات الممنوحة، وهذا راجع إلى سوء إعداد مشاريع الهياكل القاعدية للصيد البحري وكذا نقص مواد البناء ودرات الإنجاز.

[1] – عبد الرحمن مغازي، **اقتصاد الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 157

المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر بين 1980 و1990م:

يندرج المخطط الخماسي الأول (1980 – 1984) ضمن إستراتيجية تنموية جديدة تختلف عما كان خلال الفترة (1966– 1979)، حيث تميزت هذه الإستراتيجية الجديدة بتقلص نسبة الإستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي الاهتمام أكبر بقطاعات السكن والتعليم، التكوين والري [(1)].

إن الاستثمارات التي خص بها قطاع الصيد البحري خلال المخطط الخماسي الأول (1980– 1984) وجهت بالدرجة الأولى لبناء هياكل قاعدية بحرية وإنجاز ورشات لبناء وتصليح السفن الموجهة للصيد البحري، وخلال هذه الفترة استهلك هذا القطاع ما قيمته 237 مليون دينار في شكل استثمارات وهو رقم لا يصل إلى مستواه الأهداف المخططة التي بلغت قيمة 338 مليون دينار [(2)].

إن الأرقام السابقة تبين مدى ضعف الاهتمام بقطاع الصيد البحري بالجزائر، فتكاليف البرامج التي خص بها القطاع حتى نهاية سنة 1984م، بلغت 543 مليون دينار جزائري، وهذا الرقم لا يمثل سوى 0.1% من مجموع تكاليف برامج هذه الفترة والمقدرة بـ 715893 مليون دينار، وأكثر من هذا نلاحظ ضعف نسبة استهلاك القروض الممنوحة لهذا القطاع حيث لم تتجاوز هذه النسبة 43% من مجموع المبالغ الكلية الممنوحة لهذا القطاع، وذلك راجع إلى نقص القدرة الاستيعابية للقطاع من جهة، وضعف إمكانيات وقدرات تسيير هذه الاستثمارات من جهة أخرى.

أما المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989)، فقد ركز على ضرورة تلبية الحاجيات الأساسية للسكان وتحسين الإنتاج والاستثمار، من أجل ضمان الاستقلالية الاقتصادية للبلاد ولتحقيق هذه الأهداف تم التركيز على تنمية قطاع الفلاحة والري قصد تحسين مستوى الإنتاج الزراعي وبالتالي تحسين مستوى الاستهلاك للسكان، ومن جهة أخرى اهتم هذا المخطط بتطوير الهياكل القاعدية والاجتماعية دون أن يهمل القطاع الصناعي. وقد سطر المخطط الخماسي الثاني جملة من الأهداف نذكر منها:

- زيادة عدد مراكب الصيد بحوالي 933 مركباً مقارنة عما كان موجوداً عام 1984، على أن تمس هذه الزيادة أساساً السردينيات، الجيابات، سفن صيد المرجان، وسفن الصيد بأعالي البحار.
- دعم الأعمال الجارية في مجال تربية الأسماك ببحيرتي الملاح والأبيرة ومحطة مازافران.
- استغلال المرجان ومعالجته من أجل رفع قيمته.

---

[1] – يايسي إلياس، **واقع وآفاق تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] - Ministère de la planification et de l'amenagement du territoire, **rapport général du deuxième plan quadriennal,** Javiier 1985, p 2/07.

- تحويل حوالي 10% إلى 15 من الإنتاج السمكي الأزرق، وذلك من خلال دعم الصناعة السمكية التحويلية.

- إنجاز هياكل قاعدية خاصة بتصليح سفن الصيد، ووضع هياكل قاعدية للتبريد والحفظ ولانجاز هذه الأهداف خص قطاع الصيد البحري بغلاف مالي قيمته 1.2 مليار دينار وزع على النحو الموالي[1]:

- 244 مليون دينار جزائري: إكمال المشاريع التي هي قيد الإنجاز.
- البرنامج الجديد خصص له 776 مليون دينار جزائري، وزعت كالآتي:
  - 491 مليون دينار جزائري: اقتناء مراكب جديدة.
  - 94.5 مليون دينار جزائري: إقامة معامل تصبير
  - 158 مليون دينار جزائري: إقامة ورشات بناء وتصليح مراكب الصيد.
  - 35.9 مليون دينار جزائري: وحدات معالجة المرجان.
  - 23.1 مليون دينار جزائري: هياكل قاعدية خاصة بالقطاع.
  - 9.5 مليون دينار جزائري: إجراء ودعم البحوث والدراسات الخاصة بالقطاع.

إن الأرقام السابقة تبين مدى ضعف الغلاف المالي المخصص لقطاع الصيد البحري مقارنة بما حصلت عليه بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فكان نصيب قطاع الزراعة والري على سبيل المثال يقدر بنحو 79 مليار دينار، منها 30 مليار دينار للزراعة و49 مليار لقطاع الري.

المطلب الثالث: تطور حجم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الجزائر بين 1990 و2000م

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المبالغ المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري من طرق الدولة ابتداءاً من عام 1989، وجهت لإنجاز مقر الوكالة الوطنية للصيد البحري وأربع مندوبيات جهوية، وقد استفاد قطاع الصيد البحري في الجزائر مع بداية التسعينيات من مساعدة مالية قدمت من طرف الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية واللجنة الاقتصادية الأوربية وهذا التطوير الصيد الحرفي لشرق وغرب البلاد.

كلف مشروع اللجنة الاقتصادية الأوربية الذي امتد من 1992 – 1995 ما يقارب 12503033 وحدة حسابية أوربية، وهذا من دون الزيادات التي مست الأمور الطارئة التي قدرت بنحو 5% من القيمة الإجمالية، الأمر الذي أدى بارتفاع القيمة الإجمالية إلى 285538023.75 دينار جزائري.

[1] – يايسي إلياس، **واقع وآفاق تطوير الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وضمن هذا المبلغ الكلي بلغت مساهمة صندوق دعم تشغيل الشباب 30% من القيمة الإجمالية أي ما يقارب 25024538 دينار جزائري في شكل مساعدات مالية لشراء مراكب صيد طولها حتى 6.8م [1].

ولكن من أجل مواجهة قلة الموارد الصيدية وازدياد الطلب عليها خلال هذه العشرية، عملت الجزائر على تطير برامج استثمارية وإنشاء شركات مختلطة مع دول أجنبية، ولأجل تحقيق ذلك شرعت الوزارة في وضع سياسة تسويقية تسمح بتحفيز وترويج الاستثمار الخاص والشراكة في مختلف ميادين هذه الصناعة البحرية ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- إنشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي.
- إحداث هياكل قاعدية للصيد القاري.
- إنشاء وحدات لصناعة الأغذية الكوجهة للتربية السمكية، كما يهدف هذا البرنامج أيضاً إلى تحسين وتنويع الإنتاج وتطير صناعة الصيد البحري الداخلية وفي أعالي البحار.

وفي إطار تدعيم الاستثمار الخاص عمدت الجزائر إلى فتح باب الشراكة الأجنبية حيث تمكنت في السنوات بين 1998 و2000 من رصد نحو 12 شركة استثمارية مختلطة كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] – عبد الرحمن مغازي، **اقتصاد الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 163

جدول رقم (25)

الشركات المختلطة الناشطة في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

بين 1998 و2007 م

عدد الشركات المختلطة	طبيعة الاستثمار	عدد المراكب	مناصب الشغل المستحدثة	الإنتاج
10 شركات جزائرية أسبانية	صيد	124	2685	29290طن /السنة
1 شركة جزائرية فرنسية/أسبانية	هياكل الدعم		2685	
1 شركة جزائرية إنجليزية سويدية	تربية المائيات		2685	

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد بالأرقام 2007/جانفي 2008.

ويعود رفع مستوى الإنتاج الوطني من حوالي 91 ألف طن عام 1990م إلى ما يقارب 113 ألف طن عام 2000م، أي بمعدل نمو قدره نحو 20% إلى الجهود المبذولة والبرامج التنموية للوزارة في إطار توسيع مجال الاستثمار الخاص، وكذلك الاستثمارات الأجنبية، وخاصة في مجال عصرنة وسائل الإنتاج ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع: تطور حجم الاستثمار في قطاع الصيد البحري في الفترة ما بين 2001، 2009

استهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي الوطني بمكونيه النفطي وغير النفطي، وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني، وتنويع قاعدته وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية، ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة أهمية الاقتصاد غير النفطي وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني، ويتطلب ذلك تنمية القطاعات الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد مع التركيز على القطاعات ذو الإمكانات الواعدة وتطوير القطاع الخاص وتنمية القدرة التنافسية [(1)].

[1] – جابر فرطاقي، **دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص 108.

ويبين الجدول رقم (26) مجموع الاستثمارات العمومية والخاصة في الصيد البحري وتربية المائيات من 2001 حتى 2009.

جدول رقم (26)

مجموع الاستثمارات العمومية والخاصة في الصيد البحري وتربية المائيات (2001- 2009)

(الوحدة 10^6 دينار جزائري)

	من عام 2001 إلى غاية 2009	
	عدد المشاريع	التكلفة
الاستثمارات العمومية: الأشغال العمومية	–	–
الصيد البحري وتربية المائيات	40	2912
مجموع الاستثمارات العمومية	40	2912
الاستثمارات الخاصة		
هياكل دعم الصيد البحري	28	340
إدخال وحدات الصيد البحري	827	113135
تجديد وحدات الصيد البحري	120	11000
هياكل دعم تربية المائيات	14	601
هياكل إنتاج تربية المائيات	82	4216
مجموع الاستثمارات الخاصة	1071	133292
المجموع	1111	136204

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، ص105.

يتبين من الجدول رقم (26) أن حجم الاستثمارات العمومية ضعيف جداً أمام الاستثمارات الخاصة إذ لا يمثل سوى 2.1% من مجموع الاستثمارات الخاصة وهو ما يفسر تشجيع الوزارة للاستثمار الخاص والأجنبي، كما يلاحظ أيضاً من الجدول أن من بين الاستثمارات الخاصة حظي جانب أو فرع الاستثمار المتعلق بإدخال وحدات صيد جديدة بالحصة الكبيرة من الانفاق الاستثماري إذ قدر بنحو 80% من مجموع الاستثمارات الخاصة وهو ما يفسر الاتجاه نحو التوسع في الإنتاج والذي من المتوقع وصوله في آخر عام 2009م إلى ما يقارب 180 ألف طن[1].

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، مرجع سبق ذكره، ص68.

لقد حققت الوحدات الاقتصادية السمكية نسبة لا بأس بها في حجم الانفاق الاستثماري خلال الفترة ما بين 2001، 2009م، وجهت لتنفيذ عدد من الأنشطة المرتبطة بتحديث وتأهيل المكونات السمكية القائمة والتوسع في طاقاتها الإنتاجية والاستيعابية، ونلاحظ أن توزيع التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية قد كانت متساوية تقريباً بين برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان نصيبه حوالي 71.5 مليار دينار جزائري أي ما يمثل نحو 52% من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمارات في هذه الفترة وحظي برنامج دعم النمو (2005/ 2009) بالحصة المتبقية والمقدرة بـ 48% من إجمالي الانفاق الاستثماري للمرحلة.

استهدفت هذه المرحلة (2001/ 2009) من خلال برنامجين، الانعاش الاقتصادي (2001/ 2004) وبرنامج دعم النمو (2005/ 2009) رفع معدلات النمو في الإنتاج السمكي إلى 18% وتشير البيانات والمؤشرات الإحصائية لأعوام البرنامج إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة في مجال الإنتاج عن المستهدف، حيث حقق الإنتاج نمواً معتبراً خلال فترة برنامج الانعاش الاقتصادي حيث ارتفعت كمية الإنتاج من حوالي 110 ألف طن عام 2000م، إلى حوالي 140 ألف طن عام 2004م، حيث تجاوز المستهدف بنحو 10 آلاف طن وبزيادة إجمالية خلال سنوات البرنامج قدرت بنحو 18%، وتشكل الأسماك السطحية النسبة الأكبر مقارنة بأنواع الأسماك الأخرى المصطادة، واستمر حجم الإنتاج في ارتفاع خلال السنوات الأولى من برنامج دعم النمو ليحقق إنتاج قدره حوالي 157 ألف طن عام 2006م، أي بنسبة زيادة قدرها حوالي 13% عن حجم الإنتاج عام 2004م [1]. كما استهدفت البرنامج زيادة في حجم الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 28%، حيث ارتفعت كمية الصادرات من حوالي 905 طن عام 1999م إلى نحو 2300 طن عام 2004، كما ارتفعت قيمة الصادرات السمكية من 192 مليون دينار جزائري عام 1999م إلى نحو 795 مليون دينار عام 2004م وحوالي 870 مليون دينار 2006[2].

بعد أن تم استعراض الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع السمكي خاصة في الفترة الأخيرة، (1990/ 2009)، يمكننا القول أن القطاع السمكي شهد تطوراً ملموساً في تنميته وتوجيه استثماراته بجهود مشتركة بين القطاع العام الممثل في الوزارة، والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، وبتمويل وطني أجنبي.

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **إحصائيات الصيد البحري 2005/2000**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **إحصائيات الصيد البحري 2005/2000**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الخامس: تطور سياسة التمويل في قطاع الصيد البحري

إن نصيب قطاع صيد السمك بالجزائر من القروض المختلفة يتميز بالضعف، حيث يعاني من عجز في التمويل وكذا المؤسسات المصرفية المانحة، فإلى وقت قريب لم تكن هناك إلا مؤسستين مصرفيتين تحولان إلى هذا القطاع وهما القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولذلك تعتبر التمويل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، ويقع التمويل على عاتق المدخرات الوطنية بصفة أساسية، ويستعان بالمدخرات الأجنبية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية [1]، وتتمثل مصادر التمويل في الجزائر لقطاع الصيد البحري في القروض الوطنية المتقدمة من البنوك المحلية.

الفرع الأول: القروض طويلة المدى:

وكانت هذه القروض مخصصةو لتمويل اقتناء أدوات الحرف البسيطة، كما يسمح هذا النوع من القروض بتغطية حوالي 85% من السعر الإجمالي لمركب الصيد والتجهيزات المختلفة المرافقة له، ويمنح هذا النوع من القروض استناداً إلى فاتورة شكلية وبعد الحصول على التأمينات الخاصة بالعام الأول.

الفرع الثاني: القروض المتوسطة المدى:

هذه القروض مخصصة لتمويل شراء التجهيزات والقيام بالتصليحات الكبيرة الخاصة بالقوارب الصغيرة، وفي هذه الحالة كان القرض الشعبي الجزائري يمنح وبدون الرجوع إلى أي جهة قروض لا تتعدى قيمتها 40000 دينار جزائري، ومدتها تصل إلى خمس سنوات، مع إمكانية الاستفادة من تأجيل مدته ستة أشهر، ويقدر سعر الفائدة بـ 3.5%.

الفرع الثالث: قروض خاصة:

عبارة عن قروض متوسطة المدى موجهة لمجهزي ومقتني ومستغلي مراكب الصيد الكبيرة، إن هذه القروض والتي تمنح من طرف القرض الشعبي الوطني الجزائري كانت تصل حتى 75% من السعر المسجل في الفاتورة الشكلية إذا كان المركب من صنع محلي، أما إذا كان المركب من صنع أجنبي تكون قيمة القرض 50% من السعر المحدد في الفاتورة الشكلية، وتصل مدة القرض إلى 5 خمس سنوات وستة أشهر تأجيل، وبمعدل فائدة 7.76% سنويا[2].

والجدول الموالي يوضح عينة من القروض الممنوحة من طرق القرض الشعبي الجزائري.

---

[1] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[2] – Gedit populaire d'algerie, letter comme No 003/83, **relative au financement du secteur de la peche**, p9.

جدول رقم (27)

حجم القروض الممنوحة من طرف القرض الشعبي الجزائري ونسبة استعمالها عام 2005

	المبلغ المرخص به دج	نصيب كل منطقة %	المبالغ المستعملة	نسة الاستعمال %	الرصيد غير المدفوع في الأجل	الرصيد المتبقي
الغرب	120202000	44.90	84558000	70	1680	5315
الوسط	81216000	30.32	60893000	74	3426	9611
الشرق	66384000	24.78	45733000	69	2343	11653
المجموع	267892000	100	190584000	71	13449	6579

Source: le secteur des peches en algerie, Annexes, tableau graphique, p31.

ويتضح من الجدول أنه ومع تواضع حجم القروض المقدمة لقطاع الصيد البحري مقارنة بالقطاعات الأخرى، إلا أن هذه القروض لم تستغل كلياً، حيث لم تتجاوز نسبة استعمال هذه القروض 70%.

الفرع الرابع: الدعم المالي عن طريق الخزينة العمومية:

بلغ الدعم المالي في نهاية 1984 حوالي 286 مليون دينار جزائري، وهو ما كان له الأثر الكبير في توسيع وتجديد مراكب الصيد البحري، لكن هذه العملية تميزت بالظرفية وعدم الاستمرارية وبعد الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر عام 1986 تراجعت القورض المقدمة من طرف القرض الشعبي الجزائري، بسبب المشاكل التي طرأت مع الزبائن، الأمر الذي أدى إلى توقيف شبه كلي لهذه العملية(1).

الفرع الخامس: تمويل قطاع الصيد البحري عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بعد عام 1986م تولى تمويل قطاع الصيد البحري بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكان يقوم بمنح قروض سواء في عمليات اقتناء مراكب جديدة أو تصليح المراكب الكبيرة، حيث يتم التعامل مع قروض اقتناء مراكب جديدة كما يلي:

- منح قرض مدته 5 سنوات لمراكب الصيد التي يتجاوز طولها 12 متر.
- منح قرض مدته 6 سنوات لمراكب الصيد التي يتراوح طولها بين 12 و16متر.
- منح قرض مدته 5 سنوات لمراكب الصيد التي يتجاوز طولها 16 متر.

(1) – يايسي إلياس، **واقع وآفاق تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 88.

وتكون مدة التأجيل 12 شهراً، ويمول المشروع بـ 60% من قيمة الفاتورة الشكلية.

الفرع السادس: تحويل عمليات معدات الصيد والقيام بالتصليحات الكبيرة:

هذا النوع من القروض يسمح بتمويل عمليات ظرفية تتطلب موارد مالية يتجاوز قدرات وإمكانيات الصياد المالية، وتوجه هذه القروض للقيام بتصليحات هيكل السفينة أو اقتناء أدوات الصيد المختلفة وكانت لا تتعدى 30% من القيمة الإجمالية للاستثمار ومدتها سنتين[1].

ولكن في ظل تحديات الوضع الراهن وما يعاني منه القطاع في ظل متغيرات العولمة، والأمن الغذائي والفقر والتنمية المستدامة، والتنمية المحلية، عملت الوزارةو الوصية وبالتعاون مع الإطارات والمتعاملين في القطاع بقرار إنشاء مؤسسة قرض لفائدتهم وتحسيسهم بضرورة التجمع والانضمام بما يلائم الوضعية الجديدة، وكذا العمل على اقتراح شكل منظم مناسب لمؤسسة القرض يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع من جهة وهيكل النظام المالي من جهة أخرى[2].

---

1 – عبد الرحمن مغازي، اقتصاد الصيد البحري في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 68

2 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، يوم دراسي حول إنشاء مؤسسة القرض للصيد البحري وتربية المائيات، أفريل 2003.

خلاصة الفصل:

حققت الجزائر تقدماً ملحوظاً في إنتاج مصايد الأسماك في السنوات الأخيرة فالنمو في طاقتها الإنتاجية كما أظهرتها الإحصائيات سواء من مصايد الأسماك الطبيعية البحرية والداخلية أو تربية الأحياء المائية والصيد القاري يعتبر مقبولاً إلى حد ما مقارنة ببعض الدول العربية، كما يمكن القول عنه أنه غير مقبولاً بالنظر إلى إمكانيات وحجم الثروة السمكية التي يتوفر عليها هذا القطاع في الجزائر.

وخلال العقود الثلاثة الماضية زاد استهلاك الفرد من 2.7 كيلو غرام في عام 1980م ليصل إلى 5.5 كيلو غرام في عام 2008 وهي زيادة معتبرة، حيث ارتفع حجم الإنتاج من حوالي 70 ألف طن عام 1998 إلى 157 ألف طن 2006.

وكانت المحركات الرئيسية في نمو إنتاج القطاع هو تسليم الوزارة الوصية بأن لهذا القطاع أولوية إنمائية، وذلك من خلال توجيه الجهود إلى الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية بما في ذلك المساحات المائية المناسبة لهذا الغرض، والاستثمار في هذا القطاع، وإجراء البحوث ونقل التكنولوجيا وإنشاء شبكة قطرية للإرشاد في مجال الاستزراع السمكي وتربية الأحياء المائية.

الفصل الثالث:

دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر

الفصل الثالث: دور السياسات الفلاحية في النهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر

تمهيد:

تختلف أهمية قطاع الصيد البحري في العالم بالنظر إلى حجم الثروة السمكية المتاحة والإمكانيات البشرية المدخرة لاستغلالها في كل بلد، ويحتل القطاع السمكي مكانة متميزة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال مساهمته في سد احتياجات السكان الغذائية من البروتين الحيواني، وفي خلق فرص عمل وتوليد الدخل وتطوير إمكانيات التصدير، وذلك وفق ما تتوفر عليه الجزائر من شريط ساحلي وجرف قاري ومسطحات مائية.. الخ.

إن قطاع الصيد البحري قطاع حيوي وفرص الاستثمار فيه كبيرة، ويعتبر من القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي يعول عليها في تحقيق موارد نقدية واعتمادها مصدراً لزيادة القيمة المضافة ومجالاً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومجالاً مستوعباً للعمالة بما يوفره من فرص عمل في مجال الصيد البحري والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به.

كما يساهم القطاع السمكي في التجارة الخارجية للجزائر، حيث يعد مصدر للعملة الأجنبية خارج عن قطاع النفط، وذلك من خلال توافر إمكانيات زيادة الإنتاج والتصدير في هذا القطاع، ومن أجل مواكبة ذلك التطور العلمي والتقني الذي يشهده القطاع على المستوى العالمي.

من أجل هذا وذاك، تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول مساهمة القطاع السمكي في الاقتصاد الجزائري، من خلال تناول عدد من المؤشرات الاقتصادية منها مساهمة القطاع السمكي في كل من الناتج المحلي الإجمالي، العمالة، الإيرادات العامة للدولة، الأمن الغذائي، وخصص المبحث الثاني لدراسة التجارة الخارجية للأسماك في الجزائر من خلال حجم الصادرات وتطورها واتجاهاتها، وكذا الواردات وتطورها واتجاهاتها، وخص المبحث الثالث لدراسة معوقات نمو القطاع السمكي وسبل التغلب عليها أما المبحث الرابع والأخير تطرقنا إلى الاستراتيجيات الزراعية الجديدة للنهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر.

المبحث الأول: مساهمات القطاع السمكي في الاقتصاد الجزائري

تشكل الثروة السمكية ركناً أساسياً في الموارد الزراعية العربية، وعنصراً هاماً في مقومات تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية عامة والجزائر خاصة، إذ أن تكاليف الحصول على البروتين الحيواني من الأسماك تعد منخفضة مقارنة مع المصادر الأخرى، ويحتل القطاع السمكي مركزاً هاماً في النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث يساهم إنتاج هذا القطاع في سد احتياجات السكان من هذه المادة الغذائية الهامة الغنية بالبروتين، كما يتم تصدير كميات من الأسماك إلى الخارج، ومع أن مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي لازالت محدودة، ويمكن بيان أهم أوجه مساهمة القطاع السمكي في الاقتصاد اليمني من خلال دراسة مساهمته في كل من الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة والإيرادات العامة والأمن الغذائي والتصدير...الخ.

المطلب الأول: مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر القطاع السمكي أحد أركان الاقتصاد الجزائري، ويستمد هذا القطاع أهميته بصفة أساسية من حجم وتنوع مخزون الثروة السمكية، إضافة إلى ما يوفره من فرص عمل وفي إيرادات الدولة والتجارة الخارجية من ناحية حجم الصادرات وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2008.

جدول رقم (28)

تطور مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008/1990

بالأسعار الجارية (مليار دينار جزائري)

	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي دولار	الناتج السمكي	الناتج الزراعي للناتج الإجمالي (%)	الناتج السمكي للناتج الإجمالي (%)	الناتج السمكي للناتج الزراعي (%)
1990	61840.5	5030.14	337.02	8.13	0.54	6.68
1995	42078.5	5233.92	351.72	12.43	0.83	6.69
2000	54792.5	7493.55	371.52	13.62	0.68	6.72
2001	55097	6514.69	453.16	11.82	0.82	6.69
2002	56999.3	6481.67	448.48	11.37	0.79	6.92
2003	68051.5	8141.59	519.87	11.96	0.76	6.39
2004	85032.3	9699.84	520.38	11.4	0.61	6.35
2005	102217.4	10657.82	528.54	10.42	0.51	5.95
2006	116461	12113.75	595.1	10.4	0.51	5.91
2007	119958.4	13268.7	543.3	11.06	0.48	5.1
2008	126231.7	15473.7	565.7	12.2	0.50	5.3
المتوسط	71396.66	7929.22	507.22	11.1	0.71	6.39

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، سبتمبر 2006 / 2007 /2008.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام، أعداد مختلفة، 2003، 2007، 2009.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات قطاع الصيد البحري 2000/ 2005.

ويتبين من الجدول الذي سبق أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، قد بلغت حوالي 8% عام 1990م، وهي أدنى نسبة مساهمة مسجلة وحوالي 13% عام 2000م وتمثل الحد الأقصى، حيث ارتفعت قيمته من حوالي 5030.14 مليون دولار عام 1990م، إلى نحو 12113 مليون دولارعام 2006، بنسبة زيادة بلغت نحو 240%، ومتوسط سنوي بلغ حوالي 7929 مليون دولار. كما يلاحظ ثبات نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام 2001م إلى غاية 2006 وهذا راجع إلى زيادة نمو الناتج الزراعي بنفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويتبين من الجدول أن مساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي محدودة للغاية، وتظل متواضعة، حيث بلغت مساهمته حوالي 0.51% عام 2006 وتمثل الحد الأدنى، وحوالي 0.83% عام 2001 وتمثل الحد الأقصى، كما يلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي في تناقص، حيث كانت هذه النسبة تقدر بـ 0.54% عام 1990م، ثم ارتفعت لتسجل الحد الأقصى عام 1995 و2001 بنسبة مساهمة وصلت نحو 0.80%، ثم أخذت في الانخفاض حيث سجل أضعف وأدنى نسبة مساهمة عامي 2005 و2006م قدرت بنحو 0.5%، وهذا راجع إلى ارتفاع حصة الصناعة الهيدروكربونية (النفط والغاز) في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 46% بسبب ارتفاع سعر البرميل من النفط، حيث سجل القطاع الصناعي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي منذ الاستقلال، في سنة 2006 بحوالي 50.92%، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة المستمرة في مساهمة الصناعات الاستخراجية وخاصة النفطية والغازية، التي عرفت زيادة كبيرة في الإنتاج خلال هذه الفترة (1).

كما يسجل من الجدول أيضاً ثبات نسبة مساهمة القطاع السمكي في الناتج الزراعي في حدود نسبة 6.7% باستثناء عامي 2005 و2006 والتي عرفت هذه النسبة تراجع وصل إلى 5.9%، إذ قدر متوسط مساهمة الناتج السمكي في الناتج الزراعي بنحو 6.39% طيلة فترة الدراسة.

وعلى الرغم من انخفاض نصيب قطاع الصيد البحري في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معدل نموه في زيادة مستمرة، حيث بلغت نسبة المتوسط السنوي لمساهمة قطاع الصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.71% خلال الفترة (1990، 2006)، كذلك هو الحال بالنسبة لقطاع الزراعة، إذ على الرغم من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن معدل نموه في تزايد مستمر، وقدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 11.15% طيلة الفترة، وبلغت نسبة مساهمة القطاع السمكي في الناتج الزراعي بمتوسط سنوي قدر بنحو 6.39% خلال نفس الفترة.

وبصورة عامة، فإن مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة مقارنة بأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعود إلى ارتفاع مساهمة بعض القطاعات الأخرى وخصوصاً قطاعي النفط والخدمات اللذان يساهمان بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نقص الاستثمار في القطاع السمكي في الجزائر.

---

1 – فاتح صيد، **دور صناعة الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2007، ص 146.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصيد البحري في خلق فرص العمل:

بالإضافة إلى أهمية قطاع الصيد البحري في مقدار ما يساهم به في الناتج المحلي الإجمالي، فإن له أهمية خاصة في خلق فرص عمل للمشتغلين في نشاط الصيد البحري والنشاطات المرتبطة به، والتي تمد هذا القطاع بمدخلاته، كصناعة قوارب الصيد وصيانتها وتصليحها، وصناعة شباك الصيد وصناعة الثلج وأنشطة تبريد وحفظ وتجفيف الأسماك أو ما يصطلح عليه صناعة الأسماك والتي تتضمن عدة أنشطة منها حفظ الأسماك، تعليبها وتجميدها، تدخينها وتمليحها، وصناعة دقيق السمك، يضاف إلى ذلك الفرص التي يخلقها للمشتغلين بتسويق الأسماك من المنتج إلى المستهلك النهائي [1].

ارتفع عدد المشتغلين بقطاع الصيد البحري في الجزائر من 26.5 ألف صياد عام 1999م إلى نحو 50.6 ألف صياد عام 2006م، وبنسبة زيادة قدرها 91%، ولقد واكب هذه الزيادة في عدد الصيادين، زيادة في عدد قوارب الصيد كافة أنواعها وأحجامها، حيث قدر حجم أسطول الصيد البحري المسجل عام 1999م نحو 2464 قارب إلى نحو 4179 قارب عام 2006م، أي بنسبة زيادة قدرها 70%، ورافق كل هذا إنتاج إجمالي محقق من قبل هذا القطاع قدر بنحو 157 طن عام 2006، بزيادة قدرها نحو 67 ألف طن عن الإنتاج المحقق عام 1999م، أي بمعدل نمو قدره 76%، وقد أسهم قطاع الصيد البحري في تعزيز وتنمية الصادرات الجزائرية من الأسماك حيث بلغت الكميات المخصصة للتصدير من الأسماك والأحياء البحرية حوالي 2109 طن عام 2006م، بنسبة نمو قدرها حوالي 140% من إجمالي الصادرات السمكية عام 1999 والمقدرة بـ 905 طن.

انخفض متوسط الإنتاجية السنوية للصياد من 4.38 طن عام 1991 والبالغ قيمتها 1620 دولار أمريكي إلى متوسط إنتاجية في عام 1999م بلغت 3.45 طن للصياد والبالغ قيمتها 13.07 دولار أمريكي، وبفارق انخفاض قدره 3.13 دولار أمريكي، وفي عام 2006م بلغ متوسط إنتاجية الصياد 3.14 طن وبقيمة قدرها 11.90 دولار أمريكي، وقدر متوسط الإنتاجية للصياد الجزائري خلال الفترة 1999- 2006 بنحو 3.4 طن [2].

والجدول الموالي يوضح تطور حجم العمالة في قطاع الصيد البحري ونسبتها لإجمالي العمالة في الجزائر:

[1] – أحمد قاسم محسن مقبل، **القطاع السمكي ومساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2007**،مرجع سبق ذكره، ص09.

جدول رقم (29)

تطور حجم العمالة في قطاع الصيد البحري ونسبتها لإجمالي العمالة في الجزائر والعمالة في القطاع الزراعي (2008.2000/1995)

(الوحدة: عامل)

	إجمالي حجم العمالة في الجزائر	العمالة في القطاع الزراعي		العمالة في القطاع السمكي		
		عدد العمال	نسبتها لإجمالي العمالة	عدد العمال	نسبتها للعمالة في الزراعة%	نسبتها لإجمالي العمالة%
1995	8826000	2242000	25.4	27290	1.20	0.30
2000	10353000	2525000	24.4	28220	1.11	0.27
2001	10743000	2591000	24.11	29000	1.12	0.26
2002	11154000	266000	23.84	30540	1.12	0.26
2003	11585000	2729000	23.6	34040	1.24	0.29
2004	12027000	2801000	23.3	41190	1.46	0.34
2005	12492000	2873000	23	44190	1.53	0.35
2006	12670000	2620000	20.7	50660	1.90	0.40

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الخرطوم سبتمبر 2000 /2006 / 2007 /2008.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام، أعداد مختلفة، 2003، 2007، 2009.

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (29) الزيادة المستمرة في عدد العمال بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات حيث وصل عدد الصيادين في عام 2006م إلى نحو 51 ألف عامل مقارنة بنحو 27 ألف عامل عام 1995م، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 52%، وتشكل العمالة في صيد الأسماك حوالي 2% من حجم العمالة في القطاع الزراعي عام 2006م، ونسبة 0.4% من إجمالي اليد العاملة الجزائرية في مختلف القطاعات المشكلة الاقتصاد الوطني، وهي أقصى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة بين 1995 و2006، حيث سجلت اليد العاملة في القطاع السمكي أدنى قيمة لها عام 2000م، حيث قدرت نسبة مساهمتها في إجمالي العمالة الزراعية بنحو 1.1%، ونسبة 0.26% من إجمالي اليد العاملة الكلية في الجزائر، ثم بدأت هذه النسبة في الارتفاع بزيادة عدد العمال في قطاع الصيد البحري لتصل إلى ما هي عليه عام 2006م.

وهناك صعوبة كبيرة لتقدير العمالة في الأنشطة المرتبطة بقطاع الثروة السمكية، إلا أنها تقدر في البلدان المتقدمة بحوالي 4 إلى 6 عمال للتصنيع والتوزيع لكل صياد [1]، فإن كان عدد الصيادين في الجزائر يناهز 50 ألف صياد يضاف إليهم على الأقل ما يقارب 20 ألف عامل في الأنشطة المختلفة لقطاع الصيد البحري (صناعة، نقل، توزيع.. الخ)، أي أن مجموع المشتغلين في القطاع السمكي يزيد عن 70 ألف عامل (بافتراض أن العائلة تتكون من 5 أفراد) يعيلون ما يقارب 350 ألف نسمة، وبإمكان هذا القطاع في حالة توفر الخطط العلمية والعملية والاستثمارات المالية المناسبة أن يضاعف من فرص العمل خلال العشر سنوات القادمة ليصل عدد المشتغلين في مختلف جوانب القطاع السمكي إلى نحو 180 ألف عامل يعيلون حوالي 1 مليون نسمة [2].

عرف مؤشر اليد العاملة في قطاع الصيد البحري في الجزائر تحسناً ملحوظاً، حيث شهد نمو مناصب الشغل المستحدثة تطوراً قارب الأضعاف الأربعة، حيث انتقل من 3378 منصب عمل عام 2000م إلى 12600 منصب عام 2005 مع تراكم وصل إلى 44102 منصب شغل كما هو موضح في الجدول رقم (30).

جدول رقم (30)

تطور فرص العمل المستحدثة في قطاع الصيد البحري خلال الفترة (2000/2005)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
مناصب الشغل المستحدثة	3378	4929	6105	11016	12074	12600	44102
معدل النمو(%)	–	45.9	23.8	80.4	9.60	4.35	–

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري (2000/2005)، جويلية 2006.

من الجدول نلاحظ أن فرص التشغيل في قطاع الصيد البحري تعرف تزايداً وإن كانت نسبة التزايد متذبذبة من سنة لأخرى، حيث وصل عدد مناصب التشغيل المستحدثة إلى نحو 50 ألف منصب شغل عام 2005، وهذا راجع إلى تجسيد مختلف المشاريع والبرامج المتعلقة بالصيد البحري وتربية المائيات، خاصة

[1] – عادل عزة عبد العزيز، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة طنطا 1991، ص 68.

[2] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، مرجع سبق ذكره، ص 120.

في إطار ما يصطلح على تسميته برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001/ 2004) وبرنامج دعم النمو (2005/ 2009).

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الصيد البحري في الإيرادات العامة للدولة:

تحصل وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية على عوائد وإيرادات من القطاع السمكي، من خلال رسوم التراخيص التجارية، الضرائب، جزاءات المخالفات، رسوم التسويق التصديري، وتحصل وزارة المالية على جزء من الفوائد المحصلة على المشاريع والمؤسسات النشطة في القطاع سواء كانت شركات عمومية أو شركات خاصة.

وتقدر الموارد المالية المباشرة المحصلة للدولة من عمليات الاصطياد في المياه الإقليمية الجزائرية وفقاً لهذه الاتجاهات في الآتي:

1) رسوم الدولة من قيمة المصيد المصطاد بواسطة قوارب الصيد التقليدي تقدر بنسبة 7% من قيمة المصيد وفقاً للأسعار السائدة عند البيع في مراكز الانزال والمزاد العلني.

2) إتاوة الدولة مقابل حق الاصطياد لقوارب الصيد بنسب من الكميات المصطادة على النحو الآتي[1]:

* الأسماك القاعية: 10% من قيمة المصيد.
* الأسماك الصغيرة السطحية: 7% من قيمة المصيد.
* الأسماك الكبيرة السطحية: 7% من قيمة المصيد.
* القشريات والرخويات: 15% من قيمة المصيد.
* العمولة التسويقية بواقع 2%، وتحصل من الكميات المصدرة.

وانسجاماً مع الزيادة في الإنتاج التي حدثت في قطاع الصيد البحري إلى غاية عام 2006م، وما قابله من ارتفاع في حجم وقيمة الصادرات، مما انعكس إيجابياً على العائدات المالية للدولة من المبالغ المحصلة من الاتاوات المحصلة على سفن الصيد ورسوم التصدير، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الإيرادات السمكية خلال الفترة (2000/ 2006).

---

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، مرجع سبق ذكره، ص117.

جدول رقم (31)

تطور حجم الإيرادات السمكية ومقارنتها بالإيرادات العامة خلال الفترة (2000/ 2006)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الإيرادات العامة للدولة	1147.1	1069.4	1207.1	1569.4	2017.3	2777.9	3356.9
إيرادات الدولة من القطاع السمكي	16.54	24.86	30.65	30.97	34.79	38.26	42.37
نسبة الإيرادات السمكية للإيرادات العامة للدولة (%)	1.44	2.32	2.53	1.97	1.72	1.37	1.26

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، الخرطوم سبتمبر 2006 / 2007.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام، أعداد مختلفة، 2003، 2007.

ومن خلال الجدول رقم (31) الذي يوضح تطور حجم الإيرادات السمكية ومقارنتها بالإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2000/ 2006)، نلاحظ الاتجاه المتزايد للإيرادات المحصلة فعلياً من القطاع السمكي في الجزائر، حيث قدرت عام 2000م بنحو 16.54 مليار دينار جزائري ثم ارتفعت لتصل في عام 2006 إلى نحو 42 مليار دولار جزائري، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 62%، وكذلك هو الحال بالنسبة للإيرادات العامة للدولة، حيث سجلت أقصى قيمة لها والمقدرة بنحو 3356.9 مليار دينار عام 2006م، وأدنى قيمة لها والمقدرة بنحو 1069.4 مليار دينار عام 2001م، وقدرت نسبة الزيادة في الإيرادات العامة للدولة بين عامي 2000 و2006 بنحو 192%.

أما على صعيد نسبة مساهمة الإيرادات السمكية في ايرادات العامة، وعلى الرغم من تواضع نسبة مساهمتها إلا أنها عرفت تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث قدرت هذه النسبة عام 2000م بـ 1.4% ثم ارتفعت إلى 2.5% عام 2002 أي بنسبة زيادة تصل إلى 80%، ثم أخذت في التراجع حيث قدرت عام 2006م بنحو 1.2% أي بنسبة تراجع نحو 50% مقارنة بعام 2002م.

وبالرغم من هذا أن التطور المستمر في إيرادات الدولة من القطاع السمكي توحي بالتزايد المستمر في الإنتاج وكذلك عدد قوارب الصيد وكذا المشروعات السمكية خاصة ما تعلق منها بمشاريع تربية المائيات

والتي تحصل منها الدولة إيتاوات معتبرة، ومن أجل النهوض بالقطاع في شقه المتعلق بتربية الأحياء المائية عرف هذا الفرع امتيازات مقدمة من طرف الدولة فيما تخص التحصيل الضريبي.. الخ، مثل [1]:

1) تخفيض إتاوة الأملاك الوطنية المتعلقة باستغلال سمك الأنقليس إلى 55 ألف دينار جزائري عوضاً عن 110000 في قانون المالية لسنة 2003م.

2) تخفيض إتاوة الأملاك الوطنية الخاصة بالصيد القاري للأسماك من 50 ألف دينار جزائري إلى 10000 دينار جزائري في قانون المالية لعام 2003م.

3) تخفيض إتاوة الأملاك الوطنية الخاصة بالامتياز البري لمؤسسات تربية المائيات، إلى 1 دينار جزائري للمتر المربع عوضاً عن 10 دينار جزائري في قانون المالية 2003م.

إن قطاع الصيد البحري وتربية المائيات محل العديد من الاقتطاعات ذات الطالع الجبائي وشبه الجبائي أو الاجتماعي، كما هو الحال بالنسبة لكل مؤسسات الإنتاج والتحويل أو التسويق في القطاعات الأخرى، فالاقتطاعات الخاصة لا تعنى سوى باستغلال الموارد في الأملاك الوطنية البحرية وتلك المتعلقة بالري، وذلك من خلال منح رخص للصيد البحري وامتيازات من كل نوع.

إن إيرادات هذه الاقتطاعات الخاصة، التي تستجيب أكثر لاحتياجات قصيرة المدى في الميزانية منها لإستراتيجية تسيير الثروة، لم تساهم في تمويل قطاع الصيد البحري بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلا منذ إنشاء حساب التخصيص الخاص رقم 302- 80 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لمساعدة الصيد البحري التقليدي وتربية المائيات" [2].

ولهذا النظام الجبائي عدد من الإكراهات التي لا تجعله فعالاً إلا قليلاً، نظرا للعديد من الاقتطاعات، والنسب المطبقة والأوعية المعتمدة ونوعية الخدمات المقدمة، حيث إنه لا يشكل أداة حقيقية للسياسة التنموية للقطاع ولا حتى محركاً خاصاً لتطوير الإنتاجية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتسيير الثروة، فيما عدى ذلك قد يشجع هذا النظام التصريحات غير الحقيقية والمبيعات خارج الدوائر الرسمية.

في هذه الظروف، فإن مراجعة الجباية الخاصة بالقطاع تفرض نفسها، دون أن تفقد دورها التقليدي المتمثل في كونها مكمنا لإيرادات الميزانية العامة للدولة، وأن تشكل عاملاً هاماً في سياسة تسيير القطاع، وهكذا وبسماحها اقتطاع جزء من المنتوج الذي يذره القطاع، لاسيما الصيد البحري منه، سواء على شكل

---

1 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر من إعادة البناء إلى الإندماج الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 79/78.

2 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، مرجع سبق ذكره، ص152.

إتاوة على رخص أو حصص استغلال الأملاك الوطنية البحرية أو فرض ضرائب على المداخيل قد تشكل أداة اقتصادية لضبط جهد الصيد البحري.

المحاور الكبرى لاصلاح جباية الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر [1].

إن قطاع الصيد البحري، ما عدا بعض الاستثناءات الهامشية، يخضع لنظام القانون العام. فمداخيل الصيادين وربابين سفن الصيد البحري ومجهزي السفن ومستغلي المهن الصغيرة تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، بينما يستغل هذا القطاع بصفة تقليدية، في هذا الصدد ينبغي تمييز جباية القوارب من نوع المهن الصغيرة عن تلك من النوع الكبيرة.

عندما تتم ممارسة النشاط في شركات، مهما كان شكلها، تخضع الفائدة السنوية المحققة للضريبة على فائدة الشركات (أرباح الشركات) حسب النسبة المحدة حالياً والمقدرة بـ 25%.

ومن أجل تشجيع وضمان برمجة حقيقية لتنمية هذا القطاع الحيوي، يوصي بنقل النظام الجبائي الذي تم إقامته في الزراعة والتربية مع بعض التعديلات.

إن هذه التعديلات لا تخص إلا الضرائب المباشرة والضرائب المشابة لأنه ينبغي الإبقاء على المزايا المشجعة التي تمنح حالياً للقطاع في مجال الضرائب غير المباشرة، خاصة في مجال الضريبة على القيمة المضافة.

والحاصل أنه من أجل السماح للقطاع بتحقيق النتائج القياسية المنتظرة، يكون من المفيد موافقة هذه الترسانة من الاصلاحات بإجراءات تنظيمية وانضباطية.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع السمكي في تحقيق الأمن الغذائي:

تتعدد تعاريف الأمن الغذائي بتعدد الرؤى إلى المشكلة وطبيعتها، فمن الأخصائيين من يراها مشكلة عالمية، ومنهم من يراها مشكلة إقليمية، وآخرون يرونها مشكلة وطنية قومية، وفي كل الحالات يجب توفر مجموعة من الشروط والقوى لمواجهة هذه المشكلة، فقد عرف الأمن الغذائي بأنه تلك "الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي، من الغذاء محلياً" [2]، ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن الغذائي يحدد على أساس تحقيق الاكتفاء الذاتي، هذا الأخير بمفهومه الضيق يهدف إلى إشباع احتياجات الأفراد دون اللجوء

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات**، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2]– السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 10.

إلى العالم الخارجي، بينما الأمن الغذائي فيهتم بتوفير الغذاء للأفراد بغض النظر عن مصدره، داخلي كان أم خارجي [1].

وتمثل الثروة السمكية في الجزائر أحد المصادر الأساسية لمكونات الأمن الغذائي القومي، حيث يؤمن الإنتاج الحالي نحو 5.2 كيلو غرام للفرد سنوياً. ويمكن أن تزداد لتصل نحو 7 كيلو غرام للفرد سنوياً دون حساب الواردات خلال العشر سنوات القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان، وتزداد أهمية هذا الجانب إذا ما نظر إليها كأحد الأسس للاستقلال الاقتصادي للبلد، لأن الشعوب إذا ما أمنت ما تأكله مما تنتجه تكون قد قطعت شوطاً كبيراً في استقلالها الاقتصادي.

ويساهم هذا القطاع في الجزائر في تأمين وتعزيز الأمن الغذائي من خلال توفير احتياجات السوق المحلية من الأسماك والأحياء البحرية والبالغ كمياتها في عام 2006م حوالي 157 ألف طن بمتوسط قيمة إجمالية تقدر بحوالي 314 مليار دينار جزائري، الأمر الذي أسهم في رفع معدل الاستهلاك للفرد في السنة إلى نحو 5.2 كيلو غرام بعد أن كان في حدود 3.2 كيلوغرام خلال سنوات التسعينات، ويجدر الإشارة إلى أن المواطن الجزائري في المناطق الساحلية تعود على الأسماك كوجبة غذاء رئيسية بمتوسط 5 أيام في الأسبوع وبمتوسط استهلاك سنوي للفرد بحوالي 8.5 كلغ، ثم ينخفض هذا المعدل كلما اتجهنا إلى الجنوب.

وعلى ضوء أزمة الغذاء في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة، فمن الواضح أن الحلقة الأساسية للخروج من الأزمة تتمثل في السعي بكافة السبل لزيادة إنتاج الغذاء من كافة المصادر، ومن المؤكد أن قطاع الثروة السمكية يمثل أحد القطاعات الأساسية التي لو أحسن استغلال إمكانياتها لمثلت عاملاً أساسياً من عوامل الخروج من الأزمة.

ويمكن القول أن الاستغلال الراهن للثروة السمكية في الجزائر يتميز بالقصور الكبير وهذا القصور تجسده الحقائق الثلاث التالية:

1) انخفاض الإنتاج المحلي من الأسماك حيث قدر عام 2006م بنحو 157 ألف طن من جميع المصادر، في حين بلغ الإنتاج العربي في نفس العام حوالي 3.4 مليون طن، أي أن الجزائر تنتج فقط نحو 4.5% من الإنتاج السمكي العربي.

2) ارتفاع واردات الأسماك، حيث تفوق الواردات السمكية للجزائر حجم صادراتها من الأسماك ويقدر معدل التغطية بمحو 36%.

---

[1] – أعمر بوزيد محمد، **تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 15.

3) انخفاض متوسط استهلاك الفرد من الأسماك بلغ حوالي 5.12 كيلو غرام للفرد سنوياً في حين أن هذا المعدل في تونس والمغرب يقدر بنحو 7 إلى 10 كيلو غرام.

ومن أجل أن يحظى هذا القطاع بمساهمة فعالة في تحقيق الأمن الغذائي من البروتين الحيواني، لابد من الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية[1]:

1) التوجه نحو السواحل الجزائرية والممتدة على طول 1200 كلم وذلك لإقامة مشروعات استثمارية تساهم في استغلال الثروة السمكية التي تزخر بها المياه الإقليمية الجزائرية.

2) السعي لزيادة نصيب الفرد من الأسماك سدا لحاجته من البروتين الحيواني من موارده الوطنية وبتكاليف أقل.

3) تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للصيادين التقليديين والحرفيين والذين يساهمون بنحو 80% من الإنتاج السمكي في الجزائر [2].

4) تحديث إمكانيات الصيد في المياه الداخلية والبحرية وذلك بإدخال التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال وفي مجال تربية الأسماك.

5) إعداد وتطوير الكوارد العاملة في مهنة الصيد والأنشطة المرتبطة بها.

6) إيجاد أفضل السبل الكفيلة بالمحافظة على زيادة الثروة السمكية القومية وحمايتها تطويرها بما يقتضيه ذلك من تطوير أنشطة البحث العلمي المتخصص.

---

[1] – عيسى مرزاقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2007، ص 76.

[2] – ثناء النوبي أحمد سليم، **اقتصاديات إنتاج واستهلاك في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، العدد الثاني، القاهرة، يونيو، ص 511.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية للأسماك في الجزائر

تشكل العملات الصعبة أهمية بالغة للنمو الاقتصادي والتنمية، ولذلك فإن عوائد الجزائر من العملات الصعبة تعتبر معياراً مهماً من معايير الاستثمار، وأنها تقع في صلب استراتيجية النمو والتنمية على المدى المتوسط على الأقل، إن المصدر الأساسي للعملات الأجنبية في الوقت الحاضر هو صادرات البلاد من النفط الخام والمنتجات النفطية، لذلك فإن الضرورة تقتضي بأن تتركز الجهود في زيادة الصادرات غير النفطية وخاصة من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات السياحية، حيث تتوفر إمكانية لزيادة الإنتاج والتصدير من أجل سد العجز في الفجوة الغذائية السمكية من دون اللجوء إلى استيراد الأسماك المجمدة لسد هذه الفجوة.

ويمكن بيان ذلك من خلال دراسة الصادرات والواردات السمكية للجزائر واتجاهاتها ومساهمتها في التجارة الخارجية للجزائر.

المطلب الأول: الصادرات السمكية الجزائرية

تحتل الصادرات كافة مكانة رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عائداتها التي تساهم بشكل فعال في زيادة الدخل القومي الذي ينعكس بدوره على رفع مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادي على المستويين الفردي والجماعي، وتساهم الصادرات بشكل مباشر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عدة قنوات منها زيادة القدرة على الاستيراد من الخارج، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات المحلية ودعم ميزان المدفوعات، إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية وتغيير الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني[1].

الفرع الأول: تطور حجم وقيمة الصادرات السمكية:

شهدت الصادرات السمكية في الجزائر تحسناً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية بفعل العرض والطلب ومساهمة القطاع الخاص في هذا المجال وخصوصاً الاستثمار في إقامة منشآت تحضير ومعالجة الأسماك، وتظهر المؤشرات تطور الصادرات السمكية خلال الفترة (2000/ 2008) حيث يلاحظ التطور في قيمة الصادرات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

[1] – ثناء النوبي أحمد سليم، **اقتصاديات إنتاج واستهلاك في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، العدد الثاني، القاهرة، يونيو 2003، ص 512.

جدول رقم (32)

تطور حجم وقيمة الصادرات السمكية خلال الفترة (2008/2000)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية (بالطن)	1452.0	1647.0	2478.6	1851.8	2357.9	2248.7	2109.2	2186.1	3121.6
القيمة (مليون دينار)	354.21	413.50	479.01	532.97	795.12	864.24	870.07	843.9	975.68
القيمة (مليون دولار)	4.70	5.35	5.88	6.88	11.03	11.78	11.92	12.16	15.11
معدل التغير في الكمية(%)	–	13.42	50.49	26.29–	27.33	5.64–	6.21–	3.6	5.5

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام، 2009.

ومن خلال الجدول رقم (32)، يتضح تذبذب كمية الصادرات من الأسماك خلال الفترة 2008/2000 وهذا راجع أساسا إلى التذبذب في الإنتاج الناتج عن الظروف المناخية...الخ، حيث بلغ المتوسط السنوي لكمية الصادرات حوالي 2041 طن، وبلغت كمية الصادرات السمكية حد أقصى قدر بنحو 3121.6 طن عام 2008م، بنسبة زيادة قدرت بنحو 120% مقارنة بعام 2000م، ثم تراجعت كمية الصادرات السمكية عام 2003م، بنسبة 33.8% عن كمية الصادرات المسجلة عام 2002م، لترتفع بعد ذلك إلى نحو 2180 طن عام 2007م بنسبة زيادة قدرت بنحو 50% عن كمية الصادرات السمكية عام 2000م.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول أن قيمة الصادرات السمكية الجزائرية اتجهت إلى التزايد خلال الفترة 2008/2000، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الصادرات السمكية حوالي 8.70 مليون دولار أمريكي، و بلغ الحد الأدنى لقيمة الصادرات السمكية 4.70 مليون دولار أمريكي عام 2000م، وبلغ الحد الأقصى 15.11 مليون دولار أمريكي عام 2008م، أي بنسبة زيادة تصل إلى نحو 258%.

كما يسجل معدل التغير في الكمية تذبذباً بين الإيجاب والسلب، أي الزيادة والنقصان، وسجل أعلى قيمة له والمقدرة بنحو (50%) ما بين عامي 2001 و2002 حيث ارتفعت الكمية المصدرة من الأسماك من حوالي 1600 طن عام 2001 إلى نحو 2400 طن عام 2002، كما سجل هذا المعدل أدنى قيمة له والمقدرة بنحو (–26%)، حيث انخفضت الكمية المصدرة من 2478 طن عام 2002 إلى 1850 طن عام 2003م، كما شهدت تقلبات خلال السنوات الموالية من 2003 إلى 2008بين الزيادة والنقصان، حيث

سجل هذا المؤشر عجزاً عامي 2005، 2006 بنسبة تصل إلى (–6%)، ليرتفع مرة أخرى عامي 2007 / 2008 بمعدل وصل إلى 5%.

الفرع الثاني: مساهمة الصادرات السمكية في إجمالي الصادرات الجزائرية:

إن ارتفاع كمية الصادرات السمكية أدى إلى زيادة قيمتها وبالتالي ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة 2000/ 2007، والجدول الموالي يوضح تطور كمية الصادرات وقيمتها ونسبتها إلى الصادرات الكلية للجزائر في الفترة (2007/2000).

جدول رقم (33)

الأهمية النسبية للصادرات السمكية في إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة (2008/2000)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
كمية الإنتاج السمكي (بالطن)	113157	133623	134320	141528	137107	139458	157021	148842	149842
كمية الصادرات السمكية (بالطن)	1452.06	1647.04	2478.67	1851.86	2357.95	2248.74	2109.21	2186.15	3121.6
قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	21713.6	19136.5	18712.4	24455.5	32234.3	46321.4	54729.2	60184.2	66502.5
قيمة الصادرات السمكية (مليون دولار)	4.70	5.35	5.88	6.88	11.03	11.78	11.92	12.16	15.11
قيمة الصادرات الزراعية (مليون دولار)	111	151	126	135	154	164	165	172	181
نسبة الصادرات السمكية لإجمالي الإنتاج (%)	1.28	1.23	1.84	1.30	1.71	1.61	1.34	1.46	2.08
نسبة الصادرات السمكية للصادرات الإجمالية(%)	0.02	0.02	0.03	0.02	0.03	0.02	0.02	0.02	0.02
نسبة الصادرات السمكية للصادرات الزراعية(%)	4.23	3.54	4.66	5.1	7.16	7.18	7.22	7.26	8.34

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة، 2008/2007/2006/2003.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2007، 2008.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2005/2000.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (33) أنه هناك زيادة في كمية الصادرات السمكية خلال الفترة (2000/ 2008)، حيث كانت كمية الصادرات عام 2000م تقدر بحوالي 1452 طن، مشكلة بذلك نحو

1.28% من إجمالي الإنتاج السمكي البالغ خلال نفس السنة 113157 طن، ومساهمة بلغت نحو 4.23% في إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، 0.02% في إجمالي الصادرات الكلية للجزائر خلال نفس العام 2000م، والملاحظ أن هذه النسبة ضعيفة جداً مقارنة بأهمية هذا القطاع في إجمالي الصادرات الجزائرية، ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وبالتالي توجيه الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي، ومن جهة أخرى زيادة الإيرادات النفطية، وتجدر الإشارة إلى أن اليمن مثلاً قدر إنتاجها عام 2000م من الأسماك بـ 113938 طن، أي بفارق ضئيل عن إنتاج الجزائر لنفس العام مقدر بنحو 700 طن فقط لصالح اليمن، إلا أن صادرات اليمن من الأسماك آنذاك قدرت بنحو 21963 طن وبنسبة مساهمة في إجمالي الصادرات الإجمالية اليمنية بنحو 20% [(1)]. في حين تقدر هذه النسبة في الجزائر بنحو 4% فقط، وهو ما يؤشر ضعف مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات الوطنية.

واستمرت كمية الصادرات السمكية الجزائرية في ارتفاع، حيث قدرت بنحو 3121.6 طن عام 2008م، وبنسبة 2.08% من إجمالي الإنتاج البالغ حوالي 150 ألف طن، ونسبة مساهمة في الصادرات الزراعية مقدرة بـ حوالي 8%، و 0.02% في إجمالي الصادرات الكلية الجزائرية، وحققت نسبة زيادة الصادرات السمكية عام 2008 نموا يقارب 120% مقارنة بعام 2000م.

وأدى الارتفاع المستمر في قيمة الصادرات السمكية إلى تحسن الأهمية النسبية لمساهمة الصادرات السمكية في إجمالي الصادرات الزراعية، حيث ارتفعت بنحو 50% عام 2008 مقارنة بعام 2000م، إلا أن هذه المساهمة لاتزال ضعيفة بالنسبة إلى قطاع بإمكانيات قطاع الصيد البحري في الجزائر، والذي يسجل أيضاً هو ثبات نسبة مساهمة الصادرات السمكية الجزائرية في إجمالي الصادرات الكلية عند عتبة 0.02%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الاقتصاد الجزائر على الإيرادات النفطية والتي تقدر مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات الوطنية بنحو 95% عام 2006م[2].

[1] – أحمد قاسم محسن مقبل، **دور القطاع السمكي في التنمية الاقتصادية اليمنية**، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] – عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص87.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات السمكية الجزائرية

تعتبر أسبانيا أكبر مستوردي الأسماك الجزائرية، حيث تستحوذ على 60% إلى 80% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية خلال الفترة 2000/ 2008، والجدول الموالي يوضح اتجاهات الصادرات السمكية الجزائرية خلال الفترة 2000/ 2008م.

جدول رقم (34)

اتجاهات الصادرات السمكية الجزائرية خلال الفترة (2008/2000)

	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008	
	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)
إسبانيا	1141.7	78.6	1238.5	75.2	1407.8	56.8	1431.4	77.3	1593.9	67.6	1798.9	80.1	1514.4	71.8	1499.6	68.6	1877.5	60.1
ليبيا	–	–	–	–	148.7	6	92.5	5	14.1	0.6	–	–	–	–	–	–	340	10.8
فرنسا	119.1	8.2	103.7	6.3	703.9	28.4	92.5	5	103.7	4.4	89.9	4	149.7	7.1	179.2	8.2	125.7	4.0
إيطاليا	94.4	6.5	167.9	10.2	84.2	3.4	107.4	5.8	341.8	14.5	204.6	9.1	234.1	11.1	286.3	13.1	315.7	10.09
تونس	94.4	6.5	135	8.2	126.4	5.1	120.3	6.5	285.3	12.1	152.9	6.8	196.1	9.3	209.8	9.6	447.9	14.3
أخرى	3	0.2	1.9	0.1	7.6	0.3	7.7	0.4	19.1	0.8	2.4	0.1	14.9	0.7	11.2	0.5	14.8	0.4

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري 2005/2000.

بدراسة تطور الصادرات السمكية الجزائرية وفقاً لتوزيعها الجغرافي ومن خلال الجدول رقم (34) ، يتبين أن الصادرات السمكية الجزائرية تتجه إلى دول غرب أوربا، حيث بلغ متوسط الكميات المصدرة إليها من الأسماك حوالي 1400 طن تمثل نحو 70% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية، بحد أدنى بلغ حوالي 1260 طن عام 2000 وحد أقصى بلغ حوالي 2240 طن عام 2008م خلال فترة الدراسة.

وقد احتلت أسبانيا المرتبة الأولى بين الدول المستوردة للأسماك الجزائرية، حيث بلغ متوسط الكميات المصدرة إليها حوالي 1452 طن وهو يمثل نحو 88% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية، تليها في المرتبة الثانية فرنسا بمتوسط سنوي بلغ حوالي 782.2 طن وهو ما يمثل 6.5% من إجمالي الصادرات الجزائرية من الأسماك، في حين بلغ متوسط الكميات المصدرة إلى الدول العربية حوالي 180 طن وهو ما يمثل نسبة 2% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية، وتأتي تونس في مقدمة الدول العربية المستوردة للأسماك من الجزائر، حيث بلغ متوسط الكميات المصدرة إليها حوالي 160 طن يمثل نحو 1.8% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية، ثم ليبيا خلال سنوات 2002، 2003، 2008 وهو ما يؤشر إلى ضعف إلى حد الانعدام تقريباً في التجارة البينية للأسماك بين الجزائر والدول العربية الأخرى.

وتمثل الصادرات إلى البلاد الأخرى نسبة ضعيفة جداً تقدر بنحو 6% في المتوسط، أي ما يعادل 8 طن فقط من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية توزع على كافة دول العالم في بقية القارات.

وتتوزع الأصناف السمكية المصدرة في الجزائر بين أسماك حية وطرية ومجمدة وتختلف الأهمية النسبية لكل نوع حسب ما هو موضح في الجدول رقم (35) ، ومن خلال الجدول وبدراسة تطور الصادرات السمكية الجزائرية وفقاً لأهم الأصناف خلال الفترة 2000/ 2008، يتضح أن الأسماك الرخويات والقشريات من أهم الصادرات السمكية الجزائرية، حيث تمثل حوالي 86% من إجمالي الصادرات السمكية الجزائرية، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 1622 طن وبقيمة تقدر بحوالي 7.76 مليون دولار أمريكي، بحد أدنى مقدر بنحو 1258 طن عام 2000م وبقيمة تقدر بحوالي 4.3 مليون دولار، وحد أقصى بلغ نحو 2100 طن بقيمة 12 مليون دولار عام 2008م، هذا وقد وصلت الكمية المصدرة من الرخويات والقشريات نحو 1566 طن بقيمة 1041 مليون دولار عام 2007م.

وقد ساهمت الأسماك الطرية والأسماك الطازجة بنسبة تمثل 11.62% من إجمالي الصادرات السمكية، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 342.8 طن وبقيمة تقدر بنحو 1.05 مليون دولار أمريكي، وبحد أدنى بلغ حوالي 160 طن بقيمة تقدر بنحو 0.37 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى بلغ 813 طن تقدر بنحو

0.59 مليون دولار وفي عام 2002، واستمرت قيمة الصادرات السمكية من الأسماك الطازجة والطرية في الارتفاع من جهة قيمتها حتى سجلت أعلى قيمة لها والمقدرة بنحو 2.8 مليون دولار عام 2008.

هذا وقد تبين من خلال الدراسة أن القشريات تعتبر من أهم الصادرات السمكية الجزائرية، نظراً لارتفاع الكميات المصدر منها والتي تراوحت بين 850 طن عام 2000م و1057 عام 2005م، وكذلك تراوحت قيمتها بين 3.5 مليون دولار عام 2000، 8.7 مليون دولار عام 2007م، وتتوزع باقي الصادرات السمكية على الأسماك المجمدة وشرائح الأسماك ومستحضرات الأسماك بنسب ضعيفة جداً مقارنة بالرخويات والقشريات.

جدول رقم (35)

الأهمية النسبية للصادرات السمكية حسب أنواع وأصناف الأسماك المصدرة خلال الفترة (2007/2000)

(الوحدة: الكمية بالطن /القيمة: مليون دولار)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسماك طازجة	كمية	10.26	34.09	33.08	17.05	27.92	8.56	20.73	6.22	354.3
	قيمة	0.05	0.11	0.09	0.05	0.06	0.02	0.07	0.02	1.15
أسماك طرية	كمية	156.2	204.7	780	197.2	262.7	196	412.5	374.1	548.2
	قيمة	0.32	0.44	0.50	0.52	0.80	0.83	1.29	1.19	1.67
أسماك مجمدة	كمية	24.87	19.46	11.46	3.40	2.66	18.87	171	14.73	30.4
	قيمة	0.03	0.02	0.02	0.02	0.01	0.05	0.31	0.05	0.08
شرائح أسماك	كمية	0.01	0.01	15.70	2.02	5.99	00	14.07	00	00
	قيمة	00	00	0.08	0.02	0.07	00	0.08	00	00
أسماك مملحة ومجففة	كمية	00	0.23	0.08	12.70	0.03	00	0.08	0.20	16.6
	قيمة	00	0.01	00	0.01	00	00	0.01	00	0.05
القشريات	كمية	854.7	819.1	915.6	862.9	927.1	1057	709.2	870.2	644
	قيمة	3.59	4.05	4.41	4.85	7.77	9.17	8.78	8.29	8.07
الرخويات	كمية	404.6	568.2	584.1	673.7	1106	967.9	857.7	843.6	1482.1
	قيمة	0.71	0.72	0.61	1.18	2.31	1.71	1.63	2.37	3.88
مستحضرات الأسماك	كمية	1.26	1.08	138.4	93.7	24.85	0.16	0.63	00	45.6
	قيمة	00	00	0.30	0.30	0.02	00	00	00	0.18
المجموع	كمية	1452	1647	2478	1862	2357	2248	2186	2109	3121.5
	قيمة	4.71	5.36	6.01	6.94	11.03	11.78	12.17	11.92	15.11

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008 .

المطلب الثاني: الواردات السمكية الجزائرية

ينتج عن عدم القدرة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في سلعة أو منتوج معين، اتجاه الدولة المعنية إلى سد العجز باللجوء إلى الاستيراد من الخارج، والجزائر وباعتبارها تعاني من فجوة غذائية في الأسماك فهي تستورد هذه الأخيرة من العالم الخارجي من أجل سد حاجيات سكانها من البروتين الحيواني السمكي.

الفرع الأول: تطور حجم وقيمة الواردات السمكية:

عرفت الواردات السمكية الجزائرية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام الماضية، بفعل العجز والمسجل في قطاع الإنتاج السمكي عن تغطية الاحتياجات السمكية المحلية من جهة، وزيادة الطلب على هذا الغذاء من ناحية أخرى، والجدول الموالي يوضح تطور الواردات السمكية خلال الفترة 2000/ 2008 في الجزائر.

جدول رقم (36)

تطور حجم وقيمة الواردات السمكية خلال الفترة (2008/2000)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الكمية (بالطن)	7902.9	7893.6	11242.2	21797.7	22902.	20500.	19445	1804	1820
القيمة (مليون دينار)	1272.9	1071.5	722.9	1280.4	1665.8	4540.8	1775.	1506.	2038.
القيمة (مليون دولار)	16.91	13.88	8.97	16.54	23.11	21.00	24.33	21.71	31.3
معدل التغير في الكمية(%)	–	0.12–	42.42	93.89	5.06	10.48–	5.14–	7.22–	5.2

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام، 2008.

من خلال الجدول رقم (37)، نلاحظ تذبذب كمية الواردات من الأسماك خلال الفترة 2000/ 2008 حيث بلغ المتوسط السنوي لكمية الواردات السمكية حوالي 16215 طن بقيمة تقدر بحوالي 18.2 مليون دولار، وبحد أدنى بلغ حوالي 7900 طن بقيمة تقدر بنحو 16.9 مليون دولار في عام 2000م، وحد أقصى بلغ نحو 22.9 ألف طن عام 2004م بنسبة نمو تقدر بنحو 189.7% عن سنة الأساس 2000م، ويرجع

ذلك إلى لجوء الدولة إلى استيراد كميات كبيرة من الأسماك لمواجهة الفجوة الغذائية في البروتين الحيواني خاصة بعد الارتفاع المستمر في أسعار اللحوم[1].

كما يلاحظ أيضاً من الجدول الاتجاه المتزايد للواردات السمكية خلال الفترة 2000/ 2004 حيث ارتفعت كمية الواردات من نحو 7900 طن عام 2000 إلى 22900 طن عام 2004، بنسبة نمو وصلت إلى نحو 190%، ثم أخذت في الانخفاض مقدر بحوالي 21.4% عن عام 2004.

كما يلاحظ أيضاً اتجاه قيمة الواردات السمكية في الجزائر إلى التزايد خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات السمكية حوالي 18 مليار دولار أمريكي، حيث بلغ الحد الأدنى لقيمة الورادات السمكية 8.9 مليون دولار عام 2002م، وبلغ الحد الأقصى حوالي 31 مليون دولار أمريكي عام 2008م، أي بنسبة زيادة تصل إلى نحو 270%.

كما يسجل معدل التغير في الكميات المستوردة تذبذباً هو الآخر بين الزيادة والنقصان، حيث سجل أعلى قيمة له والمقدرة بـ 93.8% بين عامي 2002- 2003، حيث ارتفعت الكمية المستوردة من الأسماك من حوالي 11.2 ألف طن عام 2002م إلى نحو 23 ألف طن عام 2003م، أي أن الكمية المستوردة تضاعفت عام 2003م مقارنة لعام 2002، وسجل هذا المعدل حد أدنى قدر بنحو (-10.4%) بين عامي 2004- 2005م، حيث انخفضت الكمية المستوردة من 22.9 ألف طن عام 2004م إلى 20.5 ألف طن عام 2005م، أي بكمية وصلت إلى 2000 طن، كما شهد هذا المعدل انخفاضاً خلال السنتين المواليتين (2006، 2007)، وصل إلى (-7.2%) عام 2007.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للواردات السمكية الجزائرية:

تستورد الجزائر معظم وارداتها السمكية من أسبانيا، حيث تستحوذ أسبانيا على نحو 50% إلى 60% من سوق الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000/ 2007م. والجدول الموالي يوضح اتجاهات الواردات السمكية الجزائرية خلال الفترة 2000/2007م :

[1] - محمد الطاهر سعيداني، **التجارة الخارجية الجزائرية، الواقع والآفاق**، بدون دار نشر، الجزائر، 2005، ص 48.

جدول رقم (37)

اتجاهات الواردات السمكية الجزائرية خلال الفترة (2008/2000)

	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2007		2008	
	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية (طن)	النسبة (%)	الكمية	النسبة
إسبانيا	6311	79.86	6619	83.86	7264	64.62	9298	42.66	5246	22.91	4922	24.01	4062	22.52	2956	16.2
الأرجنتين	−154.1	1.95	106.5	1.35	383.3	3.41	1139	5.23	2942	12.85	2650	12.93	1468	4.97	1618	8.8
الصين	82.9	1.05	90.7	1.15	89.93	0.80	3241	14.87	1 379	6.1	401.8	1.96	1283	5.23	1746	9.5
الو م أ	3.16	0.04	1.5	0.02	110.1	0.89	599.4	2.75	107.6	0.47	4.1	0.02	0.55	0.01	0.11	0.006
الهند	0.97	0.01	101.3	1.28	282.1	2.51	459.9	2.11	462.7	2.03	1047.5	5.11	540.2	4.77	751	4.1
موريتانيا	1046.9	10.79	355.9	4.51	112.4	3.26	333.4	1.53	510.7	2.23	141.4	0.69	4.8	0.08	45.2	0.24
المغرب	117.4	1.21	26.04	0.33	1.12	0.01	542.7	2.49	1231	5.4	1391	6.79	789.7	2.08	1737	9.5
فرنسا	67.9	0.7	54.45	0.69	29.22	0.26	381.4	1.75	103	0.45	73.8	0.36	27.4	0.66	53.4	0.26
إيطاليا	228.9	2.36	8.6	0.11	548.6	4.88	/	/	89.3	0.39	61.5	0.3	3.4	0.04	23.0	0.15
اليمن	/	/	204.4	2.59	363.11	3.23	/	/	169.4	0.74	49.2	0.24	43.9	0.19	48	0.25
أخرى	160.4	2.03	324.3	4.11	1798	16.2	5798	26.6	10633	46.4	9755	47.59	10724	59.24	9282	51.06

Source: ministère de la pêche et des ressources halieutiques, les statistiques des pêche 2000/2005.

ministère de la pêche et des ressources halieutiques, la pêche par les chifres2008.

بدراسة تطور الواردات السمكية الجزائرية وفقاً للتوزيع الجغرافي خلال الفترة (2008/2000)، ومن خلال الجدول رقم (37) 1، يتبين أن معظم واردات الجزائر من الأسماك تركزت في دول غرب أوربا خلال الفترة (2000/ 2003)، حيث تساهم دول غرب أوروبا خلال هذه الفترة بحوالي 60% من إجمالي الواردات السمكية الجزائرية، وبمتوسط سنوي بلغ نحو 9000 طن، وبقيمة تقدر بنحو 6.9 مليون دولار أمريكي، ثم تراجعت نسبة مساهمة هذه المجموعة من الدول فاسحة المجال إلى دول آسيا في السنوات (2004/ 2008)، والتي قدرت مساهمتها بنحو 57.2% من إجمالي الواردات السمكية الجزائرية تلتها في ذلك أوروبا بنسبة 24.5%، ثم أمريكا اللاتينية بنحو 9.71%، ثم تأتي مجموعة دول المغرب العربي بنسبة 5.9% وبقية الدول العربية الأخرى بنسبة ضعيفة جداً قدرت بنحو 0.96% [1].

وقد احتلت طاجكستان المرتبة الأولى عام 2007م و 2008 بنسبة مساهمة مقدرة بنحو 25.5% من إجمالي واردات الجزائر من الأسماك، تليها وفي نفس المجموعة تايلندا و الفيتنام بنسبة تقدر بنحو 14.2% أي ما يمثل 1766.3 طن من إجمالي الواردات السمكية بقيمة 5.53 مليون دولار أمريكي، وجاءت الصين في المرتبة الثالثة بمتوسط سنوي بلغ نحو 1050 طن تمثل نحو 5.5% من إجمالي الواردات السمكية الجزائرية، بحد أدنى بلغ حوالي 82 طن عام 2000م، وحد أقصى بلغ حوالي 3241 طن عام 2003م خلال فترة الدراسة.

وقد احتلت أسبانيا المرتبة الأولى خلال فترة (2000/ 2003) على مستوى كل الدول المصدرة للأسماك للجزائر، حيث سجلت أقصى نسبة مساهمة تقدر بنحو 83% من إجمالي الواردات السمكية الجزائرية ثم تراجعت نسبة مساهمتها لتسجل أدنى مستوى لها عام 2008م والمقدرة بنحو 16%، وعلى صعيد آخر فقد احتلت أسبانيا المرتبة الأولى من بين الدول الأوربية التي تستورد منها الجزائر الأسماك ثم تلتها في ذلك فرنسا، وقدرت صادرات أسبانيا للجزائر عام 2007م بنحو 22% من إجمالي الواردات الجزائرية من الأسماك، مستحوذة على نحو 95% من صادرات المجموعة الأوربية للجزائر من الأسماك.

أما على صعيد الدول العربية والتي بلغت نسبة مساهمتها نحو 7% من إجمالي الواردات الجزائرية من الأسماك، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى بين مجموعة الدول العربية والمغاربية بمتوسط سنوي بلغ حوالي 4% وهو ما يمثل 1500 طن من إجمالي الواردات السمكية الجزائرية، ثم تليها في ذلك المغرب بنسبة 2.1% من إجمالي الواردات الجزائرية من الأسماك أي بمقدار 8500 طن، ثم المملكة العربية السعودية

[1] – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008**، الجزائر، 2009، ص06.

بنحو 420 طن، ثم اليمن بنحو 410 طن ثم عمان بنحو 310 طن، ثم موريتانيا ومصر بنحو 50 طن سنويا فقط.

الفرع الثالث: الواردات السمكية الجزائرية وفقاً لأهم الأصناف:

تتوزع الأصناف السمكية المستوردة في الجزائر بين أسماك مجمدة وشرائح أسماك وبعض أنواع الرخويات وكذا مستحضرات الأسماك وتختلف الأهمية لكل نوع في إجمالي الواردات السمكية الجزائر حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (38)

الأهمية النسبية للواردات السمكية حسب أنواع وأصناف الأسماك المستوردة خلال الفترة (2008/2000)

(الوحدة: الكمية بالطن /القيمة: مليون دولار)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسماك طازجة	كمية	2.54	8.25	12.60	17.28	20.44	24.30	31.91	28.37	54.6
Poisson vivant	قيمة	0.02	0.05	0.07	0.07	0.08	0.07	0.08	0.08	1.78
أسماك طرية	كمية	28.62	15.83	61.57	53.57	1.63	8.09	21.93	5.17	45.1
Poisson frais	قيمة	0.19	0.09	0.16	0.05	0.01	0.07	0.07	0.07	0.24
أسماك مجمدة	كمية	6106	4917	7902	18199	17859	14642	4625	10612	6188.3
Poisson conglees	قيمة	3.29	2.32	5.06	12.93	17.58	14.62	3.60	12.19	6.75
شرائح أسماك	كمية	328.8	462.5	578.5	772.2	1676.9	1875	3737	2830	5017
Fillet de Poisson	قيمة	0.20	0.26	0.42	1.22	2.68	2.88	9.43	7.14	14.05
دهون وزيوت الأسماك	كمية	–	–	–	–	–	–	32.71	40.09	13.9
Graisses et huiles	قيمة	–	–	–	–	–	–	0.10	0.12	0.06
القشريات	كمية	28.80	21.96	127.25	177.52	414.0	448.3	606.8	304.3	595.2
Crastaces	قيمة	0.06	0.04	0.42	0.50	0.90	1.18	1.26	0.79	1.40
الرخويات	كمية	441.8	450.5	417.6	683.5	490.1	554.2	802.8	572.1	822.5
Mollusques	قيمة	0.26	0.24	0.39	0.67	0.45	0.40	0.69	0.67	0.849
مستحضرات الأسماك	كمية	970.4	2023	1841	1892	2438	2946	8161	5050	5408.8
Preparation de Poisson	قيمة	12.87	10.88	2.54	1.04	1.39	1.75	6.39	3.06	6.05
المجموع	كمية	7902	7900	11242	21797	22902	20500	18040	19445	18200
	قيمة	16.91	13.88	9.07	16.54	23.11	21.00	21.71	24.33	31.3

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008.

من خلال الجدول يتضح أن الأسماك المجمدة تمثل أهم الواردات السمكية الجزائرية، حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة تمثل حوالي 80% من إجمالي الواردات السمكية، وبحد أدنى بلغ نحو 4600 طن بقيمة تقدر بحوالي 3.6 مليون دولار عام 2007، وحد أقصى بلغ نحو 18.2 ألف طن بقيمة تقدر بنحو 12% من إجمالي الواردات السمكية، حيث قدر أدنى حد لها بـ 970 طن عام 2000 وبقيمة تقدر بنحو 12.8 مليون دولار، وحد أقصى بلغ نحو 8161 طن وبقيمة تقدر بنحو 6.3 مليون دولار، والملاحظ هو الاتجاه النزولي في أسعار هذه المواد مقارنة بسنة 2000م، وتأتي شرائح الأسماك والرخويات على المرتبة الثالثة حيث وصلت الكميات المستورة من شرائح الأسماك إلى 5017 طن بقيمة 14 مليون دولار كأقصى حد لها عام 2008م، وبلغ أقصى حد من استيراد الرخويات عام 2008م، بكمية تقدر بنحو 822 طن وبقيمة وصلت إلى 0.84 مليون دولار أمريكي، كما يلاحظ التزايد المستمر في استيراد هذين الصنفين من الأسماك إضافة إلى القشريات أيضاً.

المطلب الثالث: ميزان التجارة الخارجية للقطاع:

تعرف التجارة الخارجية لقطاع الصيد البحري انتعاشاً في شقيها المتعلق بالواردات السمكية والصادرات السمكية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث يوجد ارتفاع ملحوظ في كمية وقيمة الصادرات السمكية، وفي المقابل هناك أيضاً ارتفاع أو تزايد ملحوظ في كمية وقيمة الواردات السمكية، إلا أن الاختلاف يكمن في نسبة التزايد وكذلك الأصناف المستوردة والمصدرة.

الفرع الأول: الميزان التجاري للقطاع:

إن تطور الميزان التجاري لقطاع الصيد البحري في الجزائر يتميز برصيد سلبي والمتمثل في ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات السمكية، إلا أن حجم هذا العجز يختلف من نسبة إلى أخرى حسب ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (39)

تطور الميزان التجاري لقطاع الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة (2008/2000)

			2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	الكمية (بالطن)		1452.07	1647.04	2478.67	1851.86	2357.95	2248.74	2109.21	2186.15	3121.6
	القيمة	مليون دينار	354.21	413.5	479.01	532.97	795.12	864.24	870.07	843.9	975.6
		مليون دولار	4.7	5.35	5.88	6.88	11.03	11.78	11.92	12.16	15.11
الواردات	الكمية (بالطن)		7902.97	7893.62	11242.2	21797.7	22902.5	20500.6	19445.6	18040.5	18200
	القيمة	مليون دينار	1272.9	1071.5	722.97	1280.4	1665.8	4540.8	1775.7	1506.14	2038.2
		مليون دولار	16.91	13.88	8.97	16.54	23.11	21	24.33	21.71	31.38
الميزان التجاري	الكمية (بالطن)		-6450.9	-6246.6	-8763.5	-19946	-20545	-18252	-17336	-15854	- 15079
	القيمة	مليون دينار	-918.69	-658	-243.96	-747.43	-870.68	-3676.6	-905.63	-662.24	-1062.5
		مليون دولار	-12.21	-8.53	-3.09	-9.66	-12.08	-9.22	-12.41	-9.55	- 16.27

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري لقطاع الصيد البحري في الجزائر يسجل عجز طيلة فترة الدراسة (2000/ 2008)، حيث قدر متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري بنحو 9.5 مليون دولار أمريكي، بحد أدنى بلغ حوالي 3 مليون دولار أمريكي (243 مليون دينار جزائري) عام 2002 وقدرت كمية العجز آنذاك بنحو 8 آلاف طن من الأسماك وبلغ الحد الأقصى لهذا الميزان نحو 16.27 مليون دولار أمريكي (1062 مليون دينار جزائري) عام 2008م، وقدرت كمية العجز آنذاك نحو 15 ألف طن أي بنسبة زيادة في الكمية مقدرة بنحو 109%، أما نسبة الزيادة في القيمة فقدرت بنحو 410% مقارنة بنسبة 2002م حيث كانت قيمة العجز نحو 3 مليون دولار فقط، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف معدل التغطية في هذا القطاع.

الفرع الثاني: معدل التغطية لقطاع الصيد البحري في الجزائر:

إن نسبة التغطية تمثل مؤشراً (عاملاً) اقتصادياً يكون أداة تحليل بالنسبة للتجارة الخارجية، وهو يمثل كذلك الوجه الآخر للميزان التجاري، فعندما يسجل هذا الأخير فائضاً، تكون نسبة التغطية أكبر من 100% وعندما يسجل هذا المؤشر عجزا تكون نسبة التغطية أصغر من 100% [1]. وهي الحالة التي تميز معدل التغطية لقطاع الصيد البحري في الجزائر، كما هو موضح في الجدول الموالي:

---

1 – Ministere de la peche et des ressouces halieutiques, **les statistiques des peches 2000- 2005**, Algerie 2006, p. 15.

جدول رقم (40)

تطور معدل تغطية الصادرات السمكية للواردات السمكية في الجزائر خلال الفترة (2008/2000)

(مليون دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	354.21	413.68	479.61	532.97	597.12	864.24	870.07	843.9	975.6
الواردات	1272.9	1072.37	722.97	1280.49	1665.83	1540.86	1775.79	1506.14	2038.2
معدل التغطية (%)	28	39	66	42	48	56	49	56	51

Source: ministère de le pêche et des ressources halieutique, le secteur de la pêche par chiffre 2008.

نلاحظ من خلال الجدول أن التطور السنوي لمعدل التغطية متذبذب، حيث يسجل هذا المعدل أدنى قيمة له عامي 2000 و2001، والمقدرة بنحو 28% و39% على التوالي، وهو ما يفسر وجود فارق كبير بين الصادرات والواردات، في حين نلاحظ تحسناً ملحوظاً عام 2002م أين سجل أقصى قيمة له والمقدرة بـ 66% وهو ناتج عن تقلص الفارق بين الصادرات والواردات، ثم انخفض مرة أخرى إلى دون 50% عام 2003م، ليعيد ارتفاع ابتداء من 2004م أين قدر بنحو 48% إلى غاية 2007م أين قدر بنحو 56% في إشارة إلى تقلص حجم الفارق المسجل بين الصادرات والواردات لنفس السنة، إلا أنه ورغم هذا فالملاحظ أن معدل التغطية لم يتجاوز 100% وهو ما يؤشر عن وجود العجز طيلة فترة الدراسة (2000/ 2008).

الفرع الثالث: مقومات نجاح السياسة التصديرية للأسماك:

تتمثل تلك المقومات في الآتي:

1) زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال العناية ببرامج الاستزراع السمكي.

2) التكامل بين الخطط الإنتاجية والتصديرية من ناحية وتحسين الكفاءة التسويقية وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية والنقل البحري والموانئ ووسائل النقل الداخلي من ناحية أخرى.

3) دراسة الأسواق العالمية للأسماك الجزائرية والعناية بعمليات فرز وتدريج وتعبئة الأسماك المعدة للتصدير وفقاً للمواصفات المطلوبة في السوق.

4) العمل على تخفيض نسبة الفاقد من الأسماك خلال المراحل التسويقية المختلفة بالعمل على زيادة الإمكانيات اللازمة لحفظها من غرف تبريد وثلاجات.. الخ. وكذلك الاستمرار في العمل على التنسيق بين جهات الإنتاج والاستهلاك المحلي والتصديري، حيث لابد من وجود إستراتيجية أو تخطيط منظم لتصدير هذه السلعة[1].

الفرع الرابع: المشاكل التصديرية للأسماك:

تتفق كافة الأجهزة المهتمة بالتصدير في الجزائر على الموقف الحالي أصبح يستدعي نظرة جادة إلى كل مصادر وموارد العملات الأجنبية، حيث يشكل التصدير بوجه عام وتصدير الأسماك بوجه خاص مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي، ولكن نجد أنه بسبب مجموعة من العوامل تراجعت هذه الأهمية كثيراً وزادت الفجوة بين قيم الصادرات السمكية والواردات منها، وبالتالي زاد العجز في الميزان التجاري السمكي بحيث يمكن القول بأن نشاط التصدير السمكي في الجزائر يواجه أزمات عديدة ومتنوعة يمكن إيجازها فيما يلي:

1) مشاكل إنتاجية مرتبطة أساساً بهيكل القطاعات المنتجة للأسماك سواء من ناحية انخفاض الكميات أو ثباتها بالشكل الذي يعجز عن الوفاء بحاجة التصدير والسوق المحلي والتصنيع وفي نفس الوقت انخفاض الكميات المصدرة.

2) قدرة السوق الداخلي على جذب أكبر كمية من الإنتاج بحيث أصبح التصدير يعتمد أساساً على الفائض من السوق المحلي وليس الإنتاج المخصص للتصدير، مما ترتب عليه صعوبة رسم سياسات وإستراتيجيات طويلة المدى للتعامل مع الأسواق الخارجية في مجال تصدير الأسماك.

3) انتقاء العلاقة بين الأجهزة المتعاملة في التصدير والإنتاج للتنسيق فيما بينها لنجاح النشاط التصديري وتنميته.

[1] – عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002، ص 58.

المبحث الثالث: معوقات نمو القطاع السمكي وسبل التغلب عليها

يمتلك القطاع السمكي في الجزائر إمكانيات كبيرة لاستغلال الثروة السمكية وقدرة على تعزيز إمكانيات التنمية في المرحلة القادمة، وكذلك الإسهام بفاعلية في توفير القاعدة المادية والاقتصادية لهذا القطاع من أجل النهوض به إلى مطاف القطاعات الأخرى، إلا أن هذا القطاع تعتريه العديد من المعوقات والمشاكل التي تعيق تنميته ومن ثم ضرورة البحث عن سبل القضاء عليها.

المطلب الأول: معوقات تنمية الثروة السمكية في الجزائر:

من خلال تتبع تطور قطاع الصيد البحري في الجزائر يمكن إبراز أهم العراقيل والمعوقات التي تواجه تطور هذا القطاع في ما يلي:

الفرع الأول: الاصطياد الجائر:

أي الاصطياد غير الأمثل وهو الاصطياد العشوائي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار الأسس العلمية لتنمية المصايد البحرية [1]، إن عدم الحزم في تنفيذ قوانين الصيد من جانب القائمين على هذا الأمر، أدى إلى انتشار طرق الصيد المخالفة (كالديناميت)، وعدم الالتزام بقرارات وقف الصيد في فترات محددة، مما ينعكس سلباً على المخزون السمكي حيث يتجه إلى النضوب، وكذلك اصطياد وتهريب كميات كبيرة من الأسماك عالية القيمة (كالمرجان، الجمبري) والتي من شأنها إضعاف نمو الإنتاج السمكي. ومن بين التجاوزات المسجلة في هذا المجال، القيام بالصيد غير المشروع في مستويات تقل عن 6 آلاف ميل بحري في فترة توالد الأسماك، حيث تجدر الإشارة إلى وجود أسماك تباع في الأسواق بأحجام 4 سبتمبر فقط، إضافة إلى استخدام المتفجرات أو الديناميت في عمليات الصيد، والتي تتركز في ولاية وهران وستغانم، وتيبازة وسكيكدة.

ويعتبر الاستغلال المستديم لمصايد الأسماك في المدى الطويل، الهدف الأول لإدارة المصايد وهو تحقيق أقصى إنتاج مستمر دون الإخلال بقدرة المخزون السمكية على التجديد، ويجب أن يكون هناك توازن ديناميكي معين بين الموارد السمكية وعملية الصيد، حيث إن كل منها يؤثر على الآخر في المستقبل وإعادة

[1] – سعد سالم بن المحسيني، **البحث العلمي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاستثمار في قطاع الثروة السمكية**، لقاء كبار مسؤولي الثروة السمكية، الجمهورية اليمنية، 2003، ص 110.

هذا التوازن والعمل على استقرار وظيفة إدارة الموارد السمكية في المصايد[1]، ومن أخطار الصيد الجائر والمخالف أنه يتم بصورة عشوائية لا تفرق بين صغار الأسماك وكبارها.

الفرع الثاني: ضعف الهياكل القاعدية والبنية الأساسية للقطاع:

يُعتبر ضعف البنية الأساسية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع في الجزائر، والتي تتكون من الموانئ المخصصة للصيد البحري وكذلك المنشآت التابعة لها، إضافة إلى طرق المواصلات والتي تربط المدن الساحلية بالمدن الداخلية، لذا يتطلب معالجة هذا المشكل من طرف الدولة بالاستثمار في مثل هذه المشروعات الخاصة بإنشاء وإصلاح البنية الأساسية.

الفرع الثالث: انخفاض (تقلص) معدل العمر الافتراضي:

على الرغم من ارتفاع عدد وحدات أسطول الصيد البحري من حوالي 2500 وحدة عام 2000م إلى نحو 4500 وحدة عام 2007م [2]، إلا أن المشكل الأساسي الذي يراود الأسطول البحري الجزائري هو الانخفاض السريع في معدل العمر لهذا الأسطول، حيث كان يقدر هذا الأخير عام 2000م بنحو 20 سنة لينخفض عام 2007م إلى نحو 13 سنة ، ويرجع هذا أساساً إلى قدم وحدات الصيد المستخدمة وضعف الصيانة وإصلاح أو تغيير هذه المراكب.

الفرع الرابع: التلوث:

ويعتبر التلوث من أهم مشكل يواجه الثروة السمكية، وذلك لسرعة انتشاره في الماء وتأثيره على الحيوانات والنباتات البحرية، وسواء نتج هذا التلوث عن التلوث بالصرف الصحي أو الصرف الزراعي أو الصناعي أو بالبترول أو المواد الكيمياوية التي تفرزها السفن في عرض البحار، فالنتيجة واحدة حيث تؤدي إلى قتل أو هجرة الثروة السمكية، حيوانية كانت أم نباتية، وللإشارة فقط، فإن 7.5 متر مكعب من الفضلات الجافة تلوث 100 هكتار في البحر على عمق 40 متر [3].

كما يعتبر البحر المتوسط بمثابة مستودع قمامة للدول المطلة عليه نتيجة التلوث بمشتقات البترول، حيث تقدر كمية المواد البترولية الطافية فوق سطح مياهه حوالي 10 مليون طن في العام، 2 مليون طن من الغاز الخارج من عادم السفن وحوالي مليون طن مما تفرغه سفن البترول وحوالي 3 مليون طن من مياه الأنهار الملوثة، كما يلقى في مياهه نحو 90% من فضلات المجاري ونفايات المدن الساحلية التي تقع على

---

[1] – أحمد حمام الدين، **دراسة الآثار الاقتصادية للصيد الجائر في المصايد المصرية مع التطبيق على حالتي البحر المتوسط وبحيرة المنزلة**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1999، ص 121.

[2] – وزارة الصيد البحري **والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري بالأرقام 2007**، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] – أحمد عبد اللطيف سالم مشغل، **اقتصاديات الإنتاج السمكي ووسائل تقديره وتنميته في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 216.

شواطئه [1]، وتكمن خطورة التلوث بالمعادن الثقيلة وأهمها الرصاص والحديد والزئبق في أن هذه المعادن تتركز في أنسجة الأسماك وبالتالي يمكن أن تنتقل للإنسان عند التغذية على هذه الأسماك، هذا بالإضافة إلى أثرها السام على الأسماك ذاتها بحيث يمكن القضاء على كميات كبيرة منها.

الفرع الخامس: انخفاض الكفاءة الإنتاجية لوحدات الصيد:

ويرجع ذلك إلى الزيادة الغير مخططة في أعداد وحدات الصيد الآلية ومنافستها لوحدات الصيد الحرفية لاستخدام المناطق الساحلية، خاصة ضعف قوة محركات المراكب الآلية بما لا يسمح لها بالابتعاد كثيراً عن الساحل وتركيز نشاط الصيد في المناطق القريبة.

عدم تطوير أساليب ومعدات الصيد المستخدمة بما يساعد على الاتجاه نحو مناطق الصيد غير المستغلة في المياه الأكثر عمقاً، حيث لا يسمح صغر حجم الغالبية العظمى من وحدات الصيد بوجود التجهيزات اللازمة لحفظ الأسماك مما يترتب عليه قصر طول الرحلة والتي لا تتعدى بضع ساعات في معظم الأحيان [2].

عدم توفر التدريب والإرشاد السمكي لإكساب المهارات اللازمة لتشغيل معدات الصيد المتطورة.

الفرع السادس: العجز في التمويل والائتمان السمكي:

إن منح الائتمان السمكي يعتبر أحد المحددات الهامة في نطور هذا القطاع نظراً لأن هذا النشاط يتكيف بالموسمية في الإنتاج، كما يتصف بارتفاع عنصر المخاطرة. وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل السمكي بين العمومية والخاصة، والبنوك وصناديق دعم تشغيل الشباب (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني للنشاط الاجتماعي.. الخ) إلا أن مصادر التمويل هذه لازالت قليلة جداً بالنظر إلى الطاقة الاستيعابية لهذا القطاع.

الفرع السابع: هجرة العمالة السمكية:

العمالة في النشاط السمكي تعتبر من أنواع العمالة الفنية المتخصصة والتي تحتاج إلى كثير من التدريب والخبرة، ولكن مع تدهور معيشة العاملين في هذا القطاع، ونظرا لتدني القيمة الحقيقة للأجور إضافة إلى انعدام المرافق الضرورية للحياة في بعض المناطق والأرياف الساحلية، بدأت العمالة في القطاع السمكي تتقلص وبدأت أعداد كبيرة تتجه للهجرة إلى الدول العربية والأوربية سعياً وراء الأجور المرتفعة سواء على سفن الصيد أو سفن النقل، أو الهجرة الداخلية من القطاع السمكي إلى قطاعات اقتصادية أخرى أكثر دخلاً.

---

1 – محمد أحمد حافظ عثمان الشريف، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 133.

2 – وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2003**، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفرع الثامن: عجز في الجانب البحثي والإحصاء السمكي:

وتمثل مسألة توفير وجمع بيانات دقيقة عن المخزون السمكي والاصطياد الفعلي والصادرات والاستهلاك..، وسيلة هامة لإدارة القطاع السمكي يمكنها وبشكل سليم من اتخاذ القرارات الرشيدة برسم السياسات لاستغلال الموارد السمكية، كما يعاني البحث قصوراً شديداً في المجالات المختلفة والذي يرجع إلى العديد من المعوقات التي تقف أمام الباحثين أهمها [1]:

أ–معوقات فنية: نقص الكوادر المؤهلة العاملة في هذا القطاع.

ب– معوقات مالية: نقص المخصصات المالية لممارسة النشاط البحثي.

ت– معوقات مؤسسية: انعدام مراكز البحث في هذا المجال.

ث– العجز الواضح في توفير الزريعة خاصة ما تعلق ببعض الأنواع ذات القيمة التسويقية العالية.

الفرع التاسع: معوقات خاصة بتربية الأحياء المائية: يمكن حصر المعوقات في ما يلي:

أولا: معوقات فنية: وتتضمن العوامل التالية [2]

1) انخفاض جودة المياه في المزارع السمكية خاصة في السدود، نظرا للملوثات الناجمة عن الصرف الصحي والصناعي التي تصب في هذه السدود من خلال الوديان والأنهار المرتبطة بها.

2) العجز المسجل في التغذية الصناعية للأسماك نظراً لعدم توفر كميات الأعلاف الصناعية بالكم والكيف المناسب لتحقيق الزيادة المرغوبة في كميات الإنتاج السمكي المستزرعة.

3) عدم وجود برامج فعلية لمقاومة الأمراض والطفيليات.

ثانيا: معوقات اقتصادية:

وتتمثل أهم المعوقات الاقتصادية التي تواجه الاستزراع السمكي في الجزائر، في ارتفاع تكلفة دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية، وارتفاع تكلفة مستلزمات تربية الأسماك وارتفاع التكاليف الاستثمارية في مشاريع الأسماك المكثفة، وتدني أسعار أسماك المياه العذبة مقارنة بتكلفتها.

---

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي**، الخرطوم، 1994، ص 114.

[2] – عبد العزيز نور، **دور البحث العلمي في مستقبل الاستزراع السمكي في مصر**، مؤتمر تنمية الثروة السمكية بين الحاضر والمستقبل، محافظة الشرقية، مصر 2005، ص 5.

ثالثا: معوقات بيئية:

تلوث الأنهار والبحيرات والبحار أثر عكسياً على برامج الإنتاج والتطوير للكثير من المزارع على خفض كثافة تخزين الأسماك ومعدلات التغذية بصورة كبيرة أثرت سلبياً على كمية الإنتاج وصافي الدخل لهذه المزارع.

المطلب الثاني: سبل تنمية قطاع الثروة السمكية في الجزائر:

تتم التنمية الاقتصادية باستغلال جميع الموارد المادية في المجتمع الاستغلال الأمثل لزيادة الناتج من السلع والخدمات في ظل التكنولوجيا المتاحة للمجتمع... والتنمية الاقتصادية السمكية عملية مستمرة تستهدف زيادة الدخل السمكي الصافي المحقق لدولة ما من خلال التغيرات الاقتصادية السمكية التي قد تحدث في عرض عوامل الإنتاج السمكي، أو التي تحدث في هيكل الطلب على المنتجات السمكية متمثلة في اكتشاف موارد سمكية جديدة أو استنباط أساليب إنتاجية أكثر كفاءة أو تحسين المهارات الإنسانية للعاملين في النشاط السمكي، أو حدوث تعديلات تنظيمية وقانونية تساعد على التقدم الزراعي السمكي أو زيادة الدخول الشخصية الحقيقية للمستهلكين أو التغير في أذواقهم [1]. لذلك تحتاج الجزائر إلى التركيز في جهودها الرامية لتنمية القطاع السمكي على المجالات التالية:

الفرع الأول: السعي للتكامل الاقتصادي في إنتاج وتجارة السلع السمكية في الدول العربية:

إن الارتقاء بالقيمة التسويقية والتجارة البينية العربية من أهم الأهداف التي يجب النظر إليها على المدى القريب والبعيد لما لذلك من أهمية في عملية التكامل العربي في مجال الأمن الغذائي العربي، والدعوة إلى إنشاء السوق العربية المشتركة، خاصة وأن الثروة السمكية تعد أحد أهم المجالات التي يتحقق بها فائض إنتاجي عربي، وذلك عن طريق [2]:

أ- توفير المعلومات الكافية والدقيقة عن الأسواق العربية من حيث تفضيلات المجموعات المختلفة من المستهلكين والطاقة الاستيعابية للأسواق ومعايير الجودة والشروط الصحية والإجراءات الجمركية والمعاملات المالية وغيرها من المعلومات التي تعوق انسياب التجارة العربية البينية.

1- نبيل السيد حسن ، **دراسة اقتصادية لاتفاقيات تنمية وتطوير مصايد بحيرة البرلس**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية 2000، ص 78.

2- فوزي حمود محمد الصغير، **واقع وآفاق تطوير، تصنيع وتسويق الأسماك في الوطن العربي**، صنعاء، اليمن 2003، ص 90.

ب- قيام مشروعات مشتركة بين الشركات العربية العاملة في مجال تصنيع وتسويق الأسماك للاستفادة من الخبرات المكتسبة وإمكانيات التسويق.

ج- في ظل سياسات آليات السوق وتحرير التجارة فإن أسعار ومدى مناسبة جودة المنتج والتعبئة والتعليب هي عوامل أساسية للوقوف أمام السلع المنافسة الأجنبية، ولذا فإن خفض تكلفة الإنتاج من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية، وتطوير المنتجات السمكية من أهم العوامل في ترويج التجارة البينية بين الدول العربية.

د-الدعوة إلى تشجيع المستثمرين والاستثمارات العربية للدخول في مجالات الاستثمار السمكي المتعدد الأوجه، من مستلزمات الصيد ومراكب وقوارب وشباك بالإضافة إلى الاستثمار في الموانئ المتخصصة ومستودعات للتبريد والتخزين والشاحنات المبردة، ثم المصانع اللازمة لحفظ الأسماك بالطرق المختلفة، هذا إلى جانب الاستثمار في وحدات وخدمات ورش الصيانة والإصلاح وكذا الاستثمار في مجالات التصنيع والتسويق، مما يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول العربية ذات مصادر التمويل المالي وتلك الدول الغنية بمصادر الأسماك والتي تفتقر للمخصصات المالية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع.

الفرع الثاني: الاستثمار في توسيع وإصلاح البنية الأساسية:

من خلال مؤشرات القطاع السمكي الواردة سلفاً، تتضح الحاجة الضرورية لخلق نمو متوازن بين تنمية البنية الأساسية الساحلية والنمو المتسارع لعمليات الإنتاج السمكي، وتتحدد اتجاهات تنمية واستثمار البنية الأساسية الساحلية في الآتي:

أ- العمل على دراسة الأوضاع الفنية والتشغيلية للمنشآت السمكية والمكونات الساحلية المملوكة للقطاع العام أو القطاع الخاص.

ب-إصلاح واستبدال البنية الأساسية للأسواق المحلية وإعطائها الأولوية القصوى.

ت-إنشاء الكهرباء والطرق الفرعية للقرى والمجمعات السمكية.

ث-بناء وتشييد موانئ جديدة مختصة في الصيد البحري بالمناطق ذات الأهمية البنية في مجال الصيد خاصة منطقة الغرب الجزائري، والشرق الجزائري.

ج- إصلاح وتحديث بعض الموانئ المختصة في نشاط الصيد البحري كميناء القل في ولاية سكيكدة، وكذا زيامة منصورية في ولاية جيجل، وكذا ميناء بوهارون في ولاية تيبازة.

الفرع الثالث: تنمية الإنتاج والحفاظ على المخزون السمكي:

إن النمو السمكي السنوي في حجم الإنتاج السمكي وخصوصاً أسماك السطح، والذي يرجع أساساً إلى الزيادة السنوية لعدد القوارب، ودعم الدولة المتواصل لهذا القطاع، إضافة إلى زيادة الطلب على الأسماك وارتفاع أسعارها مما يتيح ما يلي:

أ- زيادة الإنتاج بنسبة 10% سنوياً دون الإضرار بالمخزون، وخلق فرص عمل جديدة.

ب- استغلال اصطياد أنواع الأسماك غير المستغلة حتى الآن وتوسيع نطاق التصدير.

ج-القيام بمسح شامل للمخزون السمكي الموجود (بدعم الجهات الدولية المانحة، ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو") لتحديد الوضع الحالي للمخزون.

د- توقيف نهب وتهريب بعض الأنواع السمكية عالية القيمة (كالمرجان والجمبري.. الخ).

ه-تعزيز آلية التنسيق بين الجهات المختصة لتطوير قدرات خفر السواحل لتعزيز الرقابة والتفتيش البحري ومنع أي سطو خارجي على الثروة السمكية في المياه الإقليمية الجزائرية وإيقاف أي هدر أو استغلال جائر للثروة السمكية، وضمان عدم تلوث البيئة البحرية، والحفاظ على المخزون السمكي.

و- تأمين الرقابة الشاملة للمياه البحرية الجزائرية من خلال توفير عدد من القوارب لغرض القيام بالرقابة والتفتيش البحري وتركيب شبكة مراقبة عبر الأقمار الصناعية وتوفير المخصصات اللازمة لذلك.

الفرع الرابع: الاهتمام بمجال الأبحاث السمكية والعمل على تطوير تقدير الإحصاءات السمكية:

يعتبر توفير المعلومات والبيانات الإحصائية السمكية قاعدة الارتكاز وحجز الزاوية لوضع السياسات واتخاذ القرار، خاصة فيما يتعلق بإدارة القطاع السمكي واستغلال موارده، وتشمل مجالات المخزونات السمكية المتاحة، إحصاء الإنتاج وتوزيعه حسب نظمه التقليدية والصناعية (التجارية) وحسب مصادره الداخلية والبحرية إلى جانب الاستزراع، كما تشمل أيضاً الإحصاءات الخاصة بالتسويق والتجارة وتقديرات الاستهلاك، ومن أجل ذلك لابد من العمل على:

أ- تجميع البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف المناطق والولايات والموانئ التي تحظى بالنشاط الإنتاجي والاقتصادي السمكي.

ب- تجميع بيانات الإنتاج للصيد التجاري وكميات الإنتاج حسب الأنواع ومقدار المجهود المبذول (عدد أيام الصيد، عدد القوارب،.. الخ) [1].

---

[1]- محي الدين على محمد، **واقع الاستثمار في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي**، اليمن 2003، ص 112.

ج- تجميع بيانات الإنتاج للصيد التقليدي وكميات الإنتاج حسب الأنواع ومقدار الجهد المبذول.

د- عمل المسحات العلمية والاستكشافية والتقديرية لمخزون الأحياء البحرية لتحسين أقصى إنتاج سنوي مأمول بهدف المحافظة عليه والتنمية المستدامة لها.

ه- دعم إجراء البحوث والدراسات حول تربية واستزراع الأسماك والأحياء المائية وتوسيع نشاط ليشمل الاستزراع في المناطق الصحراوية والساحلية على حد سواء.

و-استخدام نظم المعلومات المتطورة وتتبنى التقنيات الحديثة في الإدارة والتقييم والرقابة لحماية الثروة السمكية، وحماية البيئة البحرية من التدهور والتلوث.

الفرع الخامس: تطوير التوعية والإرشاد السمكي:

تمثل مسألة الإرشاد السمكي أهمية كبرى في مجال الثروة السمكية بهدف الإدارة الرشيدة للمصايد السمكية والحفاظ عليها، ويتحقق ذلك من خلال:

أ- الاهتمام ببرامج التأهيل والتدريب لتنمية مهارات وطاقات العمل في مختلف أنشطة القطاع السمكي بما يسهل نمو القطاع واستقطاب الاستثمارات والتقنيات الحديثة.

ب-وضع برنامج متكامل للإرشاد السمكي وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والكوادر المتخصصة للإدارة والتنفيذ.

ج- إصدار النشرات الإرشادية والدورية لمختلف أنشطة وظائف إدارة المصايد السمكية ودورية إصدارها بما يحقق التحسين النوعي لعمليات الإنتاج والتسويق والاستغلال الأمثل للموارد.

الفرع السادس: إطار مقترح خاص بالتجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري:

1) يجب مواجهة المحددات والعقبات التي تحول دون تأمين احتياجاتنا من الأسماك عن طريق الإنتاج لسد الفجوة الغذائية.

2) يجب فتح أسواق بديلة للصادرات السمكية الجزائرية تحتم الاتجاه إلى الأسواق العربية استيراد اً وتصديراً.

3) يمكن استيراد الأسماك السطحية خاصة السردين من كل من المغرب واليمن وموريتانيا باعتبارهم دول منتجة ومصدرة أساسية، وكذلك دقيق السمك وبعض أنواع المعلبات.

4) إدخال الأسماك ومنتجاتها ضمن قوائم السلع التي تشملها أي اتفاقية تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة بين الدول المصدرة والمستوردة للأسماك.

5) إعفاء مكونات العلائق المستوردة من كافة الرسوم الجمركية تدعيماً للمزارع السمكية.

الفرع السابع: الإطار المقترح لتنمية الاستزراع السمكي في الجزائر:

تتمثل المحاور الرئيسية لعلاج معوقات تنمية الاستزراع السمكي في الجزائر فيما يلي:

أ-توفير زريعة الأسماك المناسبة من خلال التوسع في المفرخات الصناعية وتطويرها ورفع إنتاجيتها.

ب- توفير التغذية المناسبة بما يضمن استمرارية إنتاج الغذاء الطبيعي بمعدل عالي وطوال فترة النمو.

ج-الاهتمام بالأسماك المستزرعة من حيث طرق الوقاية والعلاج والتلوث البيئي وأثره على صحة أسماك المزارع.

د- تشجيع المستثمر الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات على إنشاء مزارع سمكية صحراوية وبحرية[1].

ه-المحافظة على البيئة المائية ووضع القيود الصارمة على المنتجين المخالفين فيما يتعلق بصرف بقايا المبيدات.. الخ.

و- تحسين سلالات الأسماك المستزرعة من خلال تفعيل بروتوكولات التعاون مع الدول العربية والأجنبية ذات الميزة النسبية في هذا المجال.

الفرع الثامن: رفع المستوى التقني للصيادين:

إن تأمين المزيد من برامج التربية والتعليم وفرص التمتع بها في أوساط صيادي الأسماك من شأنه أن يحسن سبل المعيشة مع تنوع مصادر الدخل. فمجتمعات صيادي الأسماك غالباً ما تعاني الحرمان من التربية والتعليم نظراً للتهميش الجغرافي والاجتماعي، حيث إن القائمين على تأمين التربية والتعليم غالباً ما يتعذر عليهم أو أنهم لا يرغبون في تأمين الخدمات التي تستهدف السكان المتنقلين والمهاجرين بمن فيهم مجتمع صيادي الأسماك، ولابد أن يتمتع صيادوا الأسماك، على سبيل المثال، وبالتعليم المناسب بما يمكنهم من الملاحة بواسطة الأقمار الصناعية واستيعاب آليات تمويل المشروعات الصغيرة.

[1]- عبد العزيز نور، **دور البحث العلمي في مستقبل الاستزراع السمكي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفرع التاسع: الطحالب كغذاء لنا في المستقبل:

يعتبر تأمين الغذاء الكافي والمناسب للإنسان في المستقبل القريب، أحد أهم التحديات التي تواجه البشرية، ففي عام 2050م يتوقع العلماء أن يتجاوز تعداد البشر 9 مليارات نسمة، وهذا يعني تضاعف الطلب العالمي على مصادر المواد الغذائية التقليدية [1]. من هنا كان تفكير الباحثين منصباً لاستغلال موارد غير تقليدية لإنتاج الغذاء المناسب للإنسان والذي يلبي الطلب المتزايد على الأغذية، فاستحدثت وطورت تقنيات جديدة للإنتاج الغذائي، ومنها تقنية زراعة الطحالب الصالحة للاستهلاك الآدمي، وتحتوي الطحالب على 45- 60% من وزنها بروتيناً، وهي تستخدم في الكثير من أماكن العالم كغذاء، ويتم زراعة الطحالب في بعض المزارع السمكية حيث تعمل كمصاف حيوية لامتصاص النيتروجين، وهناك بعض الطحالب التي تستخدم في معالجة مياه الصرف الصحي وامتصاص المعادن الثقيلة منها.

[1]– محمد أحمد حافظ عثمان الشريف، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص 221.

المبحث الرابع: الإستراتيجيات الجديدة للنهوض بقطاع الصيد البحري في الجزائر

إن الاستهلاك السنوي للفرد الجزائري من السمك رغم أنه عرف تحسن في السنوات الأخيرة، إلا أنه يبقى بعيد بالمقارنة على الأقل بالدول المجاورة، ما يطرح إشكالية كيفية الوصول إلى تحسين الحصة الغذائية للفرد الجزائري من الأسماك إلى 6.2 كلغ/ الفرد/ السنة، وهو المعدل المطلوب من منظمة الصحة العالمية ، من خلال استغلال الموارد الخاصة بالقطاع بطريقة اقتصادية إيكولوجية ومستديمة.

ولحل هذه الإشكالية ارتأت الدولة الجزائرية عن طريق الوزارة المكلفة بالقطاع أن تضع إستراتيجية تنموية ترتكز على جانب تخطيطي يتمحور في عدة مخططات وطنية وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: المخطط الخماسي لتربية المائيات (2001- 2005)

كون المخزونات السمكية من المياه الإقليمية تتميز بالمحدودية النسبية، وبغية الحصول على مصادر جديدة للأسماك لتدارك العجز المسجل في الإنتاج الوطني البحري، شرعت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في تطبيق المخطط الخماسي لتربية المائيات الذي يهدف إلى تحقيق:

1-إنتاج إضافي يقدر بـ 30 ألف طن يوجه منه حوالي 3900 طن نحو التصدير، بحيث يتم إنتاج حوالي 3850 طن في المرحلة الأولى (2001- 2003).

2-خلق مناصب شغل مباشرة تقدر بـ 60 ألف منصب وحوالي 10 آلاف غير مباشرة، بحيث تشغل تربية المائيات في المياه الداخلية حوالي 10 آلاف منصب.

3-تحصيل إتاوات هامة لصالح الخزينة مقابل عقود الامتياز المبرمة.

4-خلق مشاريع مدمجة مع مختلف نشاطات الصيد، الفلاحة، الصناعة، الرياضة والترفيه.

5-بالرغم من توفر الجزائر على الإمكانيات الطبيعية في هذا المجال، إلا أنها تفتقر إلى التجزئة العملية والعملية، بحيث يتطلب إنجاز مشاريع تربية المائيات توفر منشآت قاعدية، وهياكل ضخمة على مستوى الملك العمومي، وكذا الدعم المالي لهذه المشاريع، إضافة وجود مفرخات طبيعية واصطناعية، ومصانع إنتاج الأغذية المركزة الموجهة للأسماك.

في غياب ذلك محورت وزارة الصيد البحري مخططها الخماسي لتنمية تربية المائيات حول مرحلتين:

المرحلة الأولى: تهدف من خلالها إلى رفع العراقيل السابقة الذكر تسمح بانطلاق 20 مشروعاً لاستزراع الأسماك بصفة موسعة بادر بها بعض المتعاملين الخواص، يتم من خلالها استزراع حوالي 17

مليون بلعوط (صغار السمك) عبر مختلف السدود والمسطحات المائية للوطن، وتمتد هذه المرحلة من (2001 إلى 2003).

المرحلة الثانية (2004- 2005): توجه لتربية الأحياء المائية بصفة شبه مكثفة ومكثفة، عن طريق تشييد صناعة لتربية المائيات قائمة بذاتها. بصفة عامة يسمح المخطط الخماسي لتربية المائيات عبر مرحلتيه بـ:

1) إنشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي الوطني.
2) إحداث مراكز وهياكل قاعدية للصيد القاري.
3) إنشاء مزارع بحرية على طول الشريط الساحلي.
4) إنشاء مفرخات متنقلة.
5) إنشاء مستمرات للأصداف البحرية والرخويات.
6) تشجيع الاستمرار الوطني وتدعيم الشراكة في صناعة الأحياء المائية[1].
7) إنشاء وحدات لصناعة الأغذية الموجهة لتربية الأسماك.
8) استغلال كامل للمسطحات والمجمعات المائية التي يمكن تثمينها في إطار تربية المائيات.
9) ترسيخ التوازن الجهوي وتثبيت السكان في الأرياف وتنميتها.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات (2005- 2009)

يتمثل الشق الثاني بسياسة إنعاش القطاع في إعطاء حركية للصيد البحري في المحيطات بهدف الوصول بالإنتاج الوطني من الأسماك إلى حدود 200 ألف طن سنوياً وخلق حوالي 50 ألف منصب شغل دائم، وذلك أولاً بتطوير صناعة الصيد البحري وتكييفها مع المعطيات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. من خلال تدعيم القطاع بقاعدة صناعية متقنة تسمح بضمان ترقية شاملة ودائمة ومتوازنة مع النشاطات السابقة واللاحقة لعملية الإنتاج، وهذا لن يتأتى إلا بـ:

1) تجديد الأسطول وعصرنة تجهيزاته وتوفير قطع الغيار اللازمة.
2) إنشاء هياكل قاعدية جديدة (موانئ، ملاجئ صيد، ورشات الدعم، ورشات التبريد.. الخ)
3) خلق هياكل للتكوين والبحث العلمي في مجال الصيد البحري.

---

[1] - Ministère de la pêche et de ressources halieutiques- "**Le guide de l'investissement**"- Alger septembre 2001- pp3-34.

4) إنشاء وتنظيم أسواق السمك (المسامك).
5) التحكم في التسيير العقلاني والرشيد للمصيد السمكي البحري.
6) تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي في هذا المجال.

فأما الإجراء الثاني فيهدف إلى تدعيم المصيد البحري وتدارك العجز المسجل عن طريق تطوير الصيد في أعالي البحار والمحيطات، وذلك باستحداث وحدات للصيد ضخمة ومتطورة لاستغلال الموارد الوفيرة في المياه المتقدمة لأعالي البحار والمحيطات، هذا بطبيعة الحال بعد تفعيل مختلف الاتفاقيات المبرمة مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال (موريتانيا، مصر، اليمن، إسبانيا وعمان)[1].

المطلب الثالث: المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2005- 2009)

من المعروف بأن أسر الصيادين في كل دول العالم تعتبر من بين الفئات الأكثر حرماناً، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة، ولمعالجة هذه النقطة بالذات شرعت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية في تطبيق برنامج المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001- 2005)، الذي يهدف إلى تطوير وتنمية المناطق الريفية التي تتميز بالفقر الشديد، وكذا دعم عائلات الصيادين الحرفين المتواجدين على طول الشريط الساحلي، ويمس هذا الإجراء حوالي 26 ألف عائلة في إطار التعاون مع وزارة التضامن للحد من الفقر، كما أن هذا المخطط سوف يسمح باستغلال (3/2) ثلثي المياه الإقليمية الساحلية الخاضعة للفضاء الوطني التي يصعب فيها استعمال معدات الجر والتجييب، ولا تصلح إلا للصيد التقليدي الحرفي باستعمال القوارب الصغيرة، وهي تتميز بوفرة الموارد السمكية مرتفعة القيمة غذائياً وتجارياً. ولتجسيد الأهداف المذكورة أعلاه شدد البرنامج على:

1) تكوين الصيادين الشبان.
2) تفعيل ميكانيزمات الدعم المالي للدولة الموجه لتطوير الصيد الحرفي.
3) تسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة التي تنشط هذا المجال.
4) إنشاء ورشات الدعم وتوفير قطع الغيار.
5) تنظيم المهنة، من خلال خلق جمعيات مهنية وإنشاء الغرفة الوطنية للصيد البحري وتربية المائيات.

النتائج المحققة من المخططات الثلاثة:

[1] - Ministère de la pêche et de ressources halieutiques- **"plan de développement de la pêche Océanique"** – op.cit. pp 7, 8, 9.

1- تحقيق زيادة في الانتاج السمكي قدرت بنحو 10 آلاف طن مقابل 30 ألف طن كانت متوقعة في المخططات الثلاثة أي ما يمثل 30 % فقط من البرنامج.

2- خلق نحو 12 ألف منصب شغل من أصل 60 ألف منصب كانت مبرمجة ، أي ما يمثل 20% من عدد المناصب المبرمجة في المخططات الثلاثة.

3- إقامة نحو 30% من المشاريع المخطط لإقامتها في البرنامج.

المطلب الرابع: برنامج إنعاش قطاع الصيد البحري (2005- 2009):

في إطار برنامج الإنعاش الذي أعدته وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، سطرت هذه الأخيرة برنامجاً استلهمت أهدافه من المخططات الخماسية (2001/ 2005) المتعلقة أساساً بمخطط تربية المائيات ومخطط للصيد البحري والصيد في المحيطات ومخطط دعم الصيد الحرفي، وقد وجهت العمليات المسطرة لبرنامج إنعاش القطاع نحو تحقيق الخطوط العريضة التالية [1]:

1) دراسة وتقييم الموارد الصيدية: ويسمح ذلك بالتقييم الكمي وبصفة دائمة للمخزون السمكي، ومستوى قدرات الصيد العاملة في الميدان مع مد شبكة للملاحظة والمعالجة والتحليل للمعطيات الإحصائية الخاصة بالصيد البحري.

2) تعزيز صيد الأسماك الساحلية الصغرى: وذلك من خلال إدخال 300 قارب لصيد السردين، مما يؤدي إلى إنتاج إضافي يقدر بـ 2500 طن/ سنة، وخلق نحو 20 ألف منصب عمل جديد.

3) تعزيز إنتاج الأسماك القاعية والقشريات: وذلك من خلال إدخال 750 مركبة من صنف قوارب صغيرة، وإعادة الاعتبار لـ 500 وحدة أخرى، والذي يسمح بخلق 10000 منصب عمل جديد وإنتاج إضافي في حدود 17000 طن/ سنة من السمك الأبيض.

4) تنمية الصيد في عرض البحر (من 6 إلى 12 ميل بحري): وذلك بإدخال 168 سفينة، مما يسمح بإنتاج إضافي يقدر بـ 5000 طن / سنة، وخلق ما يقارب 12000 منصب عمل جديد.

5) تنمية الصيد في أعالي البحار والمحيط: بالنظر إلى محدودية الموارد في البحر الأبيض المتوسط، فكرت الوزارة الوصية في توسيع حقل الصيد في مناطقها المحيطة، بهدف ديمومة إمداد السوق الجزائرية بمنتجات المحيط مع العمل على:

---

[1]- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر – الحاضر والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

- تنمية صيد الأسماك كثيرة الترحال، بهدف بلوغ إنتاج يقدر بـ 6000 طن في السنة.
- تنمية التربية المائية من خلال تأسيس مؤسسات تربية المائيات، وتستهدف العملية إنتاج يقدر بـ 30 ألف طن في السنة مع إمكانية خلق 45 ألف منصب عمل جديد.
- تهيئة الموانئ وشواطئ الرسو (صناعة وإصلاح وصيانة السفن).
- دعم نشاطات الإنتاج القبلية والبعدية (التكييف، التبريد، النقل).

الفرع الأول: التأطير المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

1)تمويل الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري الحرفي وتربية المائيات (AAPANF): في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي، قدر الغلاف المالي لدعم الدولة للنشاطات المنتجة بـ 9.5 مليار دينار جزائري على مدى أربع سنوات لتسييره من خلال الصندوق، كما أن برامج الاستثمار المسطرة سيخصص لها غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 35 مليار دينار جزائري.

2)إنشاء مؤسسة قرضية للصيد البحري وتربية المائيات: تم إنشاء هذه المؤسسة القرضية، والتي تسند إليها عملية منح القرض (صيد- تربية المائيات) هذا الأخير، سيكون لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (AMNC) الذي أولته الاتفاقية المبرمة بين وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية والصندوق مهمة أساسية من أجل إنجاح البرامج القطاعية، كونه يملك أهلية خاصة تتمثل أساساً في شبكة صناديق موزعة على كامل التراب الوطني، وقد حددت مساهمة الدولة من أجل ذلك بـ 500 مليون دينار جزائري وتتزوع حصص برنامج دعم الدولة المتعلقة بمجموعة النشاطات حسب التوزيع السنوي التالي في الجدول أدناه:

جدول رقم (41)

التوزيع السنوي لدعم الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

(الوحدة مليار دينار)

السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع
الحصة	1.5	2	3	3	.9

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر الحاضر والمستقبل، الجزائر 2002.

الفرع الثاني: التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للبرنامج:

إن تطبيق برنامج إنعاش قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية، سيكون له جملة من التأثيرات الهامة، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي والتي يمكن تلخيصها في:

أ- الحد من الفقر.

ب- التخفيف من البطالة.

ج- تحسين القدرة الشرائية.

د- الحفاظ على البيئة والعمل على التوازن الجهري واستقرار السكان.

هـ- خلق مناصب الشغل: حيث إن خلق منصب شغل واحد على مستوى البحر، يساهم في خلق 5 مناصب عمل دائمة على الأرض[1]، وفي هذا الإطار، ينتظر خلق 100 ألف منصب عمل في آفاق 2004، توزع حسبما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (42)

توزيع مناصب الشغل المنتظرة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات

السنة / المؤشر	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصيد الساحلي	3000	5000	6000	6000	20000
الصيد الحرفي	1500	1500	3000	4000	10000
المرافئ	1200	1200	1800	1800	6000
الصيد في عرض البحر	1200	2400	3600	4800	12000
تربية المائيات +الصيد القاري	4500	9000	13500	18000	45000
برنامج النشاطات المرتبطة بوسائل الإنتاج	400	800	1200	1600	4000
برنامج النشاطات المرتبطة بدعم وسائل الإنتاج	300	600	900	1200	3000
المجموع	12100	20500	30000	37400	100000
العدد الحقيقي لمناصب الشغل المستحدثة (*)	4929	6105	11016	12074	34124
(%) المناصب الحقيقية إلى المناصب المبرمجة (**)	40	29	36	32	34

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر الحاضر والمستقبل، الجزائر 2002، ص 109.

1- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر - الحاضر والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(*) وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، إحصائيات الصيد البحري (2005/2000)، ص 12.

(**) حساب الباحث (حاصل قسمة العدد الحقيقي لليد العاملة المستحدثة على المبرمج منها X 100).

ويتضح لنا من الجدول أن نسبة تغطية مناصب الشغل المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لم يتجاوز عتبة الـ 50%، حيث قدرت نسبة التغطية بين المناصب الحقيقية المستحدثة والمبرمجة بـ 40% عام 2001م وهي أقصى قيمة لمعدل التغطية خلال فترة البرنامج، ويعود ذلك عموماً إلى العجز المسجل في الإمكانيات المادية والمالية للقطاع.

إضافة إلى ذلك فقد تضمن البرنامج ما يلي :

1) استهداف زيادة الاهتمام بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي: حيث برمجت الاعتمادات المالية بأكثر من 27 مليار جزائري لحوالي 2500 مستثمر.

2) الرفع من الإنتاج: حيث ينتظر أن يصل في أفق 2004م إلى نحو 130 ألف طن، وقد تم الوصول إلى هذا الحجم عام 2004م وتجاوزه بنحو 7000 طن.

3) الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات: حيث ينتظر تصدير نحو 2500 طن/ السنة، بمجموع حوالي 10 آلاف طن على مدار (2001- 2004)، وقد قدرت الكمية الحقيقية المصدرة خلال فترة البرنامج بنحو 8700 طن، أي بنسبة 86% من الكمية المسطرة في البرنامج.

4) تجديد وتحديث أسطول الصيد البحري.

المطلب الخامس: المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات (2003/ 2007):

يهدف المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات إلى تحقيق ما يلي [(1)]:

1) تحقيق إنتاج إضافي مقدر بـ 151790 طن.

2) رفع معدل الاستهلاك للسمك إلى 6.3 كلغ/فرد/السنة (الحصة الغذائية التي توصي بها المنظمة العالمية للصحة).

3) إنشاء 22711 منصب شغل دائم (مباشر وغير مباشر).

4) تنمية وتجديد وسائل الإنتاج:

أ- الصيد الساحلي: إدخال 1666 سفينة وإصلاح 1550 وحدة.

---

[1]- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر- الحاضر والمستقبل**، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ب-الصيد في الأعالي: إدخال 178 سفينة صناعية ونصف صناعية.

ج- الصيد المحيطي: إدخال 69 سفينة تجميد ومثلجات عبر إنجاز 2311 وحدة إسناد.

د- تربية المائيات: إنشاء 90 مؤسسة تربية المائيات.

5) التوازن الجهوي وتثبيت السكان.

6) الحفاظ على المورد البيولوجي.

7) ترقية الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي.

8) الزيادة في الصادرات إلى مستوى 2500 طن/ سنة.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الجدول الموالي:

جدول رقم(44)

ملخص الأهداف المسطرة للمخطط لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات (2003/ 2007)

	الإدخال(وحدة)	إعادة التأهيل (وحدة)	الاستثمارات (مليار دينار)	مناصب الشغل (عدد)	الإنتاج (طن)
الحرف الصغيرة	1294	1250	5.446	3882	12923
الحرف الكبيرة	372	300	9.790	5405	45749
الصيد في أعالي البحار	178	-	4.720	3936	50000
الصيد في المحيطات	69	-	3.043	267	20700
النشاطات المرتبطة	2221	-	10.900	4000	-
تربية المائيات	90	-	7.173	5221	22500
المجموع	2311 منجزة 1913 وحدة	1550	41.072	22711	151790

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، مداخلة وزير الصيد البحري والموارد الصيدية، البرنامج القطاعي 2003/ 2007، نوفمبر 2002، ص 14.

نتائج المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات (2003/ 2007)

الصيد البحري والصيد في المحيطات: تم تحقيق النتائج التالية من خلال هذا البرنامج [1]:

[1]- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **البرنامج القطاعي (2003/ 2007)**، مرجع سبق ذكره، ص 15.

1) الصيد الساحلي للأسماك السطحية المسماة "الأسماك الزرقاء" (السردين، الأنشوقة، السوريل، الماكرو.. الخ) الذي حيث تم إدخال 312 سفينة صيد للسردين وسفينة جيلب إضافية بطول أكثر من 16 متر من أصل 372 وحدة مبرمجة (أي أن نسبة الإنجاز قدرت بنحو 85%)، وإعادة تأهيل أكثر من 350 وحدة بنسبة إنجاز فاقت 100%.

2) صيد الأسماك القريبة من السطح والقشريات، المسمى "الصيد التقليدي" حيث إدخال 962 وحدة إضافية من نوع "قوارب الحرف الصغيرة" بطول 6.80 إلى 7.5 متر بنسبة إنجاز قدرت بنحو 75% من البرنامج المسطر، وإعادة تأهيل نحو 80%من عدد الوحدات المبرمجة للتأهيل خلال هذا البرنامج.

3) الصيد في أعالي البحار: حيث تم إدخال 145 سفينة صيد بطول 24 متر إلى أكثر من 38 متر لمختلف المهن (التجبيب، صيد التونة.. الخ)، بنسبة إنجاز وصلت إلى نحو 80%.

4) إضافة إلى إعداد وتأهيل 72 موقع خاص لتربية المائيات، حيث توجد 60% من هذه المواقع المستحدثة في منطقتي الهضاب العليا والصحراء الجزائرية.

- **تربية المائيات:**

من بين الأعمال الأساسية للبرنامج التنموي فيما يخص تربية المائيات:

- إنشاء مركز تفريغ في المياه العذبة.
- إنشاء 5 مفقصات متحولة في المياه العذبة.
- إنشاء مفقصة بحرية.
- إنجاز وحدة صناعة الأغذية المعد للتربية شبه المكثفة المنتظر تطبيقها في المرحلة الثانية من هذا المخطط.
- إنشاء مركز للصدفيات يلعب دورين وهما: إنتاج فراغ الصدفيات لتزويد مربي الأسماك مستقبلاً ومعالجة الصدفيات الموجهة للاستهلاك.
- إنشاء مزرعة نموذجية التي ستضمن مهمة التبيان والإرشاد لهذا النشاط، وتؤدي إلى استحداث نوع من تربية الأسماك في الأقفاص العائمة على مستوى السدود.

أما فيما يخص إنتاج تربية المائيات فيشمل المخطط على:

♦ **في المناطق الساحلية:**

- إنشاء 25 مؤسسة لتربية الصدفيات من نوع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج المحار وبلح البحر.
- إنشاء مزرعتين بحريتين لتربية ذنب البحر.

- إنشاء ثلاثة مزارع بحرية للأقفاص العائمة.

♦ **في مناطق المصبات:**

- إنشاء مزرعتين لإنتاج الجمبري مع بلح البحر.

♦ **في المناطق القارية:**

- إنشاء 24 مركزاً للصيد القاري لغرض تثبيت سكان الأرياف المعنيين.
- إنشاء مزرعة لتربية البلطي.
- إنشاء مزرعة بشبكة مغلقة لتربية السمك القط.
- إنشاء ثلاث وحدات لتربية الأسماك الصغيرة.
- إنشاء عشرين (20) وحدة لتربية الأسماك من النوع العائلي.

وأخذاً بعين الاعتبار المواقع المعتمدة والتكنولوجيا المختارة والأنواع المنتقاة، فإن إمكانيات تربية المائيات كما هي في استشرافات المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات تصل إلى حدود 22500 طن.

إضافة إلى ذلك فقد تضمن البرنامج ما يلي:

- أن إنجاز هذا البرنامج يستوجب تخصيص مبلغ 82 مليار دينار.
- خلق مناصب الشغل: حيث ينتظر لق نحو 22711 منصب شغل.
- الرفع من الإنتاج: حيث ينتظر أن يصل الإنتاج الإضافي للمخطط إلى 151790 طن.
- الرفع من حجم الصادرات السمكية: حيث ينتظر تصدير نحو 1000 طن/ سنة من التونة الحمراء، و1500 طن/ السنة من القشريات أي بمجموع 2500 طن/ السنة.
- زيادة الحصيلة الجبائية: حيث ينتظر أن تقدر الحصيلة الجبائية الإجمالية نحو 132 مليون دينار جزائري.

خلاصة الفصل:

إن مساهمة قطاع الصيد البحري في الجزائر محدودة جداً في الناتج المحلي الإجمالي بالنظر إلى إمكانياته ومقوماته إذ لا تتعدى هذه النسبة 0.7% من إجمالي الناتج الإجمالي ونحو 6% من الناتج الزراعي، وهي مساهمة ضعيفة مقارنة بالمقومات التي يمتلكها القطاع، أما مساهمته في التخفيف من حدة البطالة، فعلى الرغم من التقدم في التشغيل على مستوى القطاع والذي تضاعف خلال العقد الأخير، إلا أن هذه النسبة لا تزال ضعيفة نظراً لقلة عدد المراكب الصيدية وكذلك المشروعات الملحقة بنشاط الصيد البحري.

إن زيادة الإنتاج السمكي لم تسمح بتطوير الصادرات الجزائرية من الأسماك، كما لم يكن دافعاً لرفع حجم الواردات، إذ ظلت هذه الأخيرة ضئيلة، مما زاد في اتساع حجم الفجوة الغذائية السمكية، على اعتبار عدم كفاية الإنتاج السمكي المحلي لسد هذه الفجوة، ويعاني ميزان التجارة الخارجية للقطاع من عجز طيلة هذا العقد نتيجة ارتفاع حجم الواردات مقابل الصادرات السمكية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن تنمية الزراعة تعتبر أمر لا بد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في مجال التنمية الاقتصادية. ومن أجل بدء عملية التنمية هذه، لا بدّ من استغلال الموارد المتاحة، ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ولضمان استمرارية التنمية يجب السعي إلى زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية. ولتحقيق هذه الغاية، يكون من المحتّم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الاقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسيّة لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

كما أن القطاع الزراعي بصفة عامة وقطاع الصيد البحري بصفة خاصة يعيش كثير من المشاكل سواء كانت طبيعية أو تنظيمية أو تسييرية...الخ، والذي ينعكس سلبا على مستوى الإنتاجية كما ونوعا، ومن هنا يمكن استخلاص النتائج التالية:

النتائج:

– انخفاض نسبة الإنتاج السمكي الجزائري إلى الإنتاج السمكي العالمي والعربي، حيث قدرت هذه النسبة بـ (0.1%) بالنسبة للإنتاج العالمي من الأسماك، و(4.5%) بالنسبة للإنتاج العربي.

– تباين متوسط نصيب الفرد من الأسماك كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب نتيجة قلة المواصلات وشبكات التوزيع المعصرنة.

– انخفاض الناتج السمكي من إنتاج وتربية المائيات والصيد القاري والذي قدر أفضل وضع له عام 2008م بنحو 2780 طن، وذلك نتيجة ضعف الاهتمام بتربية المائيات وضعف الاستثمار في هذا المجال.

– ضعف قدرات الصيد السمكي الساحلي، وافتقاره إلى وسائل الاصطياد المتطورة على الرغم من مساهمته الكبيرة في حجم الإنتاج السمكي الإجمالي والذي يقدر بنحو 80%.

– ضعف مساهمة القطاع في مجال العمالة حيث بلغت أفضل قيمة مساهمة له بنحو (0.40%) عام 2006 م إلى إجمالي العمالة في الجزائر، ونسبة (1.90%) من إجمالي العمالة في القطاع الزراعي.

– عجز الميزان التجاري لقطاع الصيد البحري طيلة سنوات الدراسة مما يفسر ارتفاع حجم الواردات السمكية عن الصادرات السمكية والذي يرجع إلى عدم وجود اكتفاء ذاتي في هذه السلعة.

– هناك تناسب طردي بين حجم السكان في الجزائر وحجم الاستهلاك السمكي، أي أن ارتفاع معدل النمو السكاني أدى إلى ارتفاع حجم الاستهلاك الذي وصل عام 2007م إلى حوالي 165 ألف طن مقارنة بنحو 96 ألف طن عام 1999م.

– توفر قطاع الصيد البحري على موارد طبيعية هائلة تؤهله للمساهمة في الأمن الغذائي في الجزائر.

– ضعف حجم الإنتاج السمكي مقارنة بالمخزون المتاح إنتاجه، حيث قدر أفضل وضع لإنتاج السمك في الجزائر عام 2006م مقدر بـ157 ألف طن.

– ضعف مساهمة القطاع السمكي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضعف مساهمته في ناتج القطاع الزراعي.

– انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأسماك، وكذلك انخفاضه تحت المعدل المقترح من طرف المنظمة العالمية للصحة.

– وجود فجوة سمكية في الجزائر وصلت عام 2010 إلى ما يربو عن 62 ألف طن.

– التطور المستمر لقطاع الصيد البحري في الجزائر والذي يتوقع أن يحقق إنتاج يصل 250 ألف طن بحلول عام 2015م، محققا بذلك اكتفاء ذاتي من هذه السلعة يصل فيها متوسط نصيب الفرد إلى حوالي 8كلغ.

الاقتراحات:

– من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة بوسعنا أن نقدم جملة من التوصيات قصد النهوض بالقطاع السمكي وزيادة مساهمته في الاقتصاد الجزائري، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

– استغلال حقوق الامتياز الصيدي الممنوحة للجزائر في المحيطات (17 حق امتياز) لسد العجز المسجل على مستوى الصيد في أعالي البحار والمحيطات.

– زيادة حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع، ومنح تسهيلات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، وتقديم المزايا التشجيعية لهم لتحفيز الاستثمار.

– استزراع الأسماك في الصحراء قد يكون أمل الجزائر الواعد في زيادة الإنتاج السمكي في الجزائر.

– تفعيل الشراكة مع الدول العربية ذات الميزة النسبية في القطاع، وكذلك الاستفادة من تجارب البلدان الشقيقة خاصة في مجال الاستزراع والتصنيع وتوخي الحيطة والحذر في التعامل مع الشريك الأجنبي خاصة في مجال استغلال الثروة السمكية في المياه الإقليمية الجزائرية.

– الاهتمام بتكثيف الاستزراع السمكي مع تشجع إنشاء المزارع السمكية والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

– زيادة كميات الإنتاج السمكي واستغلال أنواع سمكية جديدة، والذي ينعكس بدوره على الصادرات والواردات السمكية ومستوى استهلاك الفرد من المنتجات السمكية في العام.

– إنشاء مؤسسة مالية، بنك أو صندوق أو قرض للصيد البحري مكلف بتمويل قطاع الصيد البحري والذي يؤدي في زيادة الاستثمارات في القطاع.

– الاهتمام بتحسين الظروف البيئية ومن أهمها جودة المياه وكذلك الإدارة الجيدة للمشاريع واختيار سلالات من الأسماك تتميز بزيادة معدلات نموها.

– تطوير المستوى التقني للعاملين في قطاع الأسماك من خلال تدريب وتحفيز الابتكارات وتسهيل المشروعات المشتركة مع مستثمرين وشركاء أجانب وخلق فرص عمل.

– تمليك الشباب لوحدات الاستزراع السمكي وذلك لتوفير فرص العمل لهم، والمساهمة في زيادة الإنتاج.

– زيادة حجم الدعم المادي المقدم للمشاريع البحثية في القطاع لزيادة فعاليتها، وتطبيق هذه المشروعات التي تثبت جدواها الاقتصادية.

– الاستثمار الحكومي مهم لقطاع الصيد البحري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1- أحمد بعلبكي، **مترجم، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1997.

2- ثناء النوبي أحمد سليم، **اقتصاديات إنتاج واستهلاك في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، العدد الثاني، القاهرة، يونيو 2003.

3- حامد عبد المجيد دراز: **الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والتشر والتوزيع**، الإسكندرية، 1986.

4- رمزي علي إبراهيم سلامة: **إقتصاديات التنمية**، الإسكندرية، 1991.

5- السيد محمد السريتي، **الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

6- صبحي القاسم، **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، 1993.

7- عبد الرحمن الجمل: **سمات تطور الإنتاج السمكي في مصر مقارنة بالوطن العربي مع التركيز على بعض المؤشرات التجارية**، المركز الدولي للأسماك، محافظة الشرقية، مصر، 2004.

8- عبد الرزاق الهلالي، **المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

9- عبد العزيز شرابي، **الاقتصاد الجزائري**، مطبوعات بيداغوجية، جامعة منتوري، الجزائر، 2004.

10- عبد العزيز نور، **دور البحث العلمي في مستقبل الاستزراع السمكي في مصر**، مؤتمر تنمية الثروة السمكية بين الحاضر والمستقبل، محافظة الشرقية، مصر 2005.

11- عبد العزيز هيكل، **التصنيع والزراعة في البلدان النامية**، معهد الإنماء العربي، بيروت،1981.

12- عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد**، دار الحداثة، بيروت، 1982.

13- عبد الوهاب مطر الداهري، **الاقتصاد الزراعي**، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1986.

14- عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف، **الزراعة العربية**، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة.

15- علي يوسف خليفة، **القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظريو والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية**، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2001.

16- فلاح سعيد جبر، **اتفاقيات الغات ونظام الإيزو 9000 – 9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي**، الجفان والجاني للطباعة والنشر، 1996.

17- فلاح سعيد جبر، اتفاقيات ونظام الإيزو 9000-9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجاني للطباعة والنشر، 1996.

18- فوزي حمود محمد الصغير، **واقع وآفاق تطوير، تصنيع وتسويق الأسماك في الوطن العربي**، صنعاء، اليمن 2003.

19- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

20- لاحميد آية عمارة، الزراعة **المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب، ترجمة أديب نعمة**، دار القارابي، بيروت، 1993.

21- مبروك مقدم، **الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

22- محمد الطاهر سعيداني، **التجارة الخارجية الجزائرية، الواقع والآفاق**، بدون دار نشر، الجزائر، 2005.

23- محمد بلقاسم بهلول، **سياسة التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

24- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

25- محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

26- محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

27- محمد مدحت مصطفى، **محرّر، مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي** ، القاهرة، 2001.

28- محمود حسن حسني، **السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي)، السنة 10، العدد 1 (2002).

29- محمود صادق العضيمي، **الاقتصاد الزراعي**، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.

30- محي الدين على محمد، **واقع الاستثمار في قطاع الثروة السمكية في الوطن العربي**، اليمن 2003.

31- مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي، **اقتصاديات الزراعة**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1997.

32- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة سبل تطوير الريّ السطحي والصرف في الدول العربية**، القاهرة، بدون سنة.

33- يوسف عبد الله صايغ، **اقتصاديات العالم العربي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1984.

34- يوسف عبد المجيد فايد، **الموارد الاقتصادية**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2000.

الرسائل العلمية:

35- أحمد حمام الدين، **دراسة الآثار الاقتصادية للصيد الجائر في المصايد المصرية مع التطبيق على حالتي البحر المتوسط وبحيرة المنزلة**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، 1999.

36- أحمد قاسم محسن مقبل، **القطاع السمكي ومساهمته في التنمية الاقتصادية اليمنية**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.

37- أعمر بوزيد محمد، **تحليل نشاط الصيد البحري، دراسة اقتصادية قياسية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

38- جابر فرطاقي، **دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

39- حاجي العلجة: **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية**، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة الجزائر، 1997.

40- خديجة على بودية خرافي، **دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام لمنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2006.

41- رابح زبيري، **الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره**، رسالة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 1996.

42- عادل عزة عبد العزيز، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة طنطا 1991.

43- عبد الرحمن مغاري، **اقتصاد الصيد البحري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.

44- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، 1980- 2000**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.

45- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002.

46- عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.

47- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي**، القاهرة، 2008.

48- عصام أبو الوفاء وعلي يوسف خليفة، **مقدمة في الاقتصاد الزراعي**، الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، 1975.

49- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر، 2005.

50- عيسى مرزاقة، **القطاع الخاص والتنمية في الجزائر**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2007.

51- فاتح صيد، **دور صناعة الغاز الطبيعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2007.

52- محمد أحمد حافظ عثمان الشريف، **اقتصاديات إنتاج الأسماك في مصر وأثرها على الميزان التجاري في ضوء المتغيرات الدولية** ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2007.

53- محمد عمر حماد أبو درح، **إمكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في مصر في ظلّ أحكام منظمة التجارة العالمية**، رسالة دكتوراه الفلسفة، اقتصاد عام (مالية عامة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2002.

54- مسيكة بوفامة، "**نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر**"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.

55- منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

56- مولاي إسماعيل ولد حسني، **دور القطاع السمكي في التنمية الاقتصادية في موريتانيا** ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

57- نبيل السيد حسن ، **دراسة اقتصادية لاتفاقيات تنمية وتطوير مصايد بحيرة البرلس**، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية 2000.

58- يايسي إلياس، **واقع وآفاق تطوير قطاع الصيد البحري في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

التقارير والمراسيم:

59- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، القاهرة، 2004 .

60- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد التسعينيات**، القاهرة، 2000.

61- الجمهورية الجزائرية، **وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000**، الجزائر، 2000.

62- الديوان الوطني للإحصائيات، **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**، العدد 15، 1991.

63- المركز الوطني للدراسات والتوثيق في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، **التقرير السنوي لاحصائيات الصيد الصيد البحري لسنة 1999**، الجزائر.

64- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2004**، الخرطوم.

65- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2007**، الخرطوم.

66- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي**، الخرطوم، 1994.

67- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **احصائيات الصيد البحري 2000/ 2005**، الجزائر، جويلية 2006.

68- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **الأحكام الجديدة المتعلقة بشروط وكيفيات ممارسة الصيد البحري**، الجزائر، 2004.

وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **المخطط التوجيهي لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، آفاق 2025**، الجزائر 2008.

69- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **سيرة العطاء والتنمية**، مجلة الصياد المسؤول، عدد خاص، ديسمبر 2001.

70- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2003**، الجزائر ماي 2004.

71- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري بالأرقام 2008**، الجزائر، 2009.

72- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، الحاضر والمستقبل**، الجزائر 2002.

73- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري في الجزائر، قدرات وآفاق**، الجزائر، 2001.

74- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **قطاع الصيد البحري وتربية المائيات في الجزائر، من إعادة البناء إلى الاندماج الاقتصادي**، الجزائر 2006.

75- وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، **يوم دراسي حول إنشاء مؤسسة القرض للصيد البحري وتربية المائيات**، أفريل 2003.

الندوات والمؤتمرات:

76- جامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد، 2004**، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005.

77- سعد سالم بن المحسيني، **البحث العلمي وأهميته في التنمية الاقتصادية والاستثمار في قطاع الثروة السمكية**، لقاء كبار مسؤولي الثروة السمكية، الجمهورية اليمنية، 2003.

78- عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، ورقة قدمت إلى: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الزطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

المجلات:

79- أمين محمد محي الدين، **البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلة بحوق اقتصادية عربية، العدد 28، القاهرة 2002.

80- بطاهر علي، **التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، السنة الأولى، 2004.

81- مسيكة بوفامة وفوزية غربي، **الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 15، جامعة الجزائر، 2006.

82- مسيكة بوفامة وفوزية غربي، **الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.

83- مطانيوس حبيب، **المسألة الزراعية في سوريا: واقعها وآفاق تطورها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، السنة 14، العدد 2، 1998.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

84- Abdelhamid Brahimi, **Stratégies de développement pour l'Algérie : Défis et Enjeu**x Economica, Paris, 1991.

85- Ahmed Benbitour, L'expérience algérienne de développement 1962-1992 leçons pour l'Avenir, Editions technique de l'Entreprisen, Paris.

86- Boualem REMINI, **la problématique de l'eau en Algérie**, office des publications universitaire, Alger, 2005.

87- Bureau central d'etudes pour les equipements, **Etude general de la peche en Algerie**, Paris, 2000.

88- C.N.E.S (conseil national économique et social), rapport sur la conjoncture économique et social, 2001.

89- Chambre Algerienne de commerce et d'industrie, **Secteur des peches: un partenariat timide**, revue mutation n= 27, Alger 1999.

90- Conseil National Economique et Social (CNES), **Stratégies de développement de l'agriculture**.

91- conseil National Economique et Social CNES, Stratégies de développement de l'agriculture, janvier 2003.

92- Dominique Badillo, **Stratégie agro alimentaire pour l'Algérie**, collection maghreb (23) contemporain, Office des publications Universitaire, paris, 1980

93- Fao (organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture) : **« données agricoles de faostat (population) »**, dernière mise à jour 2 mars 2005.

94- Fao (organisation des nations unies pour l'alimentation et l'agriculture), **Statistiques principales du commerce extérieur agro-alimentaire**, 2006.

95- Fao .annuaire commerce, vol 57, Rome, Italie, 2003.

96- FAO- ONV, Develepement des peches**, algerie raport imterimaire programme des nations unis pour le developpement**, Rome 1980.

97- FAO. Annuaire '' commerce'' . vol 57.Rome .ITALIE.2003.

98- Gedit populaire d'algerie, letter comme No 003/83, **relative au financement du secteur de la peche**.

99- Hamid M.Temmar, **stratégie de développement indépendant :Le cas de l'Algérie : Un bilan**, Office des Publications Universitaires, Paris, 1987.

100- Hersi Abdurahman, **Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1981.

101- Hersi Abdurahman, **Les mutations des structures agraire en Algérie depuis 1962**, (31) Office des Publications Universitaires, Alger,1981.

102- Http// : faostat.fao.org

103- http://www.enda.sn/energie/desertif/algerie.htm

http://www.fao.org/newsroom/or/news/2006/1000290/index.html.

104- Ministere de la peche et de resources halientiques**, la peche par les chiffres**, 2002.

105- Ministère de la pêche et de ressources halieutiques- "**Le guide de l'investissement**"- Alger septembre 2001.

106- Ministere de la peche et des resources halieutiques, **programme d'activite de secteur, Alger**,fevrier, 2000.

107- Ministere de la peche et des ressouces halieutiques, **les statistiques des peches 2000- 2005**, Algerie 2006.

108- Ministere de la planification et de l'amenagement du territoire, **rapport general du deuscieme plam quidniruenmal,** Javiier 1985.

109−ONS, **Rapport general du desciene plam quadriennal**, 1974− 1977, alger, Mai 1974.

110- Organisation, Mouvement écologique algérien (MEA), **la désertification en Algérie**, décembre 95.

111- The world Bank, **world bank development indicators**, Washington, 2005.

112- www.cnes.dz/cnesdoc/conjoncture /conjseml01.htm

113- www.fao.org/es/ess/toptrade/trade.asp